

# جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم قانون الخاص

## دور المحكمة الإلكترونية في تحسين عملية التقاضي وتقوية النجاعة القضائية

مذكرة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في الحقوق  
تخصص: الإدارة الإلكترونية

تحت إشراف الأستاذة:

- أ.آمال قادري

من إعداد الطالبين :

- مزوني محمد رضا

- خراف معمر وليد

### أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01 شيخ سعيدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة-د.مولاي طاهر	رئيساً
02 آمال قادري	أ.محاضر "ب"	جامعة سعيدة-د.مولاي طاهر	مشرفاً ومقرراً
03 مسطفى بوادي	أ.محاضر "أ"	جامعة سعيدة-د.مولاي طاهر	عضواً

السنة الجامعية: 2025/2024م

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما:

﴿ واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً ﴾

سورة الإسراء - الآية 24

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما،

إلى الإخوة والأخوات، إلى كل الأهل والأقارب،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم،

أساتذتي الأفاضل،

إلى كل من سقط سهواً من قلبي ولم يسقط من قلبي.

# إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية، أقدم بهذا الإهداء  
عملي المتواضع إلى:

الذرع الوافي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام الاستحقاق، إلى أبي...  
رمز العطاء وصدق الإباء، إلى ذروة العطف والوفاء، لك أجمل حواء، أنتِ أمي الغالية أطال الله  
عمرِك.

ولي رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة دفعة 2025/2024.

إلى من هم انطلاقة الماضي، وعون الحاضر، سند المستقبل اللولبي، لا عيش بدونهن ولا متعة إلا  
برفقتهم أخوتي الأعزاء.

إلى الزملاء.

وفي الأخير يا رب...

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا أصاب باليأس إذا فشلت، بل ذكّرني دائماً أن  
الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح.  
أمين يا رب العالمين.

# شكر وتقدير

- بعد أن منّ الله علينا بإنجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إليه سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به، فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه.

وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف، أ.آمال قادري على إشرافها على هذه المذكرة، وعلى الجهد الكبير الذي بذلته معنا، وعلى نصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فلها منا فائق التقدير والاحترام. كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي، ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا، وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد، حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

قائمة المختصرات	
المختصرات	الدلالة
ج.ر.ج.ج	الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية
د.ط	دون طبعة
ص	الصفحة

# مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات تكنولوجية متسارعة شملت مختلف مجالات الحياة، وكان من أبرز نتائجها التحول الرقمي الذي طال جميع القطاعات، ومنها قطاع العدالة. وقد أدى هذا التحول إلى بروز ما يُعرف بـ "المحكمة الإلكترونية"، وهي نمط جديد من المحاكمات يعتمد على إدماج التكنولوجيا في مختلف مراحل العمل القضائي، من تسجيل الدعوى إلى النطق بالحكم، دون الحاجة إلى الحضور المادي للأطراف أمام المحكمة.

وفي ظل التحديات التي تواجه الأنظمة القضائية التقليدية، مثل بطء الإجراءات، تراكم القضايا، وتعقيد المساطر، بات من الضروري التفكير في آليات مبتكرة تسهم في تحقيق العدالة الناجعة. وهنا تبرز المحكمة الإلكترونية كأداة فعالة لتحسين أداء المنظومة القضائية، من خلال تسريع البت في القضايا، وتسهيل وصول المتقاضين إلى العدالة، وتقليل التكاليف، وضمان الشفافية والحوكمة القضائية.

وتُعد النجاعة القضائية اليوم من المؤشرات الأساسية التي تُقاس بها فعالية النظام القضائي لأي دولة، إذ تعكس قدرته على الاستجابة لطلبات المواطنين بسرعة وفعالية. ومن هنا تنبع أهمية دراسة العلاقة بين اعتماد المحكمة الإلكترونية وتحقيق النجاعة القضائية، خاصة في الدول التي تسعى إلى تحديث منظوماتها العدلية ومواكبة التحول الرقمي العالمي.

وبناءً على ذلك تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على مفهوم المحكمة الإلكترونية، ومميزاتها، ومدى مساهمتها في تحسين عملية التقاضي وتقوية النجاعة القضائية، من خلال تحليل الجوانب النظرية والتطبيقية لهذا التحول الرقمي في مرفق العدالة.

هذا وتُعد المحكمة الإلكترونية أحد مظاهر التحول الرقمي في مرفق القضاء، حيث يتم توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف مراحل التقاضي، بدءاً من رفع الدعوى، ومروراً بالتبليغ، وتبادل المذكرات، وعقد الجلسات عن بُعد، وصولاً إلى إصدار الأحكام إلكترونياً. ويهدف هذا التطور إلى معالجة الاختلالات التقليدية التي يعرفها القضاء، كالبطء في الفصل في النزاعات، وتعقيد الإجراءات، وضعف الوصول إلى العدالة. كما تُسهم المحكمة الإلكترونية في تحقيق النجاعة القضائية من خلال تحسين جودة الخدمة القضائية، وضمان الشفافية، وتقليل التكاليف والجهد الزمني والبشري. وي طرح هذا

البحث أهمية هذا النوع من المحاكم في تعزيز ثقة المتقاضين في العدالة، وفعالية المنظومة القضائية، مع التركيز على واقع التجربة الجزائرية وإمكانيات تفعيلها بفعالية في ظل الإطار التشريعي والمؤسسي الحالي.

ويشكل التحول الرقمي الذي يشهده مرفق القضاء في العديد من الدول، ومنها الجزائر، تحديًا وفرصة في آن واحد، خاصة في ظل تزايد الحاجة إلى نظام قضائي أكثر كفاءة وفعالية. وقد جاء مفهوم "المحكمة الإلكترونية" كآلية حديثة تستند إلى استخدام الوسائل التكنولوجية في مختلف مراحل الدعوى القضائية، بهدف تيسير إجراءات التقاضي، وتجاوز مظاهر البطء والتعقيد التي تميز الأنظمة القضائية التقليدية.

وتكتسي الدراسة أهمية بالغة بالنظر إلى التحولات التي تعرفها الأنظمة القضائية المعاصرة في ظل الثورة الرقمية، حيث أصبح من الضروري إعادة النظر في الوسائل التقليدية للتقاضي بما يواكب تطورات العدالة السريعة والفعالة. وتبرز المحكمة الإلكترونية كأحد أبرز هذه المستجدات التي جاءت لتستجيب لتحديات الواقع، خاصة في ظل الضغط المتزايد على المحاكم، وكثرة القضايا، وبطء الفصل فيها.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

كما تتجلى الأهمية النظرية للدراسة في مساهمتها في إثراء الفكر القانوني والفقه المتعلق بموضوع حديث ومتجدد، وهو المحكمة الإلكترونية. فالموضوع لا يزال في طور التأسيس والتبلور داخل المنظومة القانونية العربية، وهو ما يمنح هذه الدراسة طابعًا علميًا مهمًا من خلال تحليل الإطار المفاهيمي والخصائص العامة للمحكمة الإلكترونية، وكذا تحديد موقعها ضمن منظومة العدالة المعاصرة، وعلاقتها بمبدأ النجاعة القضائية كأحد مؤشرات تطوير المرفق القضائي.

تزداد أهمية الدراسة بالنظر إلى الظروف الصحية والاجتماعية التي فرضت على الأنظمة القضائية حول العالم البحث عن بدائل إلكترونية لاستمرارية التقاضي، كما حدث خلال جائحة كوفيد-19. وقد أثبتت هذه التجربة العالمية أن المحكمة الإلكترونية ليست خيارًا ترفيلاً، بل ضرورة لضمان استمرارية العدالة في الأزمات، مما يُبرز راهنية الموضوع وأهميته القصوى.

ويتجلى اختيار هذا الموضوع من اهتمام الباحث الشخصي بالقضايا المتعلقة بإصلاح العدالة وتحديث المرفق القضائي، خاصة في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم. كما يندرج هذا البحث ضمن التخصص الذي ينتمي إليه الباحث، ما يتيح له توظيف مكتسباته الأكاديمية لتحليل واقع المحكمة

الإلكترونية واستشراف مستقبلها في الجزائر. ويأتي هذا الاختيار أيضاً رغبة في المساهمة في إغناء المحتوى العلمي في هذا المجال القانوني الحيوي والمستحدث.

وفي ظل هذا الواقع، تطرح عدة تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة المحكمة الإلكترونية على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وعلى رأسها تحسين جودة الخدمات القضائية، وتسريع الفصل في القضايا، وضمان الشفافية والولوج السهل للعدالة، وهو ما يرتبط بمبدأ "النجاعة القضائية" كمؤشر أساسي لقياس فعالية النظام القضائي.

ومن هذا المنطلق، يمكن صياغة الإشكالية المحورية للدراسة على النحو الآتي:

- إلى أي مدى تسهم المحكمة الإلكترونية في تحسين و فعالية التقاضي وتقوية النجاعة القضائية؟

و تتفرع هذه الاشكالية الى مجموعة من التساؤلات أهمها :

- ما مفهوم المحكمة الالكترونية؟

- ما هي أهم مقومات المحكمة الالكترونية؟

- ما هي التحديات القانونية والتقنية التي تعيق تفعيل المحكمة الإلكترونية بشكل فعال؟

- كيف يمكن تجاوزها لضمان عدالة رقمية ناجعة ومستدامة؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية، تم بناء هذه الدراسة على جملة من الفرضيات التي تمثل تصورات مبدئية يفترض صحتها إلى أن يتم إثباتها أو نفيها في ثنايا البحث، وتتمثل في الآتي:

- يفترض أن المحكمة الإلكترونية تُمثل آلية فعالة تسهم في تحسين عملية التقاضي من خلال تسريع الإجراءات، وتخفيف العبء على المحاكم، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والنجاعة القضائية.

- أن اعتماد المحكمة الإلكترونية يُسهم في تقليص آجال البت في القضايا، مما ينعكس إيجاباً على سرعة الفصل في النزاعات وتحقيق العدالة الناجزة.

- أن استخدام الوسائل الرقمية في إجراءات التقاضي يُعزز من شفافية المعاملات القضائية ويقلل من فرص التلاعب والبيروقراطية.

- كما تساهم الرقمنة في تقليل التكاليف المرتبطة بالتقاضي، سواء بالنسبة للمؤسسة القضائية أو للمتقاضين.

- أن المحكمة الإلكترونية تتيح للمتقاضين، خاصة في المناطق النائية، فرصة الولوج السهل إلى العدالة عبر خدمات رقمية دون الحاجة إلى الحضور المادي.

- و تواجه المحكمة الإلكترونية تحديات تقنية وقانونية قد تعرقل فاعليتها، مثل ضعف البنية التحتية، نقص التكوين الرقمي للقضاة والموظفين، وغياب نصوص قانونية واضحة تؤطر هذا النوع من المحاكمات.

- كما أنه بالإمكان تجاوز هذه العراقيل من خلال وضع استراتيجية تشريعية وتكنولوجية واضحة، وتوفير التكوين الملائم، وتعزيز الثقة الرقمية بين المواطن والجهاز القضائي.

و تبرز هذه الدراسة من الجانب العملي في كونها تقدم تصورًا واضحًا عن مدى فاعلية المحكمة الإلكترونية في تحسين أداء القضاء، من خلال رصد دورها في تسريع وتيرة التقاضي، وتقليل التكاليف، وتخفيف العبء عن المحاكم التقليدية، وتسهيل الولوج إلى العدالة، خاصة بالنسبة للفئات الهشة أو المقيمة في المناطق النائية. كما تساهم في إبراز مكامن القصور في التجربة الرقمية الحالية، واقتراح حلول وتوصيات قابلة للتطبيق. تسعى الدراسة إلى استشراف مستقبل التقاضي الإلكتروني في ظل التطور التكنولوجي المستمر، وتبحث في مدى قدرة الأنظمة القضائية، خاصة في الدول النامية، على مواكبة هذا التحول، من خلال تحليل التحديات التقنية والتشريعية التي تواجهها، واقتراح سبل تجاوزها بما يعزز النجاعة القضائية ويحقق العدالة الرقمية المنشودة.

ولإجابة على الإشكالية تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال دراسة المفاهيم القانونية المرتبطة بالمحكمة الإلكترونية وتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، مع الاعتماد على التجارب العملية المقارنة، خاصة التجربة الجزائرية، لتقييم مدى فاعلية هذا النموذج في تحسين جودة التقاضي وتعزيز النجاعة القضائية.

ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في البحث في هذا الموضوع في كونه يلامس إحدى الإشكاليات الأساسية التي تواجه مرفق القضاء، وهي ضعف النجاعة القضائية وطول أمد الفصل في القضايا. كما أن تسارع وتيرة الرقمنة في مؤسسات الدولة، وخصوصاً في قطاع العدالة، يفرض دراسة علمية معمقة حول مدى نجاح هذه العملية وأثرها على التقاضي. بالإضافة إلى ندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت المحكمة الإلكترونية في الجزائر بشكل خاص، ما يمنح البحث قيمة مضافة على المستويين العلمي والعملية.

ولالإحاطة بقدر الإمكان بالموضوع وكذا البلوغ الغاية من دراسته ارتأينا إلى تقسيم خطة البحث إلى فصلين سنتطرق في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري للمحكمة الإلكترونية وهو بدوره تم تقسيمه إلى مبحثين حيث تم تخصيص مبحث أول إلى تطوير ونشأة المحكمة الإلكترونية أما المبحث ثاني خصص لدور المحكمة الإلكترونية في تسهيل عملية التقاضي.

أما **الفصل الثاني** فسنتطرق كآلية لتحسين جودة التقاضي وتعزيز النجاعة القضائية وتطرقنا فيه إلى المحكمة الإلكترونية كآلية لرفع من جودة الخدمة القضائية مع التحديات والضمانات القانونية المرتبطة برقمنة القضاء

و في الأخير خاتمة تحتوي إلى مجموعة من النتائج و الاقتراحات التي ارتأينا ادراجها من وجهة نظرنا.

الفصل الأول

الإطار النظري

للمحكمة الالكترونية

## المبحث الأول: نشأة المحكمة الإلكترونية

شهدت الأنظمة القضائية في العقود الأخيرة تطورات ملحوظة نتيجة للتقدم التكنولوجي مما أدى إلى ظهور فكرة المحكمة الإلكترونية كحل لتحسين الإجراءات القضائية، تهدف هذه المحاكم إلى تسريع التقاضي وتسهيل الوصول إلى العدالة عبر تقديم الملفات إلكترونياً وعقد الجلسات عن بُعد، كما أنها تساهم في تعزيز كفاءة النظام القضائي والتقليل من التأخيرات وفي هذا المبحث، سيتم تناول نشأة المحكمة الإلكترونية ومفهومها.

## المطلب الأول: تطور المحكمة الإلكترونية

ظهرت المحكمة الإلكترونية كاستجابة للتطورات التكنولوجية في العقود الأخيرة، وقد تنوعت التجارب الدولية في هذا المجال، كما بدأت بعض الدول ومنها الجزائر في في اتخاذ خطوات ملموسة نحو إدماج هذا النموذج ضمن منظومتها القضائية التقليدية، سنناقش في هذا المطلب نشأة المحكمة الإلكترونية على الصعيدين العالمي والجزائري.

## الفرع الأول: النشأة العالمية للمحكمة الإلكترونية

شهد العالم وتحولاً جذرياً خلال العقود الأخيرة بفعل الثورة الرقمية في مختلف المجالات وطال هذا التغيير مرفق العدالة أيضاً الذي بقي مرتبطاً بالإجراءات الورقية التقليدية لسنوات طويلة، وقد جاءت فكرة المحكمة الإلكترونية مواكبة لهذا التحول الرقمي السريع، تماشياً مع متطلبات العصر وسعيًا إلى تحقيق عدالة أكثر دقة مرونة وسرعة.

## أولاً- تحول تدريجي نحو رقمنة القضاء دون إلغاء نموذجه التقليدي.

لم تخرج المحكمة الإلكترونية بشكلها النهائي دفعة واحدة، بل ظهرت في البداية كمجموعة من الإجراءات التقنية المساندة للقضاء التقليدي، ففي تسعينيات القرن الماضي بدأت بعض المحاكم في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا باستخدام البريد الإلكتروني والأنظمة المعلوماتية لتسجيل القضايا

وأرشفتها، ومع مرور الزمن، تطورت هذه الإجراءات شيئاً فشيئاً لتشمل الإيداع الإلكتروني للوثائق، ثم التعاملات القضائية عن بعد. (1)

كانت الولايات المتحدة السبّاقة من حيث تجريب هذه الآليات الرقمية، خاصة في المحاكم الفيدرالية، عبر مشروع "CM/ECF" الذي أطلقته المحكمة الفيدرالية عام 2001، والذي يسمح بتسجيل القضايا ومتابعتها إلكترونياً، وقد لقي هذا النظام ترحيباً واسعاً من أسلاك العدالة لأنه خفف من الضغط الإداري وقصّر اجال الانتظار. (2)

### ثانياً-التجارب الأوروبية: نحو عدالة رقمية شاملة.

ظهر في أوروبا توجّه رسمي لتطوير العدالة الرقمية منذ مطلع الألفية، حيث بدأت دول مثل هولندا وألمانيا والمملكة المتحدة في تطبيق برامج أكثر تقدماً تسمح بتسيير القضايا إلكترونياً وبتنظيم جلسات عن بعد، وفي هولندا مثلاً، تم إطلاق مشروع كبير يُعرف بـ "KEI" (أي العدالة البسيطة والموحدة والإلكترونية)، وكان هدفه تحويل مسار القضايا المدنية إلى مسار رقمي بالكامل، انطلاقاً من تسجيل الدعوى وسيرها الى غاية النطق بالحكم.

وفي نفس السياق، دعمت المفوضية الأوروبية هذا التحول من خلال إطلاق بوابة العدالة الإلكترونية الأوروبية (Européen e-Justice Portal)، التي سهلت تبادل المعلومات بين الأنظمة القضائية للدول الأعضاء، ووفرت خدمات للمواطنين مثل طلب وثائق قضائية عبر الإنترنت أو متابعة قضاياهم.

وساهمت بوابة العدالة الإلكترونية أيضاً في تعزيز التبادل المعلوماتي بين الأنظمة القضائية المختلفة، بحيث يتمكن للقضاة والمحامين في الدول الأعضاء من الاطلاع على البيانات القانونية المتعلقة بالقضايا التي تهمهم، وهو ما سهل المعاملات القضائية الدولية وفي تسريع إجراءات التقاضي، وأصبح من الممكن

111 - Reagan Tim ، المركز القضائي *Federal Courts' Electronic Filing by Pro Se Litigants* وآخرون، الفيدرالي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022، ص 4

2- بوشرمة محمد، "نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات"، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية*، مجلد 9، عدد 1، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2022، ص 122.

تبادل الوثائق والمعلومات بين المحاكم المختلفة عبر الإنترنت، مما عزز من فعالية النظام القضائي الأوروبي بأسره وقلص الحاجة للتنقل بين البلدان وما يترتب عليه من تكاليف وقت وجهد.

### ثالثاً-التحول السريع بفعل جائحة كوفيد-19

ان انتشار وباء جائحة كوفيد-19 سنة 2020، سرع بتعميم المحكمة الإلكترونية على العديد من الأنظمة القضائية فمع تعذر حضور الأطراف إلى المحاكم بسبب الحجر الصحي، اضطرت الحكومات إلى اتخاذ تدابير استثنائية لضمان استمرارية مرفق القضاء. وقد تم خلال هذه الفترة عقد آلاف الجلسات القضائية عبر تطبيقات الاتصال المرئي مثل Zoom و Teams، حتى في الدول التي لم تكن قد جهّزت بعد بنيتها الرقمية بشكل كامل.

وتعتبر التجربة الفرنسية من أبرز الأمثلة على نجاح المحكمة الإلكترونية، حيث تم إصدار عدة أوامر تنظيمية سمحت للقضاة بعقد الجلسات عن بعد، دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من أطراف الدعوى، خاصة في القضايا الاستعجالية، وأصبحت الحاجة إلى تطوير وسائل الإثبات والتوقيع الإلكتروني بشكل فوري حاجة ملحة. (1)

### رابعاً-النماذج الرائدة: تطبيقات المحكمة الرقمية

بعض الدول لم تعتمد فقط على من مجرد رقمنة إجراءات التقاضي وانما اتجهت نحو بناء محاكم إلكترونية شاملة ومن أبرز هذه النماذج ما يلي:

1- **الصين**: أنشأت الصين أول محكمة رقمية شاملة في مدينة هانغتشو سنة 2017، وكانت محكمة متخصصة في النظر في النزاعات الناشئة بصدد التجارة الإلكترونية، وتعمل بالكامل عبر الإنترنت، بداية من رفع الدعوى الى غاية حتى صدور الحكم.

2- **المملكة المتحدة**: أطلقت المملكة المتحدة مشروع "Online Court" الذي يُعالج النزاعات المدنية الصغيرة إلكترونياً، دون الحاجة الى حضور المدعى والمدعى عليه أو المحامين الى مقر المحكمة،

<sup>1</sup> - Ministère de la Justice (France), *La justice face à la crise sanitaire : continuité, adaptation, modernisation*, Rapport annuel, France, 2021, p. 12-17.

من خلال تقديم الدعاوى والوثائق إلكترونياً عبر بوابة مخصصة، وتبادل المذكرات والمستندات عبر الإنترنت، وإجراء المرافعات (إن وُجدت) عبر الفيديو أو كتابياً، ثم إصدار الأحكام إلكترونياً، ويستخدم هذا النمط في القضايا البسيطة أو المدنية التي لا تحتاج جلسات طويلة ومعقدة.

3- **سنغافورة:** اعتمدت على منظومة المحكمة ذكية (Smart Court) تقوم على الذكاء الاصطناعي، وتستخدم الخوارزميات لتقديم توصيات قانونية أولية ومساعدة القضاة في تحليل المعطيات. (1)

### الفرع الثاني: نشأة المحكمة الإلكترونية في الجزائر

إنّ الحديث عن نشأة المحكمة الإلكترونية في الجزائر يقتضي التعمق في التطورات التي شهدتها النظام القضائي الجزائري في العقود الأخيرة، لا سيما مع التطورات التكنولوجية السريعة التي فرضت نفسها على مختلف قطاعات الدولة، بما فيها قطاع العدالة، حيث أن نشأة المحكمة الإلكترونية في الجزائر لم تكن وليدة الصدفة أو قراراً فجائياً، بل جاءت تتويجاً لمسار طويل من الإصلاحات الهادفة إلى تطوير المنظومة القضائية الجزائرية وتكيفها مع مستجدات العصر، بما يضمن تعزيز فعاليتها، تسريع وتيرة عملها، وتحقيق الشفافية والكفاءة في أداء مهامها. (2)

### أولاً- بؤادر نشأة المحكمة الإلكترونية في الجزائر.

مع مطلع الألفية الثالثة، وبالضبط بعد سنة 2005، بدأت بؤادر التغيير تلوح في أفق العدالة الجزائرية، نتيجة التحديات المتراكمة داخل المحاكم، مثل تزايد عدد القضايا، البطء في الفصل في القضايا، وصعوبة وصول المواطن البسيط إلى حقوقه بسرعة، هذه الوضعية خلقت ضغطاً واضحاً على مرافق العدالة، مما دفع السلطات العمومية خاصة وزارة العدل إلى إعادة النظر في الوسائل التقليدية المستخدمة في قطاع العدالة والتفكير في إصلاحات عملية لتحسين المنظومة القضائية.

حيث برزت فكرة تحديث العدالة، التي لم تُطرح بدايةً بمصطلح "المحكمة الإلكترونية"، بل ظهرت تحت تسميات أخرى مثل "عصرنة العدالة"، "رقمنة القطاع القضائي"، و"التحول الرقمي للمحاكم"، وكانت هذه التسميات تعكس التوجه العام للدولة الجزائرية نحو اعتماد التكنولوجيا لتحسين الأداء

1- الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر: الإنجاز والتحدى، دار القصب للنشر، الجزائر، 2005، ص 522.

2- قادري أمال، "جودة الخدمة القضائية ودورها في ارتقاء قطاع العدالة"، مجلة الدراسات الحقوقية، مجلد 2، عدد 5، سنة 2005، ص 52.

القضائي، وتسهيل المعاملات القانونية، ومع مرور الوقت أصبحت هذه البوادر الأولية خطوات فعلية ضمن استراتيجية وطنية شاملة تستهدف رقمته العدالة وتأسيس قضاء عصري يواكب التطورات العالمية،<sup>(1)</sup>

### ثانياً- المرجعية القانونية لتأسيس المحكمة الإلكترونية

لم تكن المحكمة الإلكترونية لتظهر إلى الوجود دون سند تشريعي يسمح باستخدام التكنولوجيا في الإجراءات القضائية، ولهذا، شرعت الجزائر في إدخال تعديلات قانونية تمهيداً لهذا الانتقال.

بداية، كانت أول خطوة رسمية نحو إرساء نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر بإصدار القانون رقم 03-15 المؤرخ في 1 فبراير 2015، والذي يتعلق بعصرنة قطاع العدالة وهو نص قانوني مهم مكن من إضفاء الطابع الرسمي على استخدام الوسائل الإلكترونية في مختلف مراحل الإجراءات القضائية، بما في ذلك تقديم الطلبات، تسليم الأحكام، والتواصل بين مختلف الجهات القضائية والإدارية<sup>(2)</sup>

كذلك تم تعديل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري بموجب الأمر رقم 02-15 الصادر في نفس السنة ليتضمن على مواد تسمح باستخدام تقنية المحادثة المرئية (visioconférence) وذلك في التحقيقات والجلسات، وحتى المحاكمات عن بعد، خاصة عندما يتعلق الأمر بالموقفين أو الشهود الموجودين في مناطق بعيدة.

وضعت هذه النصوص وغيرها من المراسيم التنظيمية، الأساس القانوني الرسمي الأولي لاستخدام الرقمنة داخل المحاكم، وبالتالي كانت الخطوة الأولى لما يمكن تسميته لاحقاً بـ «المحكمة الإلكترونية»<sup>(3)</sup>

1- كيانلي زروالة، "الخدمات المتاحة في مجال عصرنة قطاع العدالة لفائدة المحامين والمتقاضين"، اليوم الوطني للمحامي، 2/00/2005، ص 50.

2- زعزوعة نجاه، بن قلة ليلي، "المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 50، عدد 50، سنة 2007، ص ص 551-553.

3- حازم محمد الشرعة: التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ص 109.

## ثالثا-الواقع التطبيقي للمحكمة الإلكترونية في الجزائر

ما يميّز التجربة الجزائرية في هذا المجال هو أنها شرعت فعليًا في تجسيدها على أرض الواقع، ولم تبق حبيسة النصوص وإن كان ذلك بشكل تدريجي، ففي سنة 2015، تم تسجيل أول تجربة للمحاكمة الإلكترونية باستخدام تقنية الفيديو بين محكمة القليعة (ولاية تيبازة) وبعض المؤسسات العقابية، وكانت التجربة ناجحة إلى حد كبير، الأمر الذي شجّع السلطات القضائية على تعميمها.

وفي إطار التعاون القضائي الدولي، شهدت الجزائر أول جلسة استماع عن بعد بين قضاة جزائريين ونظرائهم الفرنسيين في إطار مساعدة قضائية، مما أظهر مدى سرعة تطور البنية التحتية الرقمية التي بدأت الدولة فعليًا في بنائها داخل القطاع.

لاحقًا، ومع حلول جائحة كورونا في عام 2020، أصبحت الحاجة إلى اللجوء إلى المحكمة الإلكترونية ملحة، حيث فرضت الظروف القاهرة الصحية التباعد الاجتماعي والحجر الصحي، ومنعت المواطنين من تنقل والسفر، مما اضطر المحاكم إلى الاعتماد على الأدوات الإلكترونية في بعض الجلسات، خصوصًا ما يتعلق بالقضايا الاستعجالية أو التي تخص الموقوفين.<sup>(1)</sup>

## رابعًا -توسع المحاكم الإلكترونية والتحديات التي واجهتها

رغم التطور العالمي الملحوظ في مجال التقنيات، لم يكن مسار التحول نحو المحكمة الإلكترونية في الجزائر خاليًا من الصعوبات، ويعود السبب في ذلك إلى البنية التحتية التكنولوجية التي لا تزال ضعيفة في بعض المناطق، إضافة إلى عدم امتلاك بعض المحاكم للوسائل التقنية الكافية لعقد جلسات عن بعد بانتظام، بالإضافة إلى النقص في التكوين التكنولوجي لدى بعض القضاة والكتّاب خاصة في مجال استخدام البرمجيات والمنصات الرقمية.

كما أن الجانب الأمني يُعد من أبرز التحديات التي واجهها القضاء الرقمي في الجزائر حيث يعتمد القضاء عموماً على السرية والدقة، وبذلك فإن أي خلل تقني قد يحدث أو اختراق معلوماتي قد يؤدي إلى نتائج كارثية قد تؤثر على مصير المتقاضين بشكل لا يحمد عقباه ولهذا، فإن وزارة العدل تسعى

1- عبد العزيز بن سعد الغانم: المحكمة الإلكترونية - دراسة تأصيلية مقارنة، ط1، دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019، ص.109.

حاليًا إلى تعزيز وتطوير حماية الأنظمة الرقمية، وتكوين طواقم مختصة في تسيير المنصات الرقمية، بما يضمن استمرارية العمل القضائي في ظروف آمنة ودقيقة. (1)

### خامسا- الآفاق المستقبلية للمحكمة الإلكترونية في الجزائر.

من الواضح أن الجزائر لم تعد تنظر إلى المحكمة الإلكترونية كمجرد خيار متاح أو تجربة ظرفية في ظل الكوارث البيئية فقط، بل أصبحت تشكل جزءًا من تصور كامل لمرفق العدالة في المستقبل، وقد أعلن في عدة مناسبات أن الوزارة تعمل على مشروع منصة وطنية موحدة تتيح للمحامين، المواطنين، والقضاة متابعة الملفات، تقديم الطعون، الاطلاع على الأحكام ودفع الرسوم القضائية إلكترونياً.

كما أن الرقمنة لا تشمل فقط القضاء المدني أو الجزائي، بل تمتد إلى باقي التخصصات من القضاء الإداري التجاري، وحتى محكمة الجنايات، مما يدل على أن التحول يجري على مستوى المنظومة القضائية الجزائرية ككل، وإن كان ذلك بوتيرة متفاوتة من ولاية إلى أخرى.

### المطلب الثاني: مفهوم المحكمة الإلكترونية

ان استخدام وسائل التواصل التكنولوجية الحديثة في التقاضي يعد من أهم الخطوات نحو تحديث النظام القضائي، ويعرف هذا بـ "العدالة السريعة" و"العدالة الناجزة"، وتسعى العديد من الدول لتحقيق هذا الهدف من خلال ادخال الرقمنة في محاكمها، ومع تطور التقنيات الحديثة ظهر مفهوم "المحكمة الإلكترونية" أو "المحكمة الافتراضية"، كنموذج حديث يسهل سير الإجراءات القضائية ويساعد في التغلب على الضغط الذي يعاني منه النظام القضائي التقليدي.

حيث تتيح المحكمة الإلكترونية للمواطنين الوصول إلى العدالة بشكل سهل وبسيط، وتمكن للأطراف من تقديم شكاويهم وطلباتهم ومتابعة قضاياهم، وحتى الحصول على احكامهم عبر الإنترنت، وهذا ما يقلل من الوقت والجهد والتكاليف المتعلقة بالتنقل والانتظار في المحاكم التقليدية، وهذا يساعد

1- عبد العزيز بن سعد الغانم: المحكمة الإلكترونية - دراسة تأصيلية مقارنة، ط2، المرجع السابق، ص110 .

في حل العديد من المشاكل التي قد تُؤدي إلى هدر حقوق الأفراد بسبب تعقيد الإجراءات أو تعسف بعض الأطراف في القضية<sup>(1)</sup>

حيث يُعتبر البطء في إتمام الإجراءات القضائية نوعاً من الظلم وانكار العدالة لتصعبها على المواطن، كما يُؤدي إلى فقدان الثقة في النظام القضائي وهو ما يضر بمصلحة صاحب الحق. إذ أن التأخير في البت في القضايا يُمكن أن يُعرض حقوق المتقاضين للخطر، خاصة في ظل تعدد العقوبات التي قد يواجهها الأفراد في سعيهم للحصول على حقوقهم.

تُمثل المحكمة الإلكترونية بديلاً واعدًا لمعالجة كل هذه التحديات، فهدفها الأسمى هو تحقيق العدالة بسرعة وكفاءة، مع ضمان التوازن بين حقوق جميع الأطراف المعنية في القضية.

في هذا السياق، سنتناول أولاً المعنى اللغوي للمصطلح "المحكمة الإلكترونية" في الفرع الأول، ثم ننتقل إلى التعريف الاصطلاحي لهذا المفهوم في الفرع الثاني، لنفهم بشكل أفضل كيف يعمل هذا النظام في الواقع.

### الفرع الأول: تعريف المحكمة الإلكترونية

يُعد مصطلح "المحكمة الإلكترونية" من المصطلحات المركبة الحديثة، التي جاءت نتيجة تطور الوسائل التكنولوجية وتوظيفها في مجال العدالة، ويتألف من كلمتين: "محكمة" و"إلكترونية"، ولكي نفهم المعنى الكامل لهذا المصطلح، لا بد من الوقوف على دلالة كل جزء منه على حدة، ثم الجمع بينهما في إطار مفهومي موحد.

1- أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، كلية الشريعة والقانون، جامعة المنصورة، 2020، ص 2.

أولاً: تعريف المحكمة الإلكترونية لغة واصطلاحاً.

### 1- تعريف مصطلح "محكمة":

من الناحية اللغوية، ترجع كلمة "محكمة" إلى الجذر "حَكَمَ"، الذي يحمل في أصله معنى المنع والضبط وقد استُخدم هذا الجذر للدلالة على السيطرة والقيادة، فنقول: "حكم فلان في الأمر" أي تولاه وضبطه ومنع فيه الظلم، ويقال أيضاً: "حَكَمْتُ الدابة"، أي وضعت لها ما يُقيدها ويوجهها، ومن هنا جاءت كلمة "حكمة الدابة".

أما اصطلاحاً، فالمحكمة تُفهم على أنها مؤسسة رسمية تنتمي إلى السلطة القضائية، وغايتها الفصل في النزاعات بين الأفراد والهيئات وفقاً للقوانين المعمول بها. وتعد المحكمة جزءاً من بنية الدولة الحديثة وتمارس دورها بشكل مستقل عن السلطين التشريعية والتنفيذية، وهو استقلال يهدف إلى ضمان العدالة والنزاهة في الأحكام والإجراءات القضائية.

### 2- تعريف مصطلح "إلكترونية"

مصطلح "إلكترونية"، مشتق من الأصل اليوناني لكلمة "إلكترون"، التي كانت تُطلق على مادة الكهرمان، وقد لاحظ الإغريق أنها تجذب الأجسام الخفيفة إذا ما فُرِكت، وهو ما يُعتبر أول ملاحظة لظاهرة الكهرباء الساكنة، ومع تطور العلوم، تطوّر مفهوم "الإلكترونية" ليشمل كل ما يتعلق بالكهرباء والدوائر الرقمية، ثم أصبح يدل على كل ما يعتمد على التكنولوجيا الحديثة والمعالجة الرقمية للبيانات سواء في التواصل أو التسيير أو الإدارة. (1)

### 3- تعريف مصطلح "محكمة إلكترونية"

عند الجمع بين الكلمتين، يظهر لنا مفهوم "المحكمة الإلكترونية" كمصطلح معاصر يُشير إلى نموذج جديد من المحاكم التي تستخدم الوسائل الرقمية في أداء وظائفها، سواء تعلق الأمر برفع الدعاوى، أو تبادل الوثائق، أو تبليغ الأطراف، أو حتى عقد الجلسات والنطق بالأحكام.

1- عصام عبد الفتاح مطر: التحكيم الإلكتروني - ماهيته، إجراءاته، وآليته في تسوية منازعات التجارة الإلكترونية والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص.109.

المحكمة الإلكترونية ليست مجرد محكمة تقليدية أُضيفت إليها التكنولوجيا، بل هي نظام متكامل يُعيد تشكيل طريقة العمل القضائي من أساسها، من خلال تقنيات حديثة تُراعي متطلبات السرعة، وتقلل من الأعباء الإدارية، مع الحرص على احترام مبادئ المحاكمة العادلة وحقوق الأطراف. (1)

### ثانياً: التعريف الفقهي للمحكمة الإلكترونية

يرى الفقه القانوني أن المحكمة الإلكترونية تمثل نقلة نوعية في مرفق العدالة، حيث يُستبدل النمط التقليدي للتقاضي بنظام رقمي متكامل يعتمد على الوسائل التقنية الحديثة وتُعرف المحكمة الإلكترونية بأنها فضاء رقمي يتم من خلاله تداول المستندات وتبادل المعلومات بين أطراف النزاع والهيئات القضائية عبر الإنترنت، دون الحاجة للحضور الفعلي أمام القاضي.

يتمثل جوهر هذه المحكمة في إمكانية تقديم الوثائق، فحصها من طرف الموظفين المختصين ثم إصدار القرارات بشأنها أو توجيه إشعارات للمعنيين لمتابعة سير الإجراءات وتُدار هذه العمليات باستخدام أنظمة معلوماتية تعتمد على قواعد بيانات بديلة عن الوثائق الورقية، ما يسمح بسرعة الوصول إلى المعلومات ودقة استرجاعها. (2)

كما يُنظر إلى المحكمة الإلكترونية على أنها منظومة تكنولوجية متكاملة تُربط من خلالها الدوائر القضائية ضمن شبكة موحدة، تبدأ بتحديث كل قسم على حدة، ثم دمجها في نظام شامل يسمح بالتفاعل وتبادل المعطيات في الوقت الحقيقي، هذا التفاعل يتيح أداء مختلف المهام القضائية والإدارية عبر الإنترنت، ويجعل من المحكمة الإلكترونية بيئة عمل نشطة وفعالة.

ويرى بعض الفقهاء أن هذه المحكمة تمثل سلطة قضائية فعلية تتكون من قضاة نظاميين يستخدمون وسائل إلكترونية متطورة للقيام بالإجراءات القضائية، من تسجيل الدعاوى إلى إصدار الأحكام وتنفيذها، وتُنجز هذه المهام من خلال برامج حاسوبية وشبكات إلكترونية، بما يحقق تسريع الإجراءات وتبسيطها للمتقاضين.

1- زيد كمال محمود الكمال: خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية - دراسة مقارنة، ط2، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 110.

2- أحمد هندي: التقاضي الإلكتروني - دراسة مقارنة، ط2، المرجع السابق، ص 112.

كذلك، هناك من يعرف المحكمة الإلكترونية بأنها إدارة حديثة لأداء العدالة، تعتمد على تقنيات الاتصال عن بعد (مثل الاجتماعات السمعية والبصرية)، دون الحاجة إلى تواجد أطراف النزاع والقضاة في نفس المكان، مما يُحقق نوعًا من العدالة الافتراضية المنظمة.

من الناحية التقنية، تُعد المحكمة الإلكترونية بيئة مزدوجة الأبعاد: مادية تتمثل في البنية التحتية القضائية، ورقمية تتمثل في الفضاء الإلكتروني، حيث تُبرمج الدعوى ويُباشر القضاة العمل القضائي باستخدام تقنيات عالية المستوى لتسجيل البيانات وتداولها بطريقة محمية ومؤمنة.<sup>(1)</sup>

مكن تعريف المحكمة الإلكترونية بأنها الجهة القضائية التي تمارس اختصاصاتها القانونية كاملة من خلال شبكة الإنترنت، معتمدةً على برامج مخصصة لتسيير إجراءات التقاضي بطريقة رقمية، بهدف تقليل الوقت والجهد. وتتيح هذه المنظومة إصدار الأحكام بسرعة ودون الحاجة لحضور فعلي من قبل المتقاضين أو المحامين أو القضاة إلى مقر المحكمة.

ويتفق أغلب الفقهاء على أن المحكمة الإلكترونية ليست مجرد بوابة إلكترونية، بل هي مؤسسة قضائية رقمية تعمل وفق ضوابط قانونية دقيقة، وتُتيح للأطراف تقديم الطلبات والأدلة إلكترونياً، وتلقي الأحكام والمرافعات من أماكن تواجدهم، مما يُحقق سرعة في الإنجاز ومرونة في التعامل، ويوفر كثيراً من الجهد والتكاليف.

كما تُعد المحكمة الإلكترونية امتدادًا عمليًا لفكرة الحكومة الإلكترونية، حيث يُعاد تشكيل منظومة العدالة بشكل يجعلها أكثر كفاءة وتنظيمًا من خلال التحول الرقمي الكامل، مما يُحسن من نوعية الخدمة المقدمة ويوفر بيئة مناسبة لإدارة الزمن والموارد البشرية بشكل أفضل.

وانطلاقًا من مجمل هذه الرؤى، يمكننا القول إن المحكمة الإلكترونية تُجسد مساحة معلوماتية متعددة الأبعاد تجمع بين الواقع المادي للمحكمة والبنية الرقمية الحديثة، تُمكن القضاة والأطراف من

<sup>1</sup>- ميمون حاجي: "التقاضي عن بعد في المغرب"، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 34، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2019، ص.109.

مباشرة الإجراءات عن بُعد، ضمن بيئة تشريعية متكاملة، بما يسهم في رفع جودة العدالة وتحقيق سرعة وفعالية أكبر في إصدار الأحكام وتنفيذها. (1)

### ثالثاً: تمييز المحكمة الإلكترونية عن المصطلحات المشابهة لها

عند التطرق إلى مفهوم المحكمة الإلكترونية، يبرز بشكل طبيعي تقاطع هذا المفهوم مع مصطلحات أخرى مستحدثة تتعلق بتقنيات العدالة الحديثة، أبرزها مصطلحي "التقاضي الإلكتروني" و"التحكيم الإلكتروني"، ورغم هذا التشابه الظاهري، إلا أن كل مصطلح يحمل في طياته خصائص قانونية وإجرائية تميّزه عن الآخر، مما يفرض ضرورة الوقوف عند كل منها لتحديد الفوارق بدقة.

لقد ظهر مفهوم المحكمة الإلكترونية في سياق سعي الأنظمة القضائية إلى التحديث الرقمي والتقني، وهو ما أدى إلى بروز مفاهيم قريبة في المعنى لكنها تختلف في طبيعتها القانونية ووظيفتها. فالمحكمة الإلكترونية لا تعني مجرد استعمال الوسائل التكنولوجية في الإجراءات بل تتجاوز ذلك إلى إعادة تشكيل البيئة القضائية برمتها في فضاء رقمي متكامل، يجمع بين البنية التحتية التقنية والنظام الإجرائي المحوسب. (2)

## 1- التقاضي الإلكتروني

يُعد التقاضي الإلكتروني من أبرز المفاهيم التي ترتبط بشكل وثيق بالمحكمة الإلكترونية وهو يعبر عن عملية التقاضي التي تتم عن بُعد عبر منظومة معلوماتية متكاملة، تتيح للمتقاضين ممارسة كافة مراحل الخصومة، من رفع الدعوى وتبادل المذكرات، إلى حضور الجلسات والنطق بالحكم، وذلك باستخدام الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة.

ويتم هذا النوع من التقاضي عبر منصات إلكترونية متاحة على مدار الساعة، مما يسهم في تسريع البت في الدعاوى وتخفيف العبء الإداري على المحاكم، فضلاً عن إتاحة الخدمة للمتقاضين دون الحاجة إلى

1- محمد شريف سعيد بور الحاسب الآلي في تفسير إجراءات التقاضي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة طنطا، مصر، 2025، ص 111 .

2- احمد بن عبد الله ابن صابر بحكام التقاضي الإلكتروني، رسالة دكتوراه في الفقه المقارن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 120 .

الحضور الفعلي. ويلاحظ أن التقاضي الإلكتروني لا ينشئ جهة قضائية مستقلة، بل يطوع التكنولوجيا لخدمة العمل القضائي القائم، سواء على مستوى الشكل أو الجوهر.

## 2- التحكيم الإلكتروني

أما التحكيم الإلكتروني، فهو آلية بديلة لحل النزاعات تتم خارج إطار المحاكم الرسمية، ويقوم أساساً على اتفاق مسبق بين الأطراف لعرض نزاعهم على محكمين يُفصلون فيه بحكم ملزم ويكتسب التحكيم وصفه الإلكتروني من الطريقة التي تُجرى بها إجراءاته، إذ تتم المرافعات والتواصل بين الأطراف وهيئة التحكيم عبر وسائل إلكترونية، غالباً بالصوت والصورة، ومن دون الحاجة إلى اجتماع فعلي.<sup>(1)</sup>

ورغم التشابه بينه وبين المحكمة الإلكترونية في استخدام الوسائل التقنية، إلا أن الفارق الجوهرى يتمثل في الطبيعة الاتفاقية للتحكيم، حيث لا يمكن اللجوء إليه إلا بإرادة صريحة من الطرفين، بخلاف التقاضي الذي يمثل حقاً مكفولاً لكل فرد أمام القضاء الرسمي. كما أن التحكيم غالباً ما يتسم بالسرية في إجراءاته، عكس ما هو معتاد في القضاء الذي يقوم على مبدأ العلنية.

## 3- تمييز جوهري بين المفاهيم

يتضح من التحليل أن المحكمة الإلكترونية تمثل تطوراً لمرفق القضاء الرسمي باستخدام التكنولوجيا، بينما يُعد التقاضي الإلكتروني إحدى أدواتها وأوجه عملها، أما التحكيم الإلكتروني، فهو منظومة قضائية موازية تقوم على الاتفاق والمرونة، وتُدار بإرادة الأطراف وفق قواعد خاصة، رغم استخدامه نفس الوسائل التكنولوجية.

وباختصار، فإن المحكمة الإلكترونية إطار مؤسسي رسمي يمارس من خلاله القضاء مهامه بصورة رقمية، في حين يُعد التقاضي الإلكتروني أداة من أدوات هذه المحكمة، أما التحكيم الإلكتروني، فهو

1- أسعد فاضل منديل الجياشي: "التقاضي عن بعد - دراسة قانونية"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 21، العراق، 2014، ص 45.

بدليل تعاقدية للفصل في المنازعات لا يخضع لنفس الضوابط القضائية الرسمية، رغم اشتراكه مع باقي المفاهيم في الطبيعة التقنية للإجراءات. (1)

### الفرع الثاني: مقومات المحكمة الإلكترونية

يعتبر النظام القضائي الإلكتروني طريقة جديدة لتسيير شؤون المحاكم، ويعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تهدف الى تبسيط إجراءات التقاضي وتسريع الفصل في القضايا وحتى تكون المحكمة الإلكترونية فعالة وناجحة، لا بد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية التي تضمن سير العمل بسرعة وسلاسة وكفاءة، وتتوزع هذه المقومات بين التقنية القانونية البشرية، والتنظيمية.

حيث تعمل المقومات القانونية على توفير الإطار التشريعي الذي يضمن سريان العمل داخل هذا النظام الجديد، وتعد المقومات التقنية العمود الفقري لهذه المحكمة الرقمية، بينما المقومات البشرية فهي أساس في تفعيل هذه التقنيات وتطبيق القوانين بشكل يضمن العدالة لجميع الأطراف المعنية.

سيتناول هذا الفرع دراسة المقومات الأساسية التي تساهم في بناء المحكمة الإلكترونية، مع التركيز على أهميتها في تحسين أداء النظام القضائي، وضمان حقوق المتقاضين. (2)

#### أولاً: المقومات التقنية

تشكل المقومات التقنية جوهر النظام الإلكتروني في أي محكمة إلكترونية، فلا يمكن تصور نظام قضائي فعال دون توافر الأدوات التقنية المناسبة التي تضمن سير إجراءات التقاضي بسهولة وسرعة، حيث يمكن للمحكمة الإلكترونية من خلال هذه التقنيات أن تؤدي وظائفها بدقة وأمان.

1- الشريعة حازم محمد، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، ط03، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013، ص100.

2- الكرعوي نصيف حاسم محمد عباس، التقاضي عن بعد - دراسة مقارنة، ط 4، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2020، ص50.

## 1. البنية التحتية التقنية

ان البنية التحتية التقنية هي الأساس الذي يُبنى عليه أي نظام محكمة إلكترونية، وتتضمن هذه البنية كافة الأجهزة والبرمجيات التي تضمن التواصل السلس والأمن بين جميع الأطراف المعنية في القضية، مثل القضاة، والمحامين، وأطراف الدعوى، وتشمل مكونات البنية التحتية التقنية ما يلي:

### أ- شبكة اتصالات مؤمنة وسريعة:

تُعد شبكة الاتصالات أحد أهم المقومات التقنية التي تقوم عليها المحكمة الإلكترونية والمقصود بها هنا وجود بنية رقمية داخلية تربط جميع الهيئات القضائية عبر شبكة وطنية مغلقة " Private Network " لا تمر عبر الإنترنت العمومي، بل تكون خاصة بقطاع العدالة ومحمية بحيث تستخدم بروتوكولات تشفير عالية المستوى لضمان أن البيانات التي يتم تبادلها لا يمكن الاطلاع عليها أو قرصنتها كما تُتيح نقل البيانات والملفات الضخمة في وقت قصير مما يسرّع وتيرة العمل القضائي. (1)

### ب- الأجهزة والمعدات التقنية :

تتضمن أجهزة الحاسوب، الخوادم، والأجهزة اللوحية، التي يجب أن تكون متوافقة مع الأنظمة التقنية المعتمدة في المحكمة الإلكترونية.

### ت- أنظمة إدارة القضايا الإلكترونية :

تساعد هذه الأنظمة في تسجيل، متابعة، وإدارة القضايا بشكل إلكتروني، ما يساهم في تسريع الإجراءات وتقليل الأخطاء البشرية.

### ث- البرمجيات المتخصصة:

البرمجيات هي الأدوات التي تدير العمليات المختلفة في المحكمة الإلكترونية. يتطلب العمل في هذا النظام أن تكون هناك مجموعة من البرامج المتخصصة:

- برامج إدارة جلسات المحكمة: هذه البرامج تساعد في جدولة الجلسات، إرسال الإشعارات، وتوثيق كافة الإجراءات المتعلقة بالقضية.

1- بن سعد الغانم عبد العزيز، المحكمة الإلكترونية - دراسة تأصيلية مقارنة، دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2021، ص 120.

- أنظمة التوقيع الإلكتروني: تتيح للمحكمة والمستخدمين التوقيع على الوثائق إلكترونياً، مما يضمن أن الوثائق تُعتبر قانونية وتتمتع بالقوة الإلزامية.

ج- الأمان السيبراني: إن الأمان السيبراني أحد أهم المقومات التقنية في المحكمة الإلكترونية حيث يتعين على النظام حماية بيانات الأطراف المعنية بالقضايا من التسريب أو الاختراق يشمل الأمان السيبراني:

- تشفير البيانات: لضمان سرية الجلسات والمحاضرات والمعلومات الشخصية والمستندات، وحماية البيانات من الاختراق أو الضياع عبر نسخ احتياطية منتظمة وجدران حماية رقمية متطورة.

- أنظمة مكافحة الفيروسات والاختراقات: لحماية النظام من الهجمات الإلكترونية مثل الفيروسات والبرمجيات الخبيثة.

- التحقق من الهوية: من خلال تقنيات مثل التوثيق المتعدد العوامل لضمان أن الأطراف المتفاعلة مع النظام هم الأشخاص المعنيون بالفعل. (1)

### ثانياً: المقومات القانونية

تعتبر المقومات القانونية ضرورية لضمان أن المحكمة الإلكترونية تعمل ضمن إطار قانوني ثابت، يحمي حقوق المتقاضين ويؤمن العدالة لجميع الأطراف، إذ أن أي تحوّل إلكتروني في النظام القضائي يتطلب تطوراً في التشريعات لتلبية الاحتياجات الخاصة بهذا التحول، وقد شهد النظام القانوني الجزائري تطوراً تدريجياً في هذا المجال من خلال إدراج نصوص قانونية تسمح بالانتقال نحو رقمنة العدالة، وتوفير الضمانات اللازمة لحماية حقوق المتقاضين وتمثل أهم هذه المقومات القانونية فيما يلي:

1- محمود الكمال زيد كمال، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية - دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2021، ص 55.

## 1. التشريعات المنظمة للمحكمة الإلكترونية:

تحتاج المحكمة الإلكترونية إلى منظومة تشريعية واضحة تعترف بوجودها وتحدد كيفية سير الإجراءات داخلها وتمنحها الشرعية والمشروعية، ومن ذلك:

- **الاعتراف بالتقاضي الإلكتروني:** يجب أن يكون هناك تشريع ينظم كيفية تقديم القضايا إلكترونياً، كما يجب أن يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وقانون الإجراءات الجزائية نصوصاً صريحة تسمح بإيداع الدعاوى إلكترونياً، استلام الوثائق القانونية، تبليغ الأحكام عن بعد، عقد الجلسات بالفيديو، إلخ.

- **حجية الوثائق الإلكترونية:** يجب أن تنص القوانين على أن الوثائق المحررة إلكترونياً (مثل العرائض، المحاضر، التبليغات) لها نفس القوة القانونية للوثائق الورقية التقليدية بشرط التوقيع الرقمي أو توفر شروط الأمان التقني.

- **تنظيم التحكيم الإلكتروني:** وهذه مهمة لتوسيع نطاق العدالة الإلكترونية لتشمل التحكيم الذي يتم عبر الإنترنت.

## 2. تنظيم التوقيع الإلكتروني.

يعد "التوقيع الإلكتروني" جوهرياً في ضمان مصداقية المعاملات القضائية الرقمية ويعتبر من أبرز المقومات القانونية التي تقوم عليها المحكمة الإلكترونية، في الجزائر، جاء القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015 والمتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني ليؤطر هذا المجال، حيث اعترف ولأول مرة بالتوقيع الإلكتروني كوسيلة إثبات قانونية، لها ذات الحجية التي يتمتع بها التوقيع الخطي التقليدي، وذلك على أن يستوفي كافة الشروط التقنية والأمنية المحددة، حيث يتيح هذا القانون تفعيل العدالة الرقمية و اعتماد الوثائق والمراسلات القضائية الإلكترونية ضمن إجراءات المحاكم، مما يسرع وتيرة العمل القضائي ويقلل من الاعتماد على الأوراق التقليدية.

حيث ينص هذا القانون صراحة على ضرورة اعتماد جهات رسمية ومرخصة لتقديم خدمات إصدار الشهادات الإلكترونية، هذه الجهات تُمنح لها صلاحية التأكد من هوية الأطراف الموقعة

إلكترونيًا، لضمان عدم تزوير التوقيعات، ويعد هذا التنظيم لازماً لتأمين التبادلات الرقمية داخل المنظومة القضائية، فبدون تنظيم دقيق واعتراف بحجية التوقيع الإلكتروني تبقى المحكمة الإلكترونية مجرد مشروع غير قابل للتطبيق العملي. (1)

### 3. قوانين حماية الخصوصية والسرية القضائية :

من الأهمية بمكان أن تحظى البيانات الشخصية للأفراد الذين يتعاملون مع المحكمة الإلكترونية بحماية قانونية صارمة، وتشمل التشريعات ذات الصلة:

يُعد القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص في ما يخص المعالجة الآلية للبيانات الشخصية من القوانين المهمة التي تساعد في حماية المعلومات داخل النظام القضائي في الجزائر، فهو يضمن أن كل البيانات التي يتم جمعها عن المتقاضين أو القضايا تبقى محمية عند تبادلها إلكترونياً، ويضع شروطاً صارمة على كيفية حفظها واستخدامها، كما يُلزم القضاة والمسؤولين بالحفاظ على سرية هذه المعلومات وعدم استخدامها إلا لأغراض قانونية. (2)

كما يؤكد هذا القانون أيضاً على ضرورة الحفاظ على سرية الجلسات والملفات القضائية الإلكترونية، ولهذا من المهم إصدار قوانين أو تعليمات تحدد من يحق له الاطلاع على هذه الملفات، وكيفية الوصول إليها، حتى تُحترم خصوصية الأطراف ومبدأ سرية العمل القضائي.

### 3. التحديث المستمر للقوانين:

يُفترض على المشرع الجزائري أن يضع قوانين مرنة تتيح تطوير المحكمة الإلكترونية بشكل مستمر لمواكبة التغيرات التكنولوجية الحديثة، حيث يتطلب التطور الرقمي المستمر في مجال العدالة أن تكون

2- القانون رقم 29 المؤرخ في 20 يونيو 2000 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 34، بتاريخ 20 يونيو 2000.

القوانين قابلة للتكيف وأن يتم تحديثها بشكل مستمر، وذلك دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة وحقوق المتقاضين. (1)

### ثالثاً: المقومات البشرية

على الرغم من اعتماد المحكمة الإلكترونية بشكل أساسي على التكنولوجيا ، إلا أن المقومات البشرية تظل ذات أهمية لا تقل عن الأدوات التقنية، إذ لا يمكن لهذا النموذج أن يحقق أهدافه دون وجود عناصر بشرية مؤهلة قادرة على التفاعل مع التقنيات الرقمية وتسيير العدالة في بيئة إلكترونية، فالإنسان هو حجر الأساس في كل إصلاح قضائي، ومن هنا تبرز أهمية توفير تدريب كافٍ للكوادر المعنية، بما يضمن امتلاكهم الدراية الكافية باستخدام الأنظمة الرقمية والتحكم فيها بفعالية، ويشمل ذلك القضاة، كتاب الضبط، المحامين، الخبراء والموظفين التقنيين، بالإضافة إلى المتقاضين أنفسهم الذين ينبغي تأهيلهم للتعامل مع المنصات الرقمية بسلاسة وكفاءة.

### - تأهيل القضاة والمساعدين القضائيين والمحامين:

يمثل التأهيل البشري أحد الأسس الضرورية لنجاح المحكمة الإلكترونية، لذلك من الضروري إخضاع القضاة، كتاب الضبط، المحامين، والخبراء القانونيين لدورات تكوينية شاملة تمكنهم من التعامل بكفاءة مع الأنظمة الرقمية، ويشمل هذا التدريب تعليم القضاة كيفية إدارة القضايا عن بعد، استخدام البرمجيات القضائية، إجراء التوقيعات الإلكترونية، وتقييم الأدلة الرقمية، مع مراعاة الجوانب القانونية والتقنية كما ينبغي تأهيل المحامين والخبراء على إجراءات إيداع العرائض والطلبات إلكترونياً، والاطلاع على الملفات القضائية، والتواصل الآمن مع الهيئات القضائية، وتعد هذه التكوينات ضرورية لضمان تفاعل جميع الأطراف مع النظام الإلكتروني بشكل فعال. (2)

1- عبد الهادي محمد فتحي ، المرجع السابق ، ص 100 .

2- زعزوعة نجاة، بن قلة ليلي، "المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 50، عدد 50، الجزائر سنة 2007، ص 552-555.

**-توعية المتقاضين: بحقوقهم وواجباتهم:**

وذلك من خلال توعية المتقاضين بحقوقهم وواجباتهم في البيئة الرقمية وإرشادهم إلى كيفية تقديم الدعاوى أو متابعة قضاياهم عن طريق المنصات الإلكترونية بطريقة مبسطة وسهلة الفهم.

**-التنسيق بين الجانبين القانوني والتقني:**

لا يمكن للمحكمة الإلكترونية أن تؤدي دورها بفعالية دون وجود دعم فني دائم، يُشرف عليه مختصون قادرين على التدخل الفوري لحل الأعطال التقنية ومرافقة المستخدمين في كيفية التعامل مع الأنظمة الرقمية، ويُعد هذا الجانب التقني مكماً للجانب القانوني، مما يستوجب وجود تنسيق محكم بين القضاة، المحامين، والموظفين الإداريين من جهة، ومهندسي البرمجيات وخبراء الأمن المعلوماتي من جهة أخرى، لضمان سير العمل القضائي داخل بيئة إلكترونية آمنة، مستقرة، ومتوافقة مع متطلبات العدالة.

**رابعاً: المقومات التنظيمية**

تشمل هذه المقومات على جميع العمليات والإجراءات التي تضمن سير العمل بشكل منتظم ومُنظم، لا يمكن للمحكمة الإلكترونية أن تؤدي وظائفها بفعالية دون وجود بنية تنظيمية مدروسة تضمن توجيه الأطراف المعنية، وتشرف على تشغيل النظام وتطوراته لتحقيق العدالة

**1. الهيكل التنظيمي للمحكمة الإلكترونية**

يتطلب العمل في المحكمة الإلكترونية هيكلًا تنظيميًا يتسم بالمرونة والكفاءة، يجب أن يكون هناك توزيع واضح للمهام والصلاحيات بين القضاة، والموظفين، والفرق الفنية:

**- إدارة القضايا:** تتولى هذه الإدارة مسؤولية متابعة القضايا الإلكترونية منذ رفعها إلى غاية صدور الحكم فيها، وتشمل فرقاً مسؤولة عن التعامل مع الدعاوى الإلكترونية بمتابعة إجراءاتها، والتحقق من استيفائها الشروط القانونية المطلوبة. (1)

1- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية 2005، ص 52.

- إدارة النظام التقني: هذه الإدارة مسؤولة عن الصيانة المستمرة للأنظمة التقنية المستخدمة في المحكمة الإلكترونية، لضمان استمرارية العمل دون انقطاع وأمان المعلومات.

## 2. الآليات الإجرائية للمحكمة الإلكترونية:

وهي مجموعة الإجراءات القانونية التي تضمن سير القضايا على نحو سلس في المحكمة الإلكترونية تشمل هذه الإجراءات:

- تقديم الدعاوى الإلكترونية: وهي عملية رفع القضايا إلكترونياً، وتتطلب إجراءات محددة تشمل ملء نماذج، رفع مستندات، ودفع الرسوم عبر الإنترنت.

- إجراءات الجلسات الإلكترونية: حيث تعقد الجلسات باستخدام منصات مرئية تتيح للقضاة والمحامين والمتقاضين التواصل من مسافات بعيدة، كما يجب أن تتضمن الإجراءات اللوائح المتعلقة بترتيب الجلسات وتوثيق المحاضر والقرارات. (1)

## 3- ضمان الشفافية وتعزيز الرقابة في سير المحكمة الإلكترونية

تعتمد المحكمة الإلكترونية على ضمان الشفافية في جميع مراحل القضية، حيث يجب أن تكون هناك آليات تراقب تنفيذ الإجراءات القانونية داخل النظام الإلكتروني، تشمل هذه الآليات:

- نظام متابعة القضايا: يمكن للأطراف متابعة سير قضاياهم إلكترونياً .

- مراقبة أداء المحكمة: تتطلب المحكمة الإلكترونية آليات لقياس وتحليل الأداء، لتحديد إن كان هناك تأخير أو مشاكل فنية تؤثر في سير الإجراءات.

1- يوسفى مباركة، حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 50، العدد 55، سنة 2000، ص 40

### خامساً: المقومات التكنولوجية المتقدمة

أصبح التطور التكنولوجي أحد العوامل الأساسية في نجاح أي تحول رقمي، بما في ذلك في النظام القضائي الإلكتروني، حيث تساهم التقنيات الحديثة والمتقدمة بشكل كبير في تعزيز كفاءة المحكمة الإلكترونية ورفع مستوى أدائها.

#### 1- الذكاء الاصطناعي في المحاكم الإلكترونية:

أصبح استخدام الذكاء الاصطناعي في العملية القضائية من التحولات البارزة في هذا المجال، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في:

- تحليل البيانات القضائية: حيث يمكن للذكاء الاصطناعي فحص كميات ضخمة من البيانات القضائية (مثل الأحكام، الشهادات، والمستندات) لمساعدة القضاة في اتخاذ قرارات مستنيرة.
- التنبؤ بالأحكام القضائية: بعض الأنظمة القضائية تستخدم الذكاء الاصطناعي لتوقع سير القضايا وذلك بناءً على القضايا والاتجاهات القانونية السابقة.<sup>(1)</sup>

#### - استخدام البلوكتشين في المحاكم الإلكترونية

البلوكتشين هو تقنية تعتمد على تسجيل البيانات بشكل آمن وشفاف في سجلات لا يمكن تغييرها، مما يمثل ركيزة أمان جديدة للمحاكم الإلكترونية، يمكن استخدامه لضمان نزاهة الوثائق القانونية وحمايتها من التزوير، كما يمكن الاستفادة من البلوكتشين لتخزين وتوثيق الوثائق القضائية، مثل الأحكام أو العقود، بشكل آمن يضمن عدم المساس بها، يمكن للبلوكتشين أن يقوم بما يلي:

- توثيق الأدلة: تساهم هذه التقنية في تأكيد صحة الأدلة المرفوعة إلى المحكمة بشكل غير قابل للتغيير.

<sup>1</sup> ابن عريد عبد الغني، المرجع نفسه، 2008، ص 30.

-إجراء المعاملات المالية: تتيح إجراء معاملات دفع الرسوم القضائية أو تسوية الدفعات بين الأطراف باستخدام العملات الرقمية أو الأنظمة المبنية على البلوكتشين.

## 2- تطبيقات المحكمة الإلكترونية للمواطنين

تستخدم بعض المحاكم الإلكترونية تطبيقات هاتفية تسمح للمواطنين بالوصول إلى معلومات قضاياهم، تقديم الدعاوى، والحصول على تحديثات حول القضايا المتاحة، وتساهم هذه التطبيقات في تسهيل عملية التواصل بين المواطنين والمحكمة، مما يزيد من فعالية الخدمة القضائية ويسهل التقاضي على المتقاضين.

### المبحث الثاني: دور المحكمة الإلكترونية في تسهيل عملية التقاضي

مع تطور التكنولوجيا، بدأت الأنظمة القضائية في اعتماد أدوات رقمية لتيسير الإجراءات وتحسين جودة الخدمة القضائية، ولم يعد القضاء محصوراً في القاعات والوثائق الورقية، بل أصبح بإمكان الأطراف مباشرة الخصومات، وتبادل المذكرات، وتلقي الإشعارات، بل وحتى الحصول على الأحكام، عبر وسائل إلكترونية متكاملة.

هذا التحول يتطلب وجود بنية واضحة لما يُعرف بـ"المحكمة الإلكترونية"، والتي لا تقتصر على استخدام التقنية فحسب، بل تشمل مجموعة من العناصر الأساسية التي تضمن استمرار العدالة بجودة وفعالية، من أبرز هذه العناصر: آليات التقاضي الإلكتروني، وطرق التبليغ الرقمي، وأسلوب إصدار الأحكام إلكترونياً.

سنتناول في هذا المبحث هذه العناصر بشيء من التحليل، مع التركيز على كيفية تطبيقها وضماناتها، ومدى انسجامها مع مبادئ العدالة وحقوق الأطراف.

## المطلب الأول: التقاضي الإلكتروني

مع تقدم التكنولوجيا في العصر الحالي، أصبح التقاضي الإلكتروني من أبرز الابتكارات في النظام القضائي، ظهر هذا المفهوم في بداية الألفية الثالثة، واستفاد منه القانون لتحقيق العدالة بشكل أسرع وأوسع، بما في ذلك توسيع نطاق الاختصاص القضائي ليشمل مناطق ودولاً أخرى، حيث ساعد على تسريع الإجراءات القضائية وتوفير الوقت والجهد، مع تقليص التكاليف.

ونظراً للفوائد الكبيرة التي يقدمها التقاضي الإلكتروني، تسعى العديد من الدول لاعتماده رسمياً في نظمها القضائية، ومع أنه لا يزال مفهوماً حديثاً نسبياً، إلا أن تطبيقاته بدأت تنتشر مما يدعو إلى دراسة أبعاده العملية، مثل إجراءات رفع الدعوى إلكترونياً الفرع الأول، وإدارة الجلسات الافتراضية عن بعد الفرع الثاني.

## الفرع الأول: إجراءات رفع الدعوى إلكترونياً

## أولاً: تعريف الدعوى الإلكترونية

الدعوى الإلكترونية هي الدعوى التي يتم رفعها أمام المحكمة باستخدام الوسائل الإلكترونية حيث يتم تقديم العرائض والمستندات والأدلة عبر الإنترنت باستخدام منصات أو نظم تقنية معتمدة من قبل النظام القضائي المعني، وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات والمرافعات وتبادل المستندات بين الأطراف والمحاكم بطريقة إلكترونية،<sup>(1)</sup> كما تُعد هذه الدعوى جزءاً من الاتجاه العالمي نحو التحول الرقمي في القضاء لتسريع الإجراءات وتقليل التكاليف.

حسب بعض الفقهاء والكتّاب في مجال القانون، فإن الدعوى الإلكترونية تسهم في تسهيل الإجراءات القضائية وتوفير الوقت والجهد للأطراف المشاركة، وقد تم تعريفها بشكل عام في العديد من الدراسات القانونية على النحو التالي:

وفقاً للكاتب خالد ممدوح إبراهيم، في كتابه "الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم"، يُعرف الدعوى الإلكترونية بأنها: عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني،

1- الكرعاوي نصيف جاسم محمد، الكعبي هادي حسين عبد علي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2016 ص28.

حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيد علماً بما تم بشأن هذه المستندات". (1)

كما أشار د. محمد عبد الصمد في كتابه "القضاء الإلكتروني: التطورات والتحديات" إلى أن "الدعوى الإلكترونية تتضمن تقديم الإجراءات القانونية عبر المنصات الإلكترونية المتاحة من قبل الهيئات القضائية، مما يساهم في تسريع الدورة القضائية وتعزيز الشفافية".

إذن، الدعوى الإلكترونية هي جزء من عملية التحول الرقمي في العديد من الأنظمة القضائية التي تسعى إلى تسهيل إجراءات التقاضي وتوفير الوقت والجهد. (2)

## ثانياً: مراحل رفع الدعوى إلكترونياً في القانون الجزائري

### 1- التسجيل في النظام الإلكتروني:

بداية، يتطلب رفع الدعوى في النظام الإلكتروني من المدعي أو محاميه التسجيل في النظام الإلكتروني للمحكمة، وذلك بإدخال البيانات الشخصية الضرورية والتحقق منها، حيث يُسجل ملف الدعوى إلكترونياً في سجل خاص بذلك على منصة الإنترنت المخصصة لهذه العمليات، ومن خلال هذه المنصة يستطيع الأطراف المعنيون والمحامون الوصول إلى النظام لتسجيل دعاويهم وتحميل المستندات، ثم يقوم النظام الإلكتروني بالتحقق من صحة جميع البيانات المدخلة والتأكد من هوية الموقع، و بمجرد التحقق من صحة هذه البيانات، يُسمح له بالدخول إلى النظام واختيار المحكمة المختصة بناءً على نوع القضية (مدنية أو جزائية).

### 2- دفع الرسوم القضائية إلكترونياً:

1- خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص20  
2- د. محمد عبد الصمد : "القضاء الإلكتروني" التطورات والتحديات ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 57.

يعد دفع الرسوم القضائية أحد أهم المراحل في رفع الدعوى إلكترونياً، حيث يمكن دفع الرسوم عبر وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة مثل البطاقات البنكية أو عبر الدفع المباشر عبر الإنترنت، هذا الإجراء يضمن تسريع العملية وتقليل الحاجة للتنقل إلى المحكمة.

### 3- تأكيد التسجيل في النظام الإلكتروني:

بعد التسجيل ودفع الرسوم القضائية، يتلقى المدعي إشعاراً عبر البريد الإلكتروني أو من خلال المنصة الإلكترونية يؤكد استلام الدعوى من المحكمة، يتضمن الإشعار رقم القضية وتاريخ تقديم الدعوى، وتاريخ أول جلسة.

### 4- تعيين محامي للدفاع عن المدعي:

يتولى المدعي تعيين محامي له للدفاع عنه عبر الوسائل الإلكترونية، يتم ذلك من خلال الربط الإلكتروني مع أمين الضبط، حيث يقوم المحامي بتقديم طلبه للحصول على وكالة قانونية عبر إدخال بياناته الشخصية ورقم سري يحصل عليه من نقابة المحامين، وفي هذه المرحلة، يتم توقيع الوكالة إلكترونياً وفقاً للقانون المعمول به.

### 5- رفع الدعوى عبر النظام الإلكتروني:

بعد إتمام التسجيل في النظام الإلكتروني، يقوم المدعي أو محاميه بإعداد عريضة الدعوى وحفظها على قرصين مدجين يمتلكان سعة كافية لتخزين البيانات المطلوبة، ويتم تقديم الدعوى بشكل رسمي عبر المنصة، يجب على المدعي تحديد نوع القضية (مدنية، تجارية عمالية إلخ) والمحكمة المختصة بنظر الدعوى. (1)

### 6- إعداد المستندات القانونية:

بعد رفع الدعوى عبر النظام الإلكتروني يقوم المدعي أو محاميه بتحميل المستندات اللازمة على المنصة، وتشمل هذه المستندات على الوثائق القانونية والادلة التي تدعم ادعاءاته، تُحمّل هذه الوثائق

1- بن عزوز أحمد، نظام المحاكمة الإلكترونية وفقاً لأحكام قانون عصرنة العدالة، 03-15 مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر، 2021، ص 30

على النظام الإلكتروني بطريقة منظمة وآمنة، ويحدد القانون نوعية المستندات الواجب تقديمها، مثل العقود، الشهادات، وأي وثائق أخرى ذات صلة بالقضية، في المقابل يقوم المدعى عليه أو محاميه بالاطلاع على عريضة المدعي وملف الموضوع المتعلق بها، ليقوم بإعداد ردوده وتحميل الوثائق الخاصة به خلال الآجال القانونية

ليقوم بعدها الطرفان بإدخال بياناتهما ضمن الموقع الإلكتروني المخصص للتقاضي وتحميل مذكرات الرد. (1)

ويلاحظ أن هذه الإجراءات الإلكترونية لم تُعمم بعد في الجزائر، حيث تظل الدعوى تُرفع ورقياً أمام أمانة ضبط المحكمة المختصة، ومع ذلك، حققت هذه العملية انتشاراً ملحوظاً في بعض محاكم الدول الأخرى، بما في ذلك المحاكم الفيدرالية الأمريكية، ومحاكم دول من الاتحاد الأوروبي مثل إنجلترا، إلى جانب عدد من الدول العربية كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والمغرب، والكويت، والعراق". (2)

### الفرع الثاني: إدارة الجلسات الافتراضية عن بعد

في ظل التحول الرقمي الذي تعرفه المنظومة القضائية الجزائرية، أصبحت الجلسات الافتراضية واحدة من أبرز الأدوات الحديثة لتحقيق العدالة بمرونة وفعالية، وذلك بفضل اعتماد التكنولوجيات الحديثة للاتصال والتواصل، وقد أتاح هذا النمط من التقاضي استمرارية العمل القضائي في ظروف استثنائية، وفتح آفاقاً جديدة أمام تطوير مرفق العدالة.

### أولاً: مفهوم الجلسات الافتراضية وأهميتها في تحسين الخدمة القضائية

الجلسات الافتراضية هي المحاكمات التي تُعقد عبر وسائط الاتصال السمعي البصري بحيث يتم ربط مختلف أعوان العدالة من قضاة، ومحامين، وبين أطراف النزاع، وشهود ضمن منصة إلكترونية دون الحاجة إلى حضورهم المادي داخل قاعة المحكمة، لقد ساهمت هذه الآلية في تقريب العدالة من

1- عصماني ليلي، نظام التقاضي الإلكتروني، آلية النجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، العدد، 13 جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 218 .

2- حايطي فاطمة، هروال نبيلة هبة، المرجع السابق، ص. 13

المواطنين، لاسيما المحبوسين أو المقيمين في مناطق بعيدة يصعب عليهم التنقل، كما أتاح تقليص آجال التقاضي وتخفيف الضغط على المحاكم، وقد برزت أهمية هذه الجلسات بشكل خاص خلال جائحة كورونا، حيث تمكنت المحاكم من مواصلة عملها بشكل منتظم رغم القيود الصحية المفروضة، وهو ما أظهر مرونة المنظومة القضائية الجزائرية واستعدادها لمواجهة الطوارئ، ومن النتائج المباشرة لاعتماد هذا النظام، تمكين المتقاضين من متابعة ملفاتهم القضائية بكل سهولة عبر منصة إلكترونية، حيث يحصل كل طرف على رقم سري يخول له الدخول ومراقبة سير الدعوى في مختلف مراحلها، من التحقيق إلى المداولة وحتى النطق بالحكم، كما يمكن للمتقاضين معرفة المحكمة المختصة والتواصل مع محاميه إلكترونياً، دون الحاجة للتنقل المادي أو إضاعة الوقت في الإجراءات. (1)

### ثانياً: آليات تسيير الجلسات الافتراضية والخدمات الرقمية المرافقة

لضمان فعالية هذا النظام، تم إدراج مجموعة من الخدمات الرقمية على المنصة القضائية الجزائرية، من بينها إمكانية الاطلاع على منطوق الأحكام عن بعد، وتقديم الطعون القضائية إلكترونياً دون الحاجة إلى الانتقال فعلياً من المجالس القضائية إلى المحكمة العليا فضلاً عن التبادل الفوري للملفات بين النيابة العامة وقضاة التحقيق.

ومن المستجدات كذلك، تفعيل خدمة تصحيح الأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، الأمر الذي يجنب المواطن عناء التنقل إلى الجهات المختصة، وفي سياق التحديث الإداري، تم اعتماد أنظمة إلكترونية متقدمة في تسيير الموارد البشرية والأرشيف القضائي، بما يضمن الحفاظ على الوثائق وسهولة استرجاعها عند الحاجة. (2)

وقد تم إقرار المحاكمة عن بعد بموجب القانون رقم 03-15، الذي أنشأ شبكة وطنية للألياف البصرية لربط المحاكم الابتدائية، المجالس القضائية، والمؤسسات العقابية عبر كامل التراب الوطني هذا الأمر مكن من إجراء التحقيقات وسماع الشهود والخبراء وحتى المتهمين في أماكن تواجدهم دون نقل وهو ما خفف العبء على المؤسسات العقابية وأمن مرافقي المحبوسين غير أن نطاق تطبيق هذا النظام لا

1- هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعوي، "مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016، ص 284.

2- غربي صورية، "نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، مجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة تيزي وزو، المجلد 18، العدد 01، السنة 2023، ص 176.

يزال مقتصرًا على القضايا الجزائية،<sup>(1)</sup> ولم يعمم بعد على القضايا المدنية والإدارية رغم وجود توجه نحو توسيع دائرة الاستفادة منه في المستقبل القريب، بما يعزز من نجاعة العدالة الرقمية في الجزائر. (2)

### ثالثًا: الشروط القانونية لاعتماد المحاكمة عن بعد

ينص القانون رقم 03-15 في مادته الرابعة عشرة على جملة من الشروط القانونية التي ينبغي توافرها لاعتماد المحاكمة عن بعد، ومن أبرزها وجود مبرر موضوعي، كأن تقتضي مصلحة حسن سير العدالة ذلك، أو وجود صعوبات ناتجة عن بُعد المسافة الجغرافية أو الوضع الأمني.

كما يشترط القانون موافقة النيابة العامة والمتهم المحبوس على عقد الجلسة عن بعد، مع وجوب استعمال تقنيات اتصال مرئية تضمن جودة الصوت والصورة، وتُسجّل كل التصريحات على وسائط إلكترونية مؤمنة، تُحفظ ضمن ملف الدعوى، وتوثق في محضر دقيق يُوقع من طرف القاضي وأمين الضبط، هذا بالإضافة إلى ضرورة احترام السرية المهنية وضمان سلامة البيانات المتبادلة إلكترونياً، بما يحفظ حقوق الأطراف ويمنع أي اختراق أو تلاعب.

### رابعًا: تحديات المحاكمة عن بعد وآفاق تطويرها

رغم النجاحات التي حققتها تجربة المحاكمة الافتراضية في الجزائر، لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه هذا المسار، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الجهات القضائية، ونقص التكوين التقني لدى بعض الموظفين، إضافة إلى عدم اكتمال الإطار التنظيمي والإجرائي، خصوصًا فيما يتعلق بالقضايا المدنية، غير أن آفاق تطوير النظام تبقى واعدة حيث توقع إدماج القضايا المدنية والإدارية تدريجيًا ضمن هذا النمط من المحاكمات، إلى جانب تنظيم دورات تدريبية لفائدة القضاة والمحامين والموظفين لتأهيلهم في مجال الوسائط الرقمية وإصدار تعليمات تنظيمية دقيقة تضبط إجراءات جلسات المحاكمة الافتراضية،

2- بموجب نص المادة 441 مكرر 8 من قانون الإجراءات الجزائية منح المشرع الجزائري لجهة الحكم سلطة اللجوء إلى استخدام تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة من تلقاء نفسها، ولها السلطة التقديرية في البيت في اعتراض الخصوم أو النيابة العامة عن اللجوء لهذا الإجراء بالقبول أو الرفض بقرار غير قابل للطعن، ولها أن تتمسك باستمرار المحاكمة وفقا لهذا الإجراءات إذا رأت ضرورة.

2- بن عيرد عبد الغني، بضيف هاجر، "التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات" مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021، ص 17

كما يُتَظَر أن يتم تعزيز الأمن السيبراني على مستوى المنصات الرقمية لضمان حماية المعطيات الشخصية

## المطلب الثاني : التبليغ الإلكتروني

يُعتبر التبليغ خطوة أساسية في كل دعوى قضائية، لأنه هو الطريقة التي تعرف بها الأطراف أن هناك قضية تمسهم، وعليهم الرد أو الحضور، ومع التطور التكنولوجي الذي نشهده اليوم، أصبح من الممكن القيام بالتبليغ عن طريق الوسائل الإلكترونية، بدل الطرق التقليدية التي غالبًا تكون بطيئة وتستهلك وقت وجهد، ولهذا من المهم أن نفهم أولاً معنى التبليغ الإلكتروني ودوره، ثم نوضح كيف يمكن ضمان أن هذا التبليغ يتم بطريقة قانونية تحمي حقوق الجميع.

## الفرع الأول: مفهوم وأهمية التبليغ القضائي الإلكتروني

يُعد التبليغ القضائي من الركائز الأساسية في سير العدالة، إذ يُعتبر الوسيلة الرسمية التي يتم من خلالها إعلام الأطراف بالإجراءات القانونية المتخذة ضدهم، مما يضمن حقهم في الدفاع والمشاركة الفعالة في الدعوى. ومع تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال، برز التبليغ القضائي الإلكتروني كأداة حديثة تهدف إلى تعزيز كفاءة النظام القضائي وتسهيل الوصول إلى العدالة. في هذا السياق، سنستعرض في هذا الفرع مفهوم التبليغ القضائي الإلكتروني وأهميته القانونية والعملية. (1)

### أولاً: مفهوم التبليغ القضائي الإلكتروني

#### 1- تعريف التبليغ القضائي التقليدي

وفقاً للمادة 406 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، يُعرف التبليغ الرسمي بأنه: "التبليغ الذي يتم بموجب محضر يعده المحضر القضائي، وقد يتعلق التبليغ الرسمي بعقد قضائي أو عقد غير قضائي أو أمر أو حكم أو قرار". ويُعتبر هذا التبليغ صحيحاً إذا تم تسليم نسخة منه إلى الشخص المطلوب تبليغه أينما وُجد، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. (2)

1- محمد بن أحمد البديرات، التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية في النظام السعودي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، العدد 37، 2022، ص1153.

2- انظر قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، المادة 406.

يُستخلص من هذا التعريف أن التبليغ القضائي التقليدي يتم بواسطة محضر قضائي ويُعد وسيلة رسمية لإعلام الأطراف بالإجراءات القانونية، مما يضمن علمهم بها وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الدفاعية.

## 2- تعريف التبليغ القضائي الإلكتروني

ظهر مصطلح "التبليغ القضائي الإلكتروني" مع بروز فكرة التقاضي الإلكتروني، تزامناً مع التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد ساهمت هذه الوسائل الحديثة في التحول من الطرق الورقية التقليدية لتقديم الخدمات والمعلومات، إلى أساليب إلكترونية أكثر سرعة وفعالية، وقد انعكس هذا التحول بشكل إيجابي على أداء المنظومة القضائية حيث ساعد في تقليص الزمن المستغرق في الإجراءات القضائية، بما يتماشى مع التوجهات الحديثة التي تُولي أهمية كبيرة لحسن استثمار الوقت وتجنب التأجيلات والتعقيدات التي كانت تميّز الإجراءات القضائية التقليدية.

ورغم أهمية التبليغ الإلكتروني في تسريع وتيرة الإجراءات القضائية وتحقيق مبدأ المواجهة بين الأطراف، إلا أن المشرع الجزائري لم يُخصّص له تنظيمًا مستقلاً ومفصلاً ضمن قانون الإجراءات المدنية أو الجزائية، بل اكتفى بالإشارة إليه بشكل محدود ضمن القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة لسنة 2015، حيث نصّت المادة 9 منه على إمكانية تبليغ وإرسال الوثائق والمحركات القضائية إلكترونياً<sup>(1)</sup> وذلك وفق شروط وكيفيات يحددها التنظيم.

بموجب هذا النص، أُتيح للمحضرين القضائيين استعمال الوسائل الإلكترونية في تبليغ الوثائق الصادرة عن الجهات القضائية، إلا أن هذه الإمكانية ظلت محصورة في إطار ضيق حيث لم تشمل التبليغ الصادر عن الضباط العموميين المفوضين من وزارة العدل، ولم تُضف أبعاداً شاملة لتنظيم الإجراء من حيث التفاصيل التقنية أو الإجرائية. وهذا ما يكشف عن نقص تشريعي في مواكبة التطور الرقمي، وغياب ضمانات قانونية متكاملة تواكب هذا التحول.

ولأن المشرع لم يضع تعريفاً دقيقاً للتبليغ الإلكتروني، فقد لجأ الفقه إلى محاولة سد هذا الفراغ من خلال تقديم تعريفات اجتهادية، من أبرزها أنه "إعلام الشخص المراد تبليغه بالأوراق القضائية وما يترتب

1- انظر المادة 09 القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة: "...يمكن أن يتم تبليغ وإرسال الوثائق والمحركات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني..."

عنها من إجراءات، باستخدام الوسائل الإلكترونية، ووفقاً للأصول التي تحددها القوانين والأنظمة النافذة" ، و أنه " إجراء قانوني يتم من خلاله إعلام الأطراف بالإجراءات القضائية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، مثل البريد الإلكتروني الرسائل النصية، أو المنصات الإلكترونية المعتمدة".

وقد أشار الفقه إلى أن التبليغ القضائي الإلكتروني لا يختلف في جوهره عن التبليغ التقليدي من حيث الموضوع والغاية، بل يختلف فقط في الوسيلة المستخدمة، حيث يعتمد على الطرق الحديثة للإعلام (1).

### 3- أثر المحكمة الالكترونية في تبسيط إجراءات التقاضي

من خلال التعاريف والتوجهات القانونية المعتمدة، يمكننا تحديد العناصر الأساسية للتبليغ القضائي الإلكتروني على النحو التالي:

1. الطابع الرسمي: يُعد التبليغ القضائي الإلكتروني إجراءً رسمياً يتطلب تنفيذه من قبل موظف مختص، مثل المحضر القضائي، ويعتبر حجة قانونية أمام جميع الأطراف المعنية ويتميز التبليغ الإلكتروني بأنه لا يمكن الطعن فيه إلا في حالة التزوير، مما يضمن مصداقيته وسلامة الإجراءات المتبعة.
2. وسيلة الإعلام: يُنفذ التبليغ باستخدام وسائل الاتصال الحديثة مثل البريد الإلكتروني أو المنصات الإلكترونية المعتمدة، مما يساهم في تسريع عملية الإعلام، هذا التحول يُسهّل التواصل بين الأطراف ويقلل من الحاجة للانتقال المادي، مما يوفر الوقت والجهد لكافة الأطراف المعنية.
3. المحتوى: يتضمن التبليغ القضائي الإلكتروني معلومات دقيقة وواضحة حول الإجراءات القضائية المتخذ هذا يتيح للطرف المعني فهماً كاملاً لمضمون التبليغ، مما يعزز قدرته على التحضير بشكل مناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة.
4. الضمانات القانونية: يُشترط أن يتم التبليغ الإلكتروني وفقاً للضوابط القانونية المقررة مما يضمن احترام حقوق الأطراف المعنية، كما يتعين توفير آلية للتحقق من صحة التبليغ وتاريخ تنفيذه، مما يعزز من مصداقية العملية القضائية، وهذا ما سنوضحه في الفرع الثاني

1- بدر عبد الله محمد المطرودي ، أحكام التبليغ القضائي الالكتروني ، العدد 198 ، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية ، جامعة الملك فهد ، المملكة العربية السعودية ، 2021 ، ص 755 .

## ثانياً: أهمية التبليغ القضائي الإلكتروني

### أولاً: الأهمية القانونية

يعتبر التبليغ القضائي الإلكتروني وسيلة فعالة لضمان علم الأطراف بالإجراءات القضائية المتخذة ضدهم، مما يمكنهم من ممارسة حقوقهم الدفاعية بشكل كامل، كما يساهم في تحقيق مبدأ المواجهة بين الخصوم، ويُعزز من شفافية الإجراءات القضائية.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم التبليغ الإلكتروني في تقليص النزاعات المتعلقة بصحة التبليغ، حيث يُمكن توثيق عملية التبليغ وتاريخها بدقة، مما يُسهل على المحاكم التحقق من صحة الإجراءات المتخذة. (1)

### ثانياً: الأهمية العملية

من الناحية العملية، يُسهّم التبليغ القضائي الإلكتروني في تسريع الإجراءات القضائية وتقليل التكاليف المرتبطة بالتبليغ الورقي، مثل تكاليف الطباعة والنقل. كما يُسهل على الأطراف المعنية الوصول إلى المعلومات القضائية في أي وقت ومن أي مكان، مما يُعزز من كفاءة النظام القضائي ويُسهّم في تحقيق العدالة الناجزة.

علاوة على ذلك، يُساهم التبليغ الإلكتروني في تقليل الأعباء الإدارية على المحاكم حيث يُمكن إدارة عمليات التبليغ بشكل أكثر فعالية باستخدام الأنظمة الإلكترونية، مما يُوفر الوقت والجهد للموظفين القضائيين. (2)

## الفرع الثاني: الضمانات القانونية للتبليغ الإلكتروني

أمام الانتقال المتسارع نحو الرقمنة، لا بد من إرساء مجموعة من الضمانات القانونية التي تكفل فعالية التبليغ الإلكتروني وتضمن احترام حقوق الخصوم، خاصة في ظل ما تفرضه العدالة من مبدأ

1- نور عاكف الدباس ، أحكام التبليغ الإلكتروني في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني ، " مجلة البلقاء للبحوث والدراسات " ، العدد 02 جامعة الاهلية ، عمان ، 2020 ، ص 80 .

2- حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 75 .

المواجهة ومبدأ العلم بالتبليغ، وفي هذا السياق، تبرز جملة من الضمانات التي ينبغي التطرق إليها لضمان شرعية ومشروعية هذا النوع من التبليغ.

### أولاً: ضرورة تأكيد هوية المرسل والمستلم

من أبرز الضمانات في التبليغ الإلكتروني التأكد من هوية أطراف التبليغ، فعدم التيقن من أن الشخص الذي تسلم التبليغ هو المعني فعلاً قد يؤدي إلى المساس بمبدأ المواجهة ويهدد بطلان الإجراءات، ولهذا، يشترط المشرع عادة استخدام منصات موثوقة، كالبوابات القضائية أو البريد الإلكتروني الرسمي المعتمد، المرتبط بهوية رقمية مصادق عليها، كما تُعتمد في بعض الأنظمة أدوات التحقق الثنائي (مثل رمز يُرسل إلى رقم الهاتف) لضمان وصول التبليغ إلى صاحبه دون سواه.

### ثانياً: إثبات حصول التبليغ وتوقيته

من بين أهم الإشكالات في التبليغ الإلكتروني مسألة إثبات أن التبليغ تم فعلاً، وتحديد تاريخ حصوله بدقة، وهذا أمر أساسي لأن مواعيد الطعن والردود القضائية تبنى على تاريخ التبليغ لذلك، تلجأ بعض التشريعات إلى اعتماد وصل إلكتروني يُولده النظام تلقائياً، يُبين فيه تاريخ التبليغ وساعة الإرسال والاستلام، كما يُعتمد أحياناً على إشعار بالاستلام يصدر عن المتلقي بمجرد فتح الوثيقة الإلكترونية.

### ثالثاً: وجوب مراعاة خصوصية الأطراف وسرية المعطيات

يُعتبر الحفاظ على السرية من الضمانات الأساسية في التبليغ الإلكتروني، خاصة وأن الوثائق القضائية قد تحتوي على معطيات شخصية أو حساسة، وعليه، يجب أن تُجرى عمليات التبليغ عبر منصات مؤمنة ومشفرة، تضمن عدم تسرب البيانات أو اختراقها، كما يُمنع استعمال وسائل عامة أو غير مؤمنة، مثل البريد الإلكتروني العادي أو تطبيقات التواصل الاجتماعي، إلا في حال كانت مصحوبة بوسائل تحقق كافية وموافقة صريحة من الأطراف.

### رابعاً: احترام مبدأ العلم الفعلي وعدم الاكتفاء بالافتراض

رغم مرونة التبليغ الإلكتروني، إلا أن ضمان العدالة يقتضي التأكد من أن الشخص المبلغ قد علم فعلاً بمحتوى التبليغ، لا أن يُفترض ذلك بناء على مجرد إرسال إلكتروني، ولذلك تعتمد بعض التشريعات على فكرة "العلم اليقيني" بدل "العلم الحكمي"، أي أنه لا يُعتد بالتبليغ ما لم يثبت أن المتلقي قد فتح الرسالة واطلع على محتواها، أو تفاعل معها بطريقة توحى بعلمه بها وهذا يُشكل توازنًا ضروريًا بين سرعة الإجراء وضمن حقوق الدفاع.<sup>(1)</sup>

#### خامساً: قابلية الاعتراض والطعن في صحة التبليغ

من الضمانات التي تحمي المتقاضى، تمكينه من الاعتراض على صحة التبليغ الإلكتروني إذا أثبت وجود خلل فيه، سواء من حيث الجهة التي تلقتة، أو الوسيلة المستعملة، أو توقيت التبليغ كما يمكن أن يكون هذا الطعن وسيلة لتدارك الأخطاء التقنية أو حالات الانتحال، مما يفتح الباب لتدارك المساس بحقوق الأطراف دون تعطيل السير العام للدعوى.

#### سادساً: الإلزام بتوفير وسائل إلكترونية للرد والتفاعل

حتى لا يكون التبليغ الإلكتروني طريقًا باتجاه واحد، يجب ضمان قدرة المتلقي على الرد أو التفاعل إلكترونياً كذلك، فلا معنى لتبليغ إلكتروني فعال إذا كان الرد عليه يقتضي الحضور الشخصي أو الكتابي لذلك، من بين الضمانات المعتمدة، تمكين الخصم من تقديم دفعه وطلباته بذات الوسائل، حفاظاً على التوازن في المراكز القانونية.<sup>(2)</sup>

#### سابعاً: تأهيل الأطراف وتوفير المعرفة التقنية

لا يُمكن الحديث عن ضمانات حقيقية في التبليغ الإلكتروني دون التطرق إلى التأهيل التقني للأطراف، سواء كانوا متقاضين أو محامين<sup>(3)</sup> أو قضاة، فغياب الوعي الرقمي أو الجهل بكيفية استعمال الوسائل الإلكترونية قد يحرم الطرف من حقه في الاطلاع والدفاع لذا، يعتبر التكوين الرقمي وتبسيط

1- حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الالكترونية، المرجع السابق، ص 77 .

2- نور عاكف الدباس، أحكام التبليغ الإلكتروني، المرجع السابق ص 83

3- ساسي محمد فيصل، الجانب التقني ودوره في تجسيد امثل للمحكمة الالكترونية، من اعمال الملتقى الدولي حول المحكمة الالكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن، المنعقد أيام 15، 16، 17 سبتمبر 2022، بجامعة الزيتونة ليبيا، منشور في الكتاب الجامعي، الصادر عن المركز المغربي، شرق ادنى للدراسات الاستراتيجية، المملكة المتحدة، بريطانيا، 2022، ص 115 .

الولوج إلى المنصات جزءًا من المنظومة القانونية التي تحيط التبليغ الإلكتروني بضمانات فعلية لا شكلية فقط.

### الفرع الثالث: إصدار الأحكام الإلكترونية

مع تطور أنظمة العدالة الرقمية، لم يعد إصدار الأحكام القضائية يقتصر على الشكل الورقي التقليدي، بل أصبح من الممكن إصدارها وتوثيقها إلكترونياً، ضمن بيئة رقمية متكاملة هذا التطور يثير تساؤلات حول مدى مشروعية هذه الأحكام، ومدى توافقها مع الأصول القانونية، بالإضافة إلى الكيفية التي يمكن بها الطعن فيها، مثلما هو معمول به في الأحكام التقليدية لهذا، سنقوم في هذا المطلب بدراسة الجوانب القانونية التي تُضفي المشروعية على هذه الأحكام، ثم نتقل إلى الطرق الممكنة للطعن فيها في ظل النظام القضائي الإلكتروني.

#### مشروعية إصدار الأحكام إلكترونياً

تعد مشروعية إصدار الأحكام إلكترونياً موضوعاً مهماً في عصر التحول الرقمي الذي يشهده النظام القضائي ولتوضيح مشروعية هذه الأحكام، سنعرض أولاً مفهوم الحكم القضائي التقليدي ثم نقوم بمقارنته بالحكم الإلكتروني لتتمكن من تحديد مدى تطبيق نفس المعايير القانونية عليه.

### أولاً - تعريف الحكم القضائي التقليدي والإلكتروني:

#### 1- تعريف الحكم القضائي التقليدي:

الحكم القضائي التقليدي هو القرار الذي يصدر عن محكمة أو قاضٍ مختص، مستوفياً كافة الإجراءات القانونية اللازمة، وذلك في إطار خصومة قانونية، يُشترط أن يكون الحكم مكتوباً وأن يصدر ضمن ولاية المحكمة المختصة، كما يُعتبر الحكم القضائي التقليدي هو الفصل النهائي أو المؤقت في النزاع القائم بين الأطراف، وفقاً للنصوص القانونية المقررة في القانون. (1)

#### 2- تطبيق نفس المفهوم على الحكم القضائي الإلكتروني:

1- د. وجدي راغب، النظرية العامة للعمل القضائي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974م، ص 620؛ د. ابراهيم سيد أحمد، النظرية العامة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، المكتب الجامعي الجديد، مصر، 2004م، ص 9؛ د. فرج علوان هليل، البطلان في قانون المرافعات، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008م، ص 71.

في حين أن التشريعات لم تُعرّف الحكم القضائي الإلكتروني بشكل صريح، يمكننا استنتاجه من خلال المقارنة بالحكم التقليدي، حيث أن الحكم القضائي الإلكتروني هو ذاته الحكم التقليدي ولكنه يُجرّر ويُصدّر ويُخزن ويُبادل باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة ومن هنا، يُعد الحكم الإلكتروني مستنداً إلكترونياً ينشأ أو يُخزن أو يُرسل عبر وسائل رقمية ويحمل توقيعاً إلكترونياً.

### 3- التشريع المقارن:

وفقاً لبعض التشريعات مثل قانون التوقيع الإلكتروني العراقي، يتم تعريف "المستند الإلكتروني" على أنه كل وثيقة أو محرر يتم إعداده أو تخزينه باستخدام وسائل إلكترونية ويحمل توقيعاً إلكترونياً، يُمكننا اعتبار الحكم القضائي الإلكتروني نوعاً من هذه المستندات الإلكترونية.<sup>(1)</sup>

ثانياً: الأساس القانوني لمشروعية إصدار الأحكام إلكترونياً

مبدأ المشروعية يقضي بأن لا يصدر أي حكم قضائي إلا بموجب نص قانوني، وعلى أساس إجراءات قانونية محددة، إصدار الأحكام إلكترونياً يُعتبر مشروعاً قانوناً متى توافرت النصوص القانونية التي تُبجيز استخدام الوسائل الرقمية في أعمال القضاء، ومتى احترمت تلك الأحكام الشروط الجوهرية المتعلقة بتشكيل المحكمة، وقيام الخصومة، وضمان حق الدفاع، وسلامة الإجراءات.<sup>(2)</sup>

وقد أقرت العديد من التشريعات المعاصرة بإمكانية اعتماد الوسائل الإلكترونية في الأعمال القضائية، منها ما نص صراحة على ذلك، ومنها ما فتح الباب لهذا التطور من خلال قوانين التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، مما يُشكل غطاءً قانونياً لمشروعية هذه الأحكام.

ثالثاً: التأسيس الفقهي والتشريعي لمشروعية الحكم الإلكتروني

رغم حداثة موضوع الأحكام الإلكترونية، فإن الفقه القانوني بدأ مؤخراً في تكييف هذا النوع من الأحكام باعتباره "مستنداً قضائياً رسمياً إلكترونياً"، يحمل الحجية ذاتها التي يحملها الحكم الورقي، طالما توفرت فيه الشروط الشكلية والموضوعية، وتُعد قوانين التوقيع الإلكتروني المرجع الأساس في هذا السياق، إذ تُعطي للمحركات الإلكترونية والتوقيعات الرقمية الحجية القانونية ذاتها للمحركات والتوقيعات الورقية.

1- د. نبيل اسماعيل عمر قانون اصول المحاكمات المدنية ط 3، منشور الحلبي الحقوقية، بيروت 2011، ص 447

2- د. محمد سعيد عبد الرحمن، نظرية الوضع الظاهر في قانون المرافعات، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011م، ص 27 وما بعدها

ففي التشريع العراقي، مثلاً، يُعرف المستند الإلكتروني بأنه "كل محرر أو وثيقة تُنشأ أو تُرسل أو تُخزن أو تُستقبل بوسائل إلكترونية"، ما يفتح الباب لتكييف الحكم القضائي ضمن هذا الإطار ومثله قانون المعاملات الإلكترونية في دولة الإمارات، والمغرب، ومصر، التي بدأت تدريجياً في تكييف أحكام القانون المدني وقوانين الإجراءات المدنية والجنائية بما يسمح باستخدام الأدوات الإلكترونية. (1)

رابعاً: الضمانات القانونية لصحة الأحكام الإلكترونية

لضمان مشروعية الحكم القضائي الإلكتروني، لا بد من توافر جملة من الضمانات الأساسية، منها:

1. تشكيل المحكمة إلكترونياً وفق القانون، أي أن القاضي أو الهيئة التي تُصدر الحكم يجب أن تكون مختصة، سواء كانت تعمل عبر جلسات حضورية أو إلكترونية.
2. إجراء المحاكمة عبر منصات رقمية مؤمنة، تحترم حقوق الخصوم وحق الدفاع، وتتيح تقديم الطلبات والمذكرات والوثائق إلكترونياً.
3. توقيع الحكم بتوقيع إلكتروني معتمد، وفق قانون التوقيع الرقمي في الدولة، ليحمل الحكم حجية قانونية.
4. تبليغ الخصوم بالحكم بوسائل إلكترونية معترف بها، مثل البريد الإلكتروني المؤمن أو المنصات الرسمية، مع إثبات التبليغ.
5. توثيق الحكم إلكترونياً وحفظه في قاعدة بيانات قضائية، تسمح بالرجوع إليه عند الطعن أو التنفيذ.

كل إخلال بهذه الضمانات يُعرض الحكم للإبطال أو الطعن بعدم المشروعية، تماماً كما هو الحال في الأحكام التقليدية. (2)

1- منير محمد الجنبهي، وممدوح محمد الجنبهي: *التوقيع الإلكتروني وحديثه في الإثبات*، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004، ص30.

2- عبد الفتاح حجازي: *التوقيع الإلكتروني في النظم القانونية المقارنة*، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص40.

خامسًا: موقف القضاء والتشريع المقارن من الأحكام الإلكترونية

تختلف مواقف الدول باختلاف تشريعاتها وبنيتها الرقمية:

- في فرنسا، أصدرت محكمة النقض مذكرات تؤكد أن الأحكام الإلكترونية التي تُصدرها المحاكم عبر منصات رسمية تعتبر صحيحة وملزمة متى تم التأكد من صحة توقيع القاضي ومراعاة الإجراءات.
- في كندا، أصبح العمل القضائي الإلكتروني شائعًا بعد جائحة كورونا، حيث سُمح بإصدار الأحكام وتوقيعها وإرسالها إلكترونيًا دون الحاجة لأي نسخة ورقية.
- في مصر، لا تزال المحاكم تدرج الأحكام الإلكترونية في إطار التجربة، مع صدور قرارات وزارية ببدء تطبيق المنظومة الرقمية في محاكم معينة. (1)

طرق الطعن في الأحكام الإلكترونية

تعتبر الأحكام الإلكترونية جزءًا من التحول الرقمي في النظام القضائي، حيث يمكن إصدار الأحكام وتنفيذ الإجراءات القضائية عبر الأنظمة الإلكترونية، هذه الأحكام يمكن أن تخضع لطرق طعن متنوعة، سواء كانت طرق طعن عادية أو طرق طعن غير عادية، وفي هذا السياق سنستعرض طرق الطعن العادية أولاً، ثم ننتقل إلى طرق الطعن غير العادية.

أولاً - طرق الطعن العادية في الأحكام الإلكترونية

تشمل طرق الطعن العادية الطعن بواسطة المعارضة والاستئناف، وهما من الوسائل الأساسية للطعن في الأحكام الصادرة عن المحكمة الإلكترونية.

## 1- المعارضة الإلكترونية

المعارضة هي وسيلة الطعن التي يتم استخدامها للطعن في الحكم الغيابي، أي الحكم الذي يصدر في غياب أحد الأطراف، وفي النظام الإلكتروني، يتمكن الأطراف الذين لم يحضروا الجلسة أو لم يتم إعلامهم بها من تقديم المعارضة عبر المنصات الإلكترونية.

1- حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، المرجع السابق، ص 80.

### خصائص المعارضة الإلكترونية:

- الطعن في الحكم الغيابي: يتم اللجوء إلى المعارضة عندما يصدر حكم غيابي ضد أحد الأطراف المتقاضين.
- التقديم الإلكتروني: تتم المعارضة عبر النظام الإلكتروني الذي يسمح للأطراف بتقديم مستنداتهم بشكل رقمي.
- المدة المحددة: تُقدّم المعارضة خلال شهر واحد في المواد المدنية وخلال 10 أيام في الاحكام الجزائية وتمدد الى شهرين اذا كان المدعى عليه يقيم خارج التراب الوطني.<sup>(1)</sup>

### آلية تقديم المعارضة:

- يتم تقديم المعارضة عبر المنصة الإلكترونية التي تديرها المحكمة.
- يجب على المعارض تقديم الأسباب والمستندات التي تدعم اعتراضه على الحكم الغيابي.
- إذا تم قبول المعارضة، يتم إعادة النظر في القضية، مع تحديد موعد جديد للجلسة.

### 2- الاستئناف الإلكتروني

- الاستئناف هو وسيلة الطعن التي تُقدّم للطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية يمكن للطرف المتضرر من الحكم الابتدائي أن يتقدم باستئناف إلكتروني عبر النظام القضائي الإلكتروني.<sup>(2)</sup>

### خصائص الاستئناف الإلكتروني:

- الطعن في الحكم الابتدائي: يُستخدم للطعن في الأحكام التي تصدر عن المحاكم الابتدائية.
- العملية الإلكترونية: يتم تقديم الاستئناف عبر النظام الإلكتروني، مما يسهل تقديم المستندات والمذكرات.

1-انظر قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الأمر رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، الصادر في 23 أبريل 2008، المواد 327، 328، 329 .

2-سليم بن طاهر ، طرق الطعن في الأحكام القضائية، مذكرة ليسانس، جامعة عباس لغرور ،خنشلة، السنة الجامعية 2019 ، ص 33 .

- إعادة النظر في القضية : يتم النظر في القضية من قبل محكمة الاستئناف، التي يمكن أن تعدل أو تلغي أو تؤكد الحكم.

### آلية تقديم الاستئناف:

- يُقدّم الاستئناف عبر المنصة الإلكترونية التي توفرها المحكمة.
- يتم تقديم الأسباب القانونية للمطالبة بتعديل الحكم.
- إذا تم قبول الاستئناف، يتم إعادة النظر في القضية من خلال محكمة أعلى.

### ثانياً - طرق الطعن غير العادية في الأحكام الإلكترونية

تتمثل طرق الطعن غير العادية في اعتراض الغير الخارج عن الخصومة، والتماس إعادة النظر، والطعن بالنقض، وهذه الطرق تُستخدم للطعن في الأحكام النهائية التي لا يمكن الطعن فيها باستخدام الطرق العادية.

#### 1- اعتراض الغير الخارج عن الخصومة

يُعتبر اعتراض الغير الخارج عن الخصومة أحد طرق الطعن غير العادية، ويُستخدم عندما يتضرر شخص ليس طرفاً في القضية (الغير) من حكم قضائي صادر في قضية لا يكون طرفاً فيها.

#### خصائص اعتراض الغير الخارج عن الخصومة:

- الطعن من قبل الغير : يُستخدم عندما يتضرر شخص غير مشترك في القضية من حكم صادر في قضية أخرى.
- الطعن في الحق المتعلق بالغير : يعتمد الطعن على تأثير الحكم على حقوق الغير.
- إجراء استثنائي : يُقدّم الاعتراض في حالات استثنائية وعادة ما يتطلب تقديم طلب مسبب.

#### آلية تقديم الاعتراض:

- يُقدّم الاعتراض عبر المنصة الإلكترونية، ويجب على الغير تقديم مستنداته التي تبين كيفية تأثره بالحكم.
- يجب على المحكمة فحص الاعتراض والنظر فيه.

## 2- التماس إعادة النظر

الالتماس هو وسيلة للطعن في الأحكام النهائية التي استنفدت طرق الطعن العادية يُستخدم هذا الطعن عندما يظهر خطأ جوهري في الحكم أو في حال ظهور مستندات جديدة لم تكن متاحة أثناء المحاكمة. (1)

### خصائص التماس إعادة النظر:

- الطعن في الأحكام النهائية: يُستخدم الطعن في الأحكام التي تم البت فيها نهائياً ولم تعد قابلة للاستئناف أو المعارضة.
- وجود مستندات جديدة: يُقدم الالتماس عند اكتشاف مستندات أو أدلة جديدة لم تكن موجودة أثناء المحاكمة.
- الخطأ الجوهري في الحكم: يمكن الطعن إذا تبين وجود خطأ قانوني أو في الحكم.

### آلية تقديم التماس إعادة النظر:

- يتم التقديم عبر النظام الإلكتروني، مع توضيح الأسباب التي تدعو إلى إعادة النظر في الحكم.
- يجب تقديم الأدلة الجديدة أو توضيح الخطأ الجوهري في الحكم.

1- سليم بن طاهر ، طرق الطعن في الأحكام القضائية، مذكرة ليسانس، جامعة عباس لغرور ،خنشلة، السنة الجامعية 2019 ، ص 33 .

## 3- الطعن بالنقض

الطعن بالنقض هو الطعن الذي يُقدَّم أمام محكمة النقض للطعن في الأحكام النهائية غير القابلة للطعن الاستثنائي، يركز هذا الطعن على مسائل قانونية ويهدف إلى تصحيح الأخطاء القانونية التي قد تكون قد شابها الحكم. (1)

## خصائص الطعن بالنقض:

- الطعن في الأحكام النهائية: يتم اللجوء للطعن بالنقض بعد استنفاد جميع طرق الطعن العادية.
- المسائل القانونية: يقتصر الطعن على النظر في الأخطاء القانونية في تطبيق القانون.
- المحكمة المختصة: يُقدَّم الطعن أمام محكمة النقض، التي تُنظر في تطبيق القانون على القضية.

## آلية تقديم الطعن بالنقض:

يتم تقديم الطعن عبر المنصة الإلكترونية المعتمدة.

يتعين تقديم الأسباب القانونية للطعن وتوضيح الخطأ في تطبيق القانون. (2)

1- بوبشير محند أمقران، الجديد في طرق الطعن في أحكام القضاء المدني في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2009، ص 829.

2- عز الدين الدناصوري وعبد الحميد الشواربي، طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء الفقه والقضاء، الجزء الثاني، دار الكتب للنشر، القاهرة، 2020.

## الفصل الثاني

### المحكمة الإلكترونية

كآلية لتحسين جودة التقاضي

وتعزيز النجاعة القضائية

هدت الأنظمة القضائية في مختلف الدول تطوراً ملحوظاً في العقود الأخيرة، خاصة مع تطور التكنولوجيا الرقمية التي أثرت على كافة القطاعات من بينها القطاع القضائي فالحاجة إلى تحسين جودة الخدمة القضائية وتسريع إجراءات التقاضي وتحقيق نجاعة أكبر في الفصل في النزاعات دفعت العديد من الأنظمة القضائية إلى تبني مفهوم المحكمة الإلكترونية كأداة حديثة تواكب متطلبات العصر. (1)

تعتمد المحكمة الإلكترونية على استخدام التقنيات الرقمية في إدارة الملفات القضائية إجراء الجلسات، تبادل المستندات، وتسهيل التواصل بين أطراف النزاع والقضاء، مما يفتح آفاقاً جديدة لتحسين الأداء القضائي وتقليل الأعباء المالية واللوجستية المرتبطة بالإجراءات التقليدية.

وبالرغم من التحديات التقنية والبشرية التي تواجه هذا التحول، فإن المحكمة الإلكترونية تعد ركيزة أساسية في مسيرة تحديث القضاء وتعزيز مبدأ الشفافية والمصداقية، وهو ما ينعكس إيجاباً على ثقة المتقاضين في النظام القضائي ويعزز من شرعية القرارات الصادرة.

سيتناول هذا الفصل مفهوم المحكمة الإلكترونية من خلال محورين رئيسيين، الأول يركز على دورها في الرفع من جودة الخدمة القضائية، والثاني يبحث في التحديات والضمانات القانونية المرتبطة برقمنة القضاء (2)، مع محاولة تقديم رؤية شاملة حول كيفية تحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي والحفاظ على حقوق المتقاضين. (3)

### المبحث الأول: المحكمة الإلكترونية كآلية للرفع من جودة الخدمة القضائية

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم، أصبحت رقمنة القطاعات المختلفة ضرورة حتمية لمواكبة العصر وتحقيق كفاءة أعلى في تقديم الخدمات النظام القضائي الذي يعد أحد الركائز

1- عبد الحفيظ بوبكر، المحكمة الرقمية والتحول الرقمي في العدالة، ط1، دار هومة، الجزائر، 2021، ص 35.

2- رقمه القضاء: يُقصد بها استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحويل الإجراءات القضائية من شكلها الورقي التقليدي إلى شكل رقمي، بهدف تحسين الأداء، وتقليل التكاليف، وزيادة الشفافية.

3- أحمد حسن الزعبي، العدالة الإلكترونية كمدخل لتحديث القضاء، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2020، ص 142.

الأساسية لأي دولة لم يكن بمعزل عن هذا التحول، فقد بدأت العديد من الدول تعتمد المحكمة الإلكترونية كأداة لإحداث نقلة نوعية في طريقة إدارة الملفات القضائية وتنظيم إجراءات التقاضي.

المحكمة الإلكترونية تمثل تطوراً جوهرياً يتجاوز الشكل التقليدي للمحاكم، حيث تعتمد على استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية لتسهيل إجراءات التقاضي، تسريع الفصل في القضايا وتعزيز الشفافية والعدالة، هذا المبحث سيتناول أهم أبعاد هذه الآلية الحديثة التي تهدف لتحسين جودة الخدمة القضائية عبر مطلبين رئيسيين: الأول يركز على تعزيز سرعة وفعالية التقاضي، والثاني يتناول تحسين الكفاءة والشفافية داخل منظومة القضاء. (1)

### المطلب الأول: تعزيز فعالية وسرعة التقاضي عبر المحكمة الإلكترونية

لقد أدت التحولات الرقمية في مختلف القطاعات إلى بروز تطلعات جديدة لدى المواطنين نحو عدالة أكثر شفافية وفعالية، وفي قلب هذه التطلعات تبرز ضرورة تمكين المتقاضين من متابعة قضاياهم بشكل لحظي ومنظم، دون أن يكونوا مرتعنين للبيروقراطية أو محدودية الوصول إلى المعلومة، فأصبحت الرقمنة (2) وسيلة لإعادة بناء العلاقة بين المواطن والمؤسسة القضائية على أساس المشاركة والثقة، ولم تعد المحكمة فضاءً مغلقاً، بل تحولت إلى منصة تفاعلية تُتيح للمتقاضي أن يكون حاضراً في كل مرحلة من مراحل سير الدعوى، ولو عن بُعد. (3)

إن هذا التطور لا يُعد ترفاً تقنياً، بل أصبح ضرورة قانونية وإنسانية لتحقيق مبدأ "القضاء في متناول الجميع" وقد انعكس هذا التحول في اعتماد العديد من الأنظمة القضائية على أدوات إلكترونية حديثة تُيسر للمتقاضي الولوج الفوري إلى ملفه القضائي، الأمر الذي ساعد على تقليص آجال الفصل، والحد من التأجيلات غير المبررة، ورفع منسوب الرضا عن العدالة.

1- عبد الحفيظ بوبكر، المحكمة الرقمية والتحول الرقمي في العدالة، ط1، دار هومة، الجزائر، 2021، ص 42.

2- تختلف درجة رقمنة المحاكم من دولة لأخرى، فبعض الأنظمة تعتمد الرقمنة الكلية (Fully Digital Courts)، بينما تقتصر أخرى على رقمنة بعض الإجراءات فقط. (Partially Digital)

3- أحمد حسن الزعبي، العدالة الإلكترونية كمدخل لتحديث القضاء، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2020، ص 128.

## الفرع الأول: تقليص آجال الفصل في القضايا بفضل الرقمنة

تُعد آجال الفصل في القضايا من أبرز المشاكل التي تواجه أنظمة العدالة التقليدية في معظم الدول بحيث تؤثر هذه التأخيرات سلبًا على حقوق المتقاضين وثقة المواطنين في القضاء ويعود سبب هذه البطء إلى الإجراءات الورقية المعقدة والازدحام في المحاكم، بالإضافة إلى نقص الموارد البشرية والتقنية ومع تقدم التقنيات التكنولوجية أصبحت الرقمنة تمثل حلًا واعدًا لتجاوز هذه العقبات، إذ تمكن المحاكم الإلكترونية من تسريع إجراءات التقاضي وتقليص مدد الفصل بما يعود بالنفع على جودة الخدمة القضائية ورضا الأطراف. (1)

أولاً: آليات الرقمنة وأثرها على تسريع إجراءات التقاضي

### 1. تسجيل القضايا إلكترونياً

في النظام القضائي التقليدي، كان تسجيل القضايا يتطلب حضور المتقاضين أو ممثليهم للمحاكم لتقديم الطلبات يدوياً، الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً ويتسبب أحياناً في أخطاء مثل فقدان الملفات أو تسجيل معلومات غير صحيحة، عكس المحاكم الإلكترونية التي تعتمد على أنظمة ذكية تسمح بتسجيل القضايا عبر منصات رقمية متاحة طوال الوقت، وهذا يعزز من سرعة وفعالية التسجيل ويتفادى الأخطاء البشرية. (2)

- عبر التسجيل الإلكتروني، يتم تخفيض فترة انتظار بدء الدعوى، وتُسهل عملية التتبع المباشر لمسار القضية، حيث يستطيع المتقاضون الاطلاع على وضع ملفاتهم بمجرد تسجيلها.

1- أحمد أبو العزم، القضاء الإلكتروني وأثره في تحقيق النجاعة القضائية، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 91.

2- زينب بن ناصر، العدالة الرقمية وتحديث المنظومة القضائية، ط2، منشورات الاختصاص، تونس، 2022، ص 57.

- أظهرت دراسات مثل تقرير البنك الدولي الخاص بتحديث القضاء أن تسجيل القضايا إلكترونياً قلص مدة بدء القضايا بنسبة تصل إلى 50% في بعض الدول. (1)

## 2. إدارة الجلسات وتنظيمها رقمياً

واحدة من أبرز أسباب تأخير القضايا في النظام التقليدي هي التداخل في مواعيد الجلسات، وتأجيلاتها المتكررة بسبب ضعف التنسيق بين الأطراف والمحكمة. أنظمة جدول الجلسات الإلكترونية تمكن من:

- تحديد مواعيد دقيقة للجلسات مع إشعارات إلكترونية لجميع الأطراف، مما يقلل الغياب والتأجيل.
- مراقبة سير الجلسات وتنبيه القضاة في الوقت الحقيقي لتفادي التأخير.
- في تجارب الإمارات والمغرب، أدت هذه الأنظمة إلى تقليص نسبة تأجيلات الجلسات بنحو 30% خلال أول سنة من التطبيق. (2)

## 3. الوصول السريع للملفات القضائية

كانت الملفات في النظام الورقي تُحفظ في أرشيفات ضخمة، ما يستلزم وقتاً طويلاً للبحث عنها، بالإضافة إلى خطر ضياع الوثائق أو تلفها، أما المحاكم الإلكترونية فتوفر قاعدة بيانات مركزية وآمنة يمكن للقضاة والموظفين المختصين الوصول إليها إلكترونياً. (3)

- هذا يسمح بإعداد أسرع للقرارات، وإمكانية مراجعة مستمرة للملف دون الحاجة إلى التنقل بين المكاتب.

1- مجموعة البنك الدولي، تقرير تحديث أنظمة العدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ط1، البنك الدولي للنشر، واشنطن، الولايات المتحدة، 2021، ص 36.

2- عبد الله السالمي، التحول الرقمي في العدالة: تجربة الإمارات والمغرب، ط1، المركز العربي للدراسات القضائية، دبي، الإمارات، 2023، ص 74.

3- عبد الحميد عكوش، العدالة الرقمية والتحول القضائي في الوطن العربي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2022، ص 91.

- كما أن هذه التقنية تساهم في حفظ الوثائق بشكل محكم وحمايتها من العبث أو التلف.

#### 4. التواصل الإلكتروني بين الأطراف

يُعد التواصل الإلكتروني بين الأطراف عنصراً مهماً لتقليص آجال التقاضي، حيث تمكن المحاكم الإلكترونية الأطراف من:

- تبادل المذكرات والمستندات عبر منصات خاصة بدون الحاجة للحضور الشخصي.
- إرسال التبليغات القانونية إلكترونياً مع تأكيدات استلام موثقة.
- تقليل وقت التنقل والإجراءات الشكلية التي تستغرق أياً في النظام التقليدي.
- وقد أظهرت دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التبليغات الإلكترونية أدت إلى تسريع التبادل القانوني بنسبة 35% مقارنة بالطرق التقليدية.<sup>(1)</sup>

ثانياً: تأثير الرقمنة على تقليص آجال الفصل في القضايا من خلال دراسات وتجارب عملية

#### 1. التجربة الإماراتية في الرقمنة القضائية

تعد الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في تطبيق المحكمة الإلكترونية، حيث تبنت استراتيجية متكاملة لتطوير النظام القضائي عبر التحول الرقمي من خلال منصة "بوابة المحاكم الإلكترونية"، تم توفير خدمات متعددة مثل:

- التسجيل الإلكتروني للقضايا،
- إدارة الجلسات الافتراضية،
- إصدار الأحكام إلكترونياً.
- التبليغات الرقمية.

<sup>1</sup>-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، رقمنة أنظمة العدالة وتعزيز الفعالية القضائية، ط1، منشورات OECD باريس، فرنسا، 2020، ص 58.

وقد أظهرت تقارير وزارة العدل الإماراتية أن هذه الخدمات أسهمت في تقليص متوسط آجال الفصل في القضايا المدنية والتجارية من حوالي 180 يومًا إلى أقل من 120 يومًا في غضون عامين فقط من التطبيق. (1)

## 2. تجربة المغرب في تطبيق الرقمنة القضائية

في المغرب، شرعت المحاكم في استخدام المنصات الإلكترونية لتسجيل القضايا وإدارة الجلسات، ما أدى إلى تحسين كبير في سرعة إنجاز الملفات، الدراسة التي نشرتها وزارة العدل المغربية أشارت إلى أن التحول الرقمي أدى إلى تقليص فترة الانتظار بين تقديم الدعوى والبت فيها بنسبة تقارب 35%. (2)

كما أن توفير إمكانية الاطلاع الإلكتروني على مآل القضية أسهم في تخفيف الازدحام في المحاكم، حيث تم تقليل الحاجة للحضور الشخصي، وبالتالي تسريع الإجراءات.

## 3. تجارب أوروبية : فرنسا كنموذج

في فرنسا، تعتبر الرقمنة جزءًا أساسياً من خطة الإصلاح القضائي، منصة "المحكمة الرقمية" تتيح تبادل الوثائق إلكترونياً، وجدولة الجلسات عبر الإنترنت، وإجراء جلسات افتراضية في بعض القضايا.

التقارير الرسمية الفرنسية بينت أن استخدام النظام الإلكتروني ساعد في تقليص آجال الفصل في القضايا الجنائية بنسبة 25%، وذلك بفضل إلغاء الإجراءات الورقية التقليدية وسرعة الوصول إلى المعلومات. (3)

1- وزارة العدل الإماراتية، التحول الرقمي في النظام القضائي الإماراتي، ط1، أبو ظبي: وزارة العدل، 2021، ص 22.

2- وزارة العدل المغربية، \*تقرير التحول الرقمي في منظومة العدالة المغربية\*، ط1، الرباط: وزارة العدل، 2022، ص 45.

3 - Ministère de la Justice (France), \*Rapport annuel sur la transformation numérique de la justice\*, Édition 2022, p. 37.

#### 4. التجربة الجزائرية في رقمنة القطاع القضائي

شرعت الجزائر في السنوات الأخيرة في تنفيذ سياسة الرقمنة في قطاع العدالة، بهدف تحسين جودة الخدمات القضائية وتسريع وتيرة الفصل في القضايا، وقد تجسد هذا التوجه من خلال إطلاق البوابة الإلكترونية لوزارة العدل،<sup>(1)</sup> التي توفر خدمات متعددة، منها:

- تسجيل الدعاوى إلكترونياً،
- استخراج الوثائق القضائية عن بعد،
- متابعة سير القضايا عبر الأنترنت،
- تنظيم مواعيد الجلسات،
- تقديم شكاوى أو عرائض إلكترونية.

وقد أعلنت وزارة العدل الجزائرية أن الرقمنة ساهمت فعلياً في تخفيف الضغط على المحاكم، خاصة فيما يتعلق بالوثائق الإدارية وتقارير السجلات العدلية، كما أن العمل على رقمنة الأرشيف القضائي مكن من تسهيل الوصول إلى المعلومات وسرّع من معالجة الملفات خصوصاً في القضايا الإدارية والمدنية.

كما تم إطلاق المنصة الرقمية الخاصة بالمحامي التي تتيح له تقديم العرائض والوثائق إلكترونياً، وهو ما ساهم في تقليص الزمن الإجرائي في العديد من المحاكم، لا سيما في العاصمة وبعض الولايات الكبرى.<sup>(2)</sup>

رغم أن التجربة الجزائرية لا تزال في طور التوسع والتطوير، إلا أن الخطوات المتخذة تشير إلى تحول تدريجي نحو تقليص آجال الفصل في القضايا من خلال اعتماد التكنولوجيا القضائية، بما يتماشى مع المعايير الدولية في هذا المجال.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup>- وزارة العدل الجزائرية، "الخدمات الإلكترونية"، الموقع الرسمي، <https://www.mjustice.dz/ar/services-electroniques/>، تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2025.

<sup>2</sup>- وزارة العدل الجزائرية، "بوابة المحامين الإلكترونية"، <https://portail.mjustice.dz/>، تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2025.

## 5. التأثير العام للرقمنة على سرعة الفصل القضائي

- **التكامل التقني:** الأنظمة الرقمية تسمح بتكامل الإجراءات المختلفة مثل تسجيل الدعوى إدارة المذكرات، والتقارير القضائية، مما يقلص الخطوات الإدارية التي تستغرق وقتًا.
- **التحكم في الجلسات:** الجلسات الافتراضية تحد من مشكلات التأخير الناجمة عن التنقل والظروف الطارئة، وتسمح بإجراء جلسات منتظمة دون توقف.
- **المرونة في المتابعة:** المتقاضون يستطيعون متابعة سير القضية إلكترونياً، مما يرفع من شفافية الإجراءات ويقلل الحاجة إلى الاستفسار اليدوي أو الحضور المتكرر.

## 6. دور التدريب والتوعية في تعزيز سرعة الفصل الإلكتروني

- لا يمكن تجاهل أهمية تدريب القضاة وأطراف الدعوى على استخدام المنصات الرقمية إذ أن الاستخدام الأمثل للأدوات الإلكترونية يؤثر بشكل مباشر على تقليل الأخطاء والبطء في الإجراءات، العديد من الدول خصصت برامج تدريب مستمرة لتحسين مهارات العاملين في المجال القضائي.<sup>(2)</sup>
- الرقمنة أثبتت فاعليتها في تقليص آجال الفصل القضائي من خلال تحسين تسجيل القضايا، تنظيم الجلسات، تسهيل الوصول إلى الملفات، وتعزيز التواصل الإلكتروني بين الأطراف، وهذه التحسينات تساهم في رفع كفاءة النظام القضائي، وتمنح المتقاضين فرصة للحصول على حكم عادل وفي وقت معقول.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> - Ministère de la Justice. (2024). *Services électroniques du Ministère de la Justice*. Consulté le 17 mai 2025, à partir de <https://www.mjustice.dz/ar/services-electroniques/>

<sup>2</sup> - عبد المجيد، أحمد، *التحول الرقمي في العدالة القضائية*، ط1، القاهرة: دار الفكر القانوني، 2021، ص. 145.

<sup>3</sup> - العساف، فهد، *إصلاح القضاء الإلكتروني وتدريب الكوادر القضائية*، ط2، الرياض: مركز الدراسات القضائية، 2020، ص. 88.

## الفرع الثاني: تمكين المتقاضين من المتابعة الفورية والإلكترونية للمسار القضائي

إمكانية متابعة المتقاضين لسير دعواه القضائية بشكل فوري وإلكتروني تعتبر أحد أبرز مكاسب المحكمة الرقمية، ففي الأنظمة التقليدية كان المتقاضون يعانون من صعوبة الوصول إلى المعلومات حول قضاياهم، سواء بسبب البعد الجغرافي أو التعقيدات الإدارية، ما كان يولد شعورًا بالغموض ويؤثر سلبًا على الثقة في الجهاز القضائي، وفي ظل الرقمنة أصبح بالإمكان متابعة القضية لحظة بلحظة، وهذا يقوي علاقة المواطن وثقته بالقضاء. (1)

### أولاً: آليات المتابعة الإلكترونية لسير الدعوى القضائية

فكرة المتابعة الرقمية تقوم على إتاحة الولوج إلى المعطيات القضائية عبر بوابات إلكترونية مخصصة تُمكن المتقاضين من معرفة وضعية قضيتهم في الزمن الحقيقي، فبمجرد تسجيل حساب إلكتروني خاص، يمكن للمتقاضين أو محاميهم الإطلاع على بيانات الملف مواعيد الجلسات، المذكرات المقدمة، والقرارات الصادرة هذه الخدمة تُقلص الحاجة للتنقل وتوفر الجهد والوقت.

في الجزائر، بادرت وزارة العدل منذ سنوات إلى تطوير خدماتها الرقمية، حيث أطلقت بوابة إلكترونية تُتيح للمحامين والموثقين والكتّاب ضبط ملفاتهم عن بعد، كما فتحت الباب أمام المتقاضين للاطلاع على مآل قضاياهم، خصوصًا أمام المحاكم الإدارية وبعض المجالس القضائية الكبرى، أيضا تم تجريب التبليغ الإلكتروني في عدد من المحاكم الإدارية، وهو ما ساهم في تقليص نسب التأجيل المرتبط بعدم اكتمال إجراءات التبليغ. (2)

1- منصور، ليلي، ثقة المتقاضين في ظل التحول الرقمي للمحاكم، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2023، ص. 61.

2- بوترعة، عبد القادر، العدالة الرقمية والتحول الإلكتروني للقضاء، ط1، الجزائر: دار هومة، 2022، ص133.

كما تعتبر التبليغات والإشعارات الرقمية أداة فعالة في ربط المحكمة بالمتقاضي، إذ يتم إرسال التنبيهات حول المستجدات عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية، هذا النظام يُسرّع من سير الدعوى ويُجَنّب التعطيلات المرتبطة بالتبليغات الورقية، التي قد تضيع أو تتأخر. (1)

هذه الآليات دَعَمَت بمنصات الترافع الإلكتروني، التي تُتيح تقديم المذكرات والمرافعات ورفع الطعون دون الحضور المادي وهي خطوة كبيرة نحو تحقيق عدالة رقمية حقيقية خصوصًا في السياقات التي تفرض التباعد أو تُحدِّد من حرية الحركة، كما حدث أثناء جائحة كوفيد-19.

التجارب المقارنة تؤكد جدوى هذه الإجراءات ففي الإمارات العربية المتحدة، أدى اعتماد الرقمنة القضائية إلى تقليص مدة الإجراءات بنسبة تزيد عن 70%، بينما في المغرب، أدى إدراج خدمة تتبع القضايا إلكترونيًا إلى تحسّن ملحوظ في ثقة المواطن بالقضاء، وفق تقارير وزارة العدل المغربية. (2)

### ثانيًا: أثر المتابعة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والثقة في القضاء

الاطلاع الدائم على الملف القضائي يُشعر المتقاضي بأنه شريك في إجراءات العدالة لا مجرد متلقٍ للقرارات هذا يُساهم في رفع مستوى الشفافية، ويُقلل من مشاعر الظلم أو الغموض التي قد ترافق مسار التقاضي في ظل الأنظمة التقليدية. (3)

كما تساهم المتابعة الفورية في تعزيز الحوكمة داخل الجهاز القضائي، حيث تُصبح كل عملية خاضعة للتوثيق الرقمي، مما يضع حدًا لأي تلاعب أو تسويق إداري وهذا بدوره ينعكس إيجابًا على صورة القضاء ويقوي العلاقة بين المواطن والدولة.

1- السبتي، حسن، التقاضي الإلكتروني في القانون المقارن، ط2، الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2021، ص. 98.

2- الخلفي، ناصر، التحول الرقمي في العدالة العربية: دراسات مقارنة، ط1، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2021، ص. 77.

3- الرايس، عبد الحق، التقاضي الإلكتروني كرافعة للشفافية القضائية، ط1، فاس: مكتبة المعرفة القانونية، 2022، ص.

في الجزائر، ورغم التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، فإن خطوات ملموسة قد أُخذت من أجل ترسيخ الثقة عبر الرقمنة فقد قامت وزارة العدل برقمنة سجلات المحاكم وربطها بنظام إلكتروني موحد، ما يُتيح التكامل بين مختلف الجهات القضائية، ويُهدد الطريق لتحقيق عدالة ناجزة ومُحوكمة. (1)

الفئات الهشة، كالمواطنين في المناطق النائية، كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة كانوا أكثر الفئات استفادة من هذه النقلة ولم يعد حضورهم المادي شرطاً أساسياً لمتابعة قضاياهم، بل يكفي الولوج إلى بوابة إلكترونية أو استقبال إشعار على الهاتف لتكون لهم صورة واضحة عن وضعيتهم القانونية. (2)

التقارير الدولية، كصادرة عن البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشير إلى أن الأنظمة القضائية التي اعتمدت الرقمنة ووسّعت من قاعدة المشاركة الإلكترونية، شهدت انخفاضاً ملحوظاً في آجال البت، وتحسناً في رضا المتقاضين، مما يعكس وجود علاقة وثيقة بين التمكين الرقمي والثقة المؤسسية.

وعليه فإن تمكين المتقاضين من المتابعة الإلكترونية لقضاياهم يعد تكييف تقني ويمثل رهاناً استراتيجياً نحو قضاء أكثر شفافية، نجاعة، وعدالة وإذا ما استمرت التجربة الجزائرية في التطور التدريجي، فإنها قادرة على بلوغ مصاف الدول الرائدة في هذا المجال شرط الاستثمار في البنية الرقمية وتكوين الكفاءات البشرية المؤهلة. (3)

### المطلب الثاني: تحسين الكفاءة وتقوية مبادئ الشفافية والمصدقية القضائية

تحسين جودة التقاضي لا يقتصر فقط على تسريع الإجراءات أو تسهيل متابعة القضايا بل يشمل أيضاً رفع كفاءة النظام القضائي بشكل عام، وتقوية المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العدالة مثل الشفافية والمصدقية فالكفاءة القضائية تتجلى في استخدام الموارد بشكل أمثل، سواء كانت مالية أو

1- بوترة، عبد القادر، المرجع السابق، ص. 146

2- قشي، سميرة، رقمنة القضاء وتيسير الوصول إلى العدالة في الجزائر، ط1، قسنطينة: دار الإشعاع، 2023، ص 102.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية: الحوكمة والعدالة في العالم العربي، نيويورك: الأمم المتحدة، 2021، ص. 89.

بشرية أو تقنية، ما يؤدي إلى تقليل الهدر وتخفيف الأعباء على المتقاضين والمؤسسات القضائية على حد سواء. (1)

المحكمة الإلكترونية تمثل آلية مثالية لتحقيق هذه الأهداف، إذ توفر بيئة عمل أكثر تنظيمًا وفعالية، وتدعم نشر المعلومات بطريقة مفتوحة وواضحة تعزز الثقة في النظام القضائي سنتناول في هذا المطلب كيف تساهم المحكمة الإلكترونية في تقليص الأعباء المالية واللوجستية، ثم ننتقل إلى دراسة دورها في تعزيز الشفافية والمصادقية من خلال إتاحة المعلومات. (2)

### الفرع الأول: تقليص الأعباء المالية واللوجستية الناتجة عن الإجراءات التقليدية

تعاني المنظومة القضائية التقليدية من تراكم تكاليف مالية وإدارية ضخمة، سواء على مستوى البنية التحتية أو الموارد البشرية أو حتى على المتقاضين أنفسهم. فالإجراءات الورقية وما يصاحبها من نسخ وطباعة، وتكرار التنقلات من وإلى المحكمة، والتخزين اليدوي للملفات تفرض أعباءً متزايدة تُثقل كاهل العدالة وتجعلها أقل كفاءة وفي هذا السياق، توفر المحكمة الإلكترونية بديلاً معاصراً يُمكن من تخفيف هذه التكاليف، ويُعيد هيكله العمل القضائي ضمن منطق ترشيد الموارد وتحقيق الكفاءة المؤسساتية. (3)

### أولاً: المحكمة الإلكترونية كوسيلة لتقليل النفقات الإدارية والمادية

ان اعتماد الحلول الرقمية في سير الدعوى يساهم في خفض المصاريف الإدارية بشكل كبير جداً، وذلك من خلال تقليص الحاجة إلى الطباعة الورقية، وتقليص الاعتماد على الخدمات التقليدية مثل البريد والتبليغات اليدوية حيث أصبحت المستندات تُرفع عبر منصات إلكترونية، ويمكن للهيئات القضائية الاطلاع عليها والتفاعل معها دون طباعة هذا التحول قلل من استهلاك الموارد المكتبية، وفتح الباب أمام نظام عدالة أكثر مراعاة للبيئة، وأكثر كفاءة من حيث إدارة الميزانية العامة. (4)

1- البنك الدولي، العدالة للجميع: إصلاح النظم القضائية في العالم النامي، ط1، واشنطن: البنك الدولي، 2020، ص. 132.

2- أنظر: أحمد عبد الكريم، \*التحول الرقمي في العدالة العربية: بين الطموح والتحديات\*، مجلة القضاء والتكنولوجيا، العدد 7، 2022، ص 31.

3 - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، \*تقرير حول التحول الرقمي في قطاع العدالة\*، باريس، 2021، ص 23.

4- راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، \*العدالة الرقمية: نحو مؤسسات قضائية أكثر كفاءة\*، نيويورك، 2022، ص 19.

من جهة أخرى، يؤدي اعتماد التسجيل الإلكتروني وجدولة الجلسات رقمياً إلى تقليل العبء على الموظفين الإداريين داخل المحاكم، ويحرر الموارد البشرية من المهام الروتينية لتتفرغ لمهام أكثر نوعية، ما يُحسّن من مردودية العمل الإداري ويقلل من التأخير في معالجة الملفات.

### ثانياً: تخفيف الأعباء اللوجستية على المتقاضين

التحول إلى المحكمة الإلكترونية له أثر مباشر على تسهيل ولوج المتقاضين إلى العدالة فالمرافعة عن بعد، ومتابعة سير الدعوى إلكترونياً، تقلل من الحاجة إلى التنقل المتكرر بين المحكمة ومكان إقامة المتقاضي أو المحامي، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف في شبكة النقل أو في المناطق الريفية والنائية هذا يساهم في تقليص التكاليف المرتبطة بالمواصلات، والإقامة، والغياب المتكرر عن العمل بالنسبة للمتقاضين.<sup>(1)</sup>

إن الأرشفة الرقمية للملفات تقلل من فقدان أو تلف الوثائق، وتمنح المحكمة قدرة أفضل على إدارة البيانات، واسترجاعها بسهولة عند الحاجة، دون أن تترتب عن ذلك تكاليف تخزين أو صيانة مكلفة كما هو الحال في النظام التقليدي.

أن بعض الدول التي تبنت هذا النظام مبكراً شهدت تحسناً ملحوظاً في كفاءة الأداء القضائي فعلى سبيل المثال، ساهم النظام الإلكتروني في كوريا الجنوبية في تقليص التكاليف الإدارية بنسبة قاربت 50%، ورفع من معدل البت في القضايا بنسبة كبيرة كما أظهرت دراسة للبنك الدولي سنة 2021 أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المحاكم أدى إلى تخفيض النفقات العامة للمؤسسات القضائية بنسبة تتراوح بين 20 إلى 35%.<sup>(2)</sup>

1- أنظر: أحمد العساف، \*الإدارة القضائية الإلكترونية: دراسة مقارنة\*، المجلة العربية للحكومة، العدد 11، 2020، ص 67.

2- البنك الدولي، تقرير العدالة والتكنولوجيا: تقييم تجارب التحول الرقمي في الأنظمة القضائية، 2021، ص 28.

وفي التجربة الجزائرية، أطلقت وزارة العدل منصات رقمية مثل "الواجهة الموحدة للخدمات القضائية عن بعد" و"المحكمة الرقمية"، والتي ساعدت في خفض عدد الزيارات اليومية للمحاكم، وتسهيل الإجراءات الإدارية، مما أسهم في تقليص الضغط اللوجستي على المؤسسة القضائية. (1)

إن تقليص الأعباء المالية واللوجستية عبر المحكمة الإلكترونية لا يمثل فقط مكسبًا تقنيًا بل هو خطوة استراتيجية في سبيل تحديث العدالة، ورفع كفاءتها، وترشيد مواردها بالتكنولوجيا حين تُدمج ضمن إطار قانوني ومؤسسي متكامل، تُصبح أداة تمكين حقيقية تُخفف التكاليف وتُسرع المسارات، وتفتح آفاقًا جديدة لعدالة أكثر فاعلية وإنصافًا. (2)

### الفرع الثاني: إتاحة المعلومة القضائية وتعزيز الشفافية من خلال النشر الإلكتروني والرقابة الرقمية

من أبرز ملامح الأنظمة القضائية الحديثة أنها لم تعد تكتفي بتحقيق العدالة بين أطراف النزاع، بل أصبحت مطالبة أيضًا ببناء الثقة بين المؤسسة القضائية والمجتمع ويتحقق هذا من خلال ترسيخ مبدأ الشفافية، وضمان الحق في الوصول إلى المعلومة القضائية، وتكريس مبدأ الرقابة المجتمعية على أعمال القضاء، و تبرز المحكمة الإلكترونية كآلية فعّالة تضمن نشر القرارات القضائية، ومتابعة مسارات القضايا، وتيسير مراقبة الأداء القضائي عبر أدوات رقمية حديثة هذا الانفتاح المعلوماتي لا يعزز فقط مصداقية العدالة، بل يحدّ من الفساد ويحفز على احترام الضوابط القانونية من قبل كافة الفاعلين. (3)

### أولاً: النشر الإلكتروني للقرارات وتيسير الولوج إلى المعلومة القضائية

تُعتبر إتاحة المعلومة القضائية واحدة من أهم مؤشرات الشفافية، وتُجسد التزام الدولة بحقوق المواطن في الوصول إلى المعلومات العامة وقد مكّن التحول الرقمي المحاكم من نشر أحكامها وقراراتها على المنصات

1- وزارة العدل الجزائرية، تقرير تطوير المنظومة القضائية الرقمية، 2024، ص 15-17.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العدالة الرقمية: نحو مؤسسات قضائية أكثر كفاءة، نيويورك، 2022، ص 22-24.

3- العربي، سامي، العدالة الرقمية وآليات مكافحة الفساد، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2021، ص 56.

الإلكترونية، مما أتاح للباحثين، المحامين، والمتقاضين الاطلاع على السوابق القضائية، ومتابعة مسار العدالة عن كثب. (1)

يساهم هذا النشر في توحيد الاجتهاد القضائي، والحد من التناقض في القرارات، كما يمكن الأطراف من الاستعداد الجيد لدعاوهم بناء على توجهات سابقة للمحاكم، كما أن نشر الأحكام يساعد في تقييم أداء القضاة، ويفتح المجال للنقد العلمي أو الحقوقي، ما يُعزز من حيادية القضاء ويحفظ استقامته.

وفي السياق الجزائري، أطلقت وزارة العدل موقعًا إلكترونيًا يحتوي على محرك بحث خاص بالأحكام القضائية المنشورة، مما مكن من الاطلاع على قرارات المحاكم العليا والمجالس القضائية، رغم أن العملية ما زالت في مراحلها الأولى وتحتاج إلى تعميم أوسع يشمل المحاكم الابتدائية وقراراتها. (2)

### ثانيًا: الرقابة الرقمية كأداة لتعزيز المصدقية ومكافحة الفساد

الرقابة لم تعد تقتصر على الهيئات التقليدية كالتفتيش القضائي أو المجالس التأديبية بل أصبحت الرقابة الرقمية تُشكل بُعدًا جديدًا أكثر فاعلية، من خلال توثيق كل خطوة في الدعوى إلكترونيًا، وتمكين المعنيين من تتبع الإجراءات بالتفصيل هذا النوع من الرقابة يُقلص فرص التلاعب، ويُسهل اكتشاف أي خلل أو تأخير أو تجاوز للإجراءات القانونية.

كذلك تتيح الرقابة الرقمية إمكانية تحليل أداء القضاة والموظفين عبر تقارير إحصائية دقيقة، تُساعد في كشف نقاط الخلل، وتحسين التوزيع العادل للمهام، وتقييم إنتاجية المحاكم بما يخدم جودة العدالة. (3)

وقد بدأت الجزائر خطواتها الأولى نحو هذا المسار، من خلال نظام "تسيير ملفات القضايا إلكترونيًا"، والذي يُمكن الجهات الرقابية من الاطلاع على حركة الملفات والتدخل الفوري عند وجود

1- البلومي، فاطمة، الشفافية القضائية في عصر التحول الرقمي، ط2، تونس: دار النشر التونسي، 2022، ص 102.

2- وزارة العدل الجزائرية، تقرير تطوير الخدمات الرقمية القضائية، الجزائر العاصمة، 2023، ص 45.

3- النعيمي، خالد، الرقابة الرقمية في الأجهزة القضائية: آفاق وتحديات، ط1، دبي: دار الخليج للنشر، 2022، ص 88.

تأخر أو تجاوزات كما ساهمت منصة "محكمة عن بعد" في تقليص التلاعب في تواريخ الجلسات أو التبليغات، لأنها توثق ذلك آلياً وبشكل غير قابل للتعديل اليدوي.

أن عدة دول، كفرنسا والبرازيل، اعتمدت نظاماً مشابهة للرقابة الرقمية، مما أدى إلى انخفاض مؤشرات الفساد الإداري في الجهاز القضائي، ورفع نسب الرضا العام لدى المواطنين بشأن أداء العدالة. (1)

لا تكتمل فعالية العدالة بدون شفافية حقيقية، ومصداقية ملموسة. والمحكمة الإلكترونية لا تقدم فقط أدوات رقمية لتسريع العمل، بل تفتح نافذة جديدة أمام المجتمع المدني والمهنيين والمتقاضين، للاطلاع، والمراقبة، والتقييم. فهي تحصّن المؤسسة القضائية من الانغلاق وتعزز مناعة النظام القانوني ضد كل أشكال الفساد والغموض، مما يجعلها ركيزة أساسية لأي إصلاح حقيقي وفعال في منظومة القضاء. (2)

### المبحث الثاني: التحديات والضمانات القانونية المرتبطة برقمنة القضاء

التحول الرقمي في قطاع العدالة أصبح يشكل محطة مهمة في مسيرة تطوير الأنظمة القضائية الحديثة، حيث أن الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية أصبح وسيلة لتحسين جودة الخدمات القضائية، وتسريع إجراءات التقاضي، وتيسير وصول المتقاضين إلى العدالة، غير أن إدخال هذه التقنيات في النظام القضائي لا يتم بدون مواجهة تحديات جوهرية على المستويات التقنية والبشرية، تتطلب الدراسة لفهم أبعادها وتأثيرها على سير العدالة.

يتناول هذا المبحث أولاً التحديات التقنية والبشرية التي تعترض عملية رقمنة القضاء والتي تنقسم إلى نقطتين رئيسيتين: قصور البنية التحتية الرقمية في المؤسسات القضائية والذي يشكل عائقاً أمام

1- مارشان، جاك، *العدالة الرقمية ومكافحة الفساد: تجارب دولية*، ترجمة: سمير العلي، ط1، باريس: دار الحقوق، 2021، ص 134.

2- النعيمي، خالد، *المرجع السابق*، ص 89.

التطبيق السلس والفعال للمحكمة الإلكترونية، إلى جانب ضعف التكوين الرقمي للقضاة وموظفي العدالة، مما يحد من قدرتهم على التعامل مع الأدوات والأنظمة الرقمية بكفاءة عالية<sup>1</sup>.

في الوقت ذاته، يسלט المبحث الضوء على الضمانات القانونية التي يجب توفيرها لحماية حقوق المتقاضين في البيئة الرقمية، حيث تتجلى أهمية الحفاظ على سرية البيانات الشخصية وضمان أمن المعاملات القضائية الإلكترونية، إلى جانب تأكيد ضرورة توفير ضمانات المحاكمة العادلة، التي تظل ركيزة أساسية في أي نظام قضائي، مهما تطورت أساليب التقاضي وأدواته<sup>2</sup>.

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتوازنة بين الاستفادة من إمكانيات الرقمنة لتحسين جودة القضاء، وبين مواجهة التحديات التقنية والبشرية، وتوفير الإطار القانوني المناسب الذي يضمن حماية حقوق المتقاضين، ويحفظ التوازن بين التطور التكنولوجي ومتطلبات العدالة الناجزة والنزاهة<sup>3</sup>.

### المطلب الأول: التحديات التقنية والبشرية لاعتماد المحكمة الإلكترونية

إن اعتماد القضاء الإلكتروني لا يقتصر على استخدام الحواسيب أو إنشاء منصات إلكترونية لتسيير الملفات، بل هو منظومة متكاملة تحتاج إلى جاهزية رقمية ومهنية عالية. غير أن الواقع يكشف عن مجموعة من العراقيل التقنية والبشرية التي تعيق هذا الانتقال في العديد من الدول ومنها الجزائر، فبين قصور البنية التحتية الرقمية من جهة، وضعف التكوين لدى القضاة وموظفي العدالة من جهة أخرى، تظهر معوقات حقيقية تستوجب دراسة معمقة بهدف تجاوزها ووضع تصور عملي لإنجاح الرقمنة القضائية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد عبد الكريم، رقمنة العدالة: دراسة في التحديات التقنية والقانونية، مجلة القانون والقضاء، العدد 15، جامعة الجزائر 1، 2021، ص. 87.

<sup>2</sup> خالد فلاح الشمري، التحول الرقمي في الأنظمة القضائية: نحو قضاء إلكتروني آمن وعادل، ط. 1، المركز العربي للبحوث القانونية، بيروت، 2020، ص. 54.

<sup>3</sup> نادية بن داود، التحديات القانونية لرقمنة القضاء في الدول العربية، مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، ط. 1، جامعة قسنطينة 1، العدد 22، 2022، ص. 113.

<sup>4</sup> محمد أمقران، رقمنة الإدارة القضائية في الجزائر بين الواقع والطموح، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2020، ص 95

## الفرع الأول: قصور البنية التحتية الرقمية في المؤسسات القضائية

### أولاً: قصور البنية التحتية الرقمية في المؤسسات القضائية

البنية التحتية الرقمية من الركائز الأساسية لإنجاح عملية الرقمنة في القضاء، فهي التي توفر الأساس التقني الذي تعتمد عليه المحاكم الإلكترونية في تنفيذ مهامها اليومية، رغم هذا يعاني العديد من المؤسسات القضائية من قصور واضح في هذه البنية، مما يشكل عقبة كبيرة أمام اعتماد نظام القضاء الرقمي بشكل فعال، فالأجهزة والمعدات التقنية المتوفرة في الاغلب تكون قديمة أو غير كافية لمواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات، كما أن شبكات الاتصال الداخلية في المحاكم تعاني من ضعف في سرعة الإنترنت وقلة الاعتمادية، وهذا يعرقل تدفق المعلومات ويؤدي إلى توقف أو تباطؤ العمليات القضائية الإلكترونية<sup>1</sup>.

كما تفتقر بعض المحاكم إلى أنظمة تخزين آمنة ومتطورة للبيانات الرقمية، مما يعرض المعلومات القضائية الحساسة لخطر الفقدان أو التسريب أيضاً، غالباً ما تعاني المؤسسات القضائية من نقص في برامج الحماية السيبرانية،<sup>2</sup> مما يجعلها عرضة للهجمات الإلكترونية التي قد تؤدي إلى تعطيل عمل المحاكم أو اختراق سرية المعاملات القضائية. وهذا يشكل تهديداً مباشراً لثقة المتقاضين في العدالة الرقمية، حيث إن ضمان سلامة وأمن المعلومات هو شرط أساسي لنجاح القضاء الإلكتروني<sup>3</sup>.

كما أن عدم تكامل الأنظمة التقنية بين مختلف المحاكم والهيئات القضائية يعيق تبادل البيانات بشكل سلس وفعال، ما يؤدي إلى ازدواجية الجهود وتأخير في إنجاز القضايا. فكل محكمة تعمل بمعزل عن الأخرى بسبب ضعف الشبكات الداخلية وعدم وجود منصة موحدة تجمع بين جميع مكونات النظام القضائي الرقمي، زيادة على غياب تحديثات منتظمة للبنية التحتية، وعدم وجود استثمارات كافية

<sup>1</sup> عبد القادر زروقي ، العدالة الرقمية في الوطن العربي التحديات والرهانات ، الطبعة الثانية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2021 ، ص 112

<sup>2</sup> عبد الحميد بورايو ، التحول الرقمي في مرفق القضاء العربي التحديات والآفاق ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر ، 2022 ، ص 78

<sup>3</sup> خالد علال، التحول الرقمي في قطاع العدالة: الفرص والتحديات، مجلة الدراسات القانونية والقضائية، العدد 12، 2022، ص. 89

لتطويرها أو صيانتها بشكل دوري، ما يضعف من قدرة النظام القضائي على التكيف مع المتطلبات الرقمية المتغيرة باستمرار<sup>1</sup>.

هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تعثر تجربة الرقمنة في القضاء، ف تصبح المحاكم غير قادرة على تقديم خدماتها الرقمية بصورة مهنية وفعالة، وهذا يؤثر على سرعة إنجاز القضايا وجودة الأحكام، ويضعف من ثقة المواطنين في النظام القضائي. لذلك، من الضروري أن تكون هناك استراتيجية واضحة وممولة جيداً لتعزيز وتطوير البنية التحتية الرقمية في المؤسسات القضائية، تشمل توفير أحدث المعدات، تحسين شبكات الاتصال، تعزيز الحماية الأمنية، وإنشاء منصات متكاملة لدعم العملية القضائية الرقمية بشكل مستدام<sup>2</sup>.

### ثانياً: ضعف التكوين الرقمي للقضاة وموظفي العدالة وأثره على منظومة القضاء

يمثل ضعف التكوين الرقمي لدى القضاة وموظفي العدالة إحدى أهم العقبات التي تواجه تنفيذ نظام المحكمة الإلكترونية بكفاءة وفعالية. فالافتقار إلى المهارات الرقمية اللازمة يعطل قدرة القضاة على استيعاب وفهم الأدلة الرقمية والوثائق الإلكترونية بشكل صحيح، مما يؤثر على جودة الأحكام الصادرة<sup>3</sup>، ويزيد من فرص الخطأ في تقدير الأمور التقنية المتعلقة بالقضايا الرقمية. هذا النقص في التكوين ينعكس أيضاً على سرعة إنجاز القضايا، حيث يجد القضاة أنفسهم مضطرين إلى تخصيص وقت أكبر للتعامل مع الأدوات والبرمجيات الجديدة التي قد لا يكونوا معتادين عليها، الأمر الذي يتعارض مع الهدف الأساسي من الرقمنة المتمثل في تسريع الإجراءات القضائية.

ويؤدي ضعف التكوين إلى زيادة احتمالية الوقوع في أخطاء تقنية وإجرائية، مثل سوء إدخال البيانات أو فقدان الوثائق الإلكترونية، مما يعرض الملفات القضائية لخطر الضياع أو التشويه، ويتيح مجالاً للطعن في سلامة الإجراءات، لا يؤثر هذا الوضع فقط على سير العدالة بل أيضاً يضعف ثقة المتقاضين

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء مشني ، الأمن السيبراني وحماية البيانات في البيئة القضائية الرقمية ، الطبعة الأولى ، دار العلوم للنشر ، الجزائر ، 2021 ، ص 134

<sup>2</sup> نوال حمداني ، البنية التحتية الرقمية كشرط لإنجاح المحكمة الإلكترونية ، الطبعة الثانية ، دار الهدى ، بيروت ، لبنان ، 2020 ، ص 89

<sup>3</sup> أمينة بن شنانة ، التحديات البشرية في رقمنة العدالة دراسة تحليلية ، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2022 ، ص 119

في النظام القضائي الرقمي، حيث يشعرون بعدم الاطمئنان على سرية وشفافية معاملة ملفاتهم عبر القنوات الإلكترونية<sup>1</sup>.

كما ان ضعف التكوين يحد من إمكانية اعتماد التقنيات الحديثة وتطوير النظام القضائي الرقمي، إذ يجد القضاة صعوبة في التكيف مع الأدوات الجديدة كالذكاء الاصطناعي أو قواعد البيانات الكبيرة، ما يجعل التحول الرقمي محدوداً وغير مستدام. كذلك، يفرض هذا النقص في المهارات اعتماداً مفرطاً على الدعم الفني الخارجي، وهذا يهدد استقلالية النظام القضائي ويعرض المعلومات الحساسة للخطر<sup>2</sup>.

إن التكوين الرقمي الضعيف يؤدي إلى تحديات في مواكبة التطورات التشريعية والتنظيمية التي تصاحب التحول إلى المحاكم الإلكترونية، حيث يتأخر القضاة في فهم وتطبيق اللوائح الجديدة بشكل صحيح، ما يسبب عدم اتساق في تطبيق القانون بين المحاكم المختلفة ويضعف من مصداقية النظام القضائي ككل<sup>3</sup>.

بالنتيجة يظهر جلياً أن ضعف التكوين الرقمي لا يمثل مجرد قصور في المهارات الفردية بل يشكل عاملاً مركباً يؤثر على فعالية أداء القضاة الإلكتروني، ويدفع إلى ضرورة تطوير برامج تكوين شاملة ومستدامة تواكب تطورات العصر، وتضمن تكوين قضاة وموظفي عدالة قادرين على التعامل بثقة وكفاءة مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>لطيفة بن زيدان، أثر ضعف الكفاءة الرقمية على نزاهة الإجراءات في القضاء الإلكتروني، العدد، مجلة الأنظمة والممارسات القضائية، جامعة الجزائر 1، الجزائر 10، 2022، ص. 77

<sup>2</sup> يوسف قرفي، الكفاءة الرقمية للقضاة ودورها في تفعيل المحكمة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021، ص 87

<sup>3</sup> سامية بن يحيى، دور التكوين في تعزيز فعالية القضاء الرقمي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص 66

<sup>4</sup> خالد بوسكين، القاضي الرقمي وتحديات التحول الإلكتروني في العدالة، الطبعة الأولى، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 2022، ص 142

## الفرع الثاني: ضعف التكوين الرقمي للقضاة وموظفي العدالة وأثره على منظومة القضاء

## الإلكتروني

يُعد التكوين الرقمي لموظفي قطاع العدالة ركيزة أساسية لضمان نجاح التحول نحو المحكمة الإلكترونية، إذ لا يمكن تحقيق فعالية هذه المنظومة دون تأهيل العنصر البشري القائم عليها. غير أن واقع التكوين الرقمي في العديد من الدول، ومنها الجزائر، لا يزال يعاني من ضعف واضح، سواء من حيث البرامج التدريبية أو مستوى الإلمام بالوسائل التكنولوجية الحديثة.

## أولاً: ضعف التكوين الرقمي للقضاة وموظفي العدالة وأثره على منظومة القضاء

التكوين الرقمي للقضاة وموظفي العدالة من العوامل الحاسمة التي تحدد نجاح عملية التحول إلى القضاء الإلكتروني، لكن العديد من المؤسسات القضائية تواجه صعوبات جمة نتيجة ضعف الكفاءة الرقمية للعاملين فيها، وهو ما ينعكس سلبيًا على جودة أداء النظام القضائي الإلكتروني ككل. فالقضاة الذين لم يتلقوا تدريبًا كافيًا على استخدام الأنظمة الرقمية الحديثة يجدون أنفسهم أمام تحدٍ كبير في التعامل مع الملفات الإلكترونية، والتعامل مع الأدلة الرقمية، وحتى في فهم إجراءات المحاكمة الإلكترونية التي تختلف عن الإجراءات التقليدية<sup>1</sup>.

هذا النقص في التكوين الرقمي لا يقتصر فقط على القضاة، بل يشمل أيضًا موظفي العدالة الذين يشكلون العمود الفقري لأي نظام قضائي، فضعف مهاراتهم التقنية يؤدي إلى تأخير في إدخال البيانات، والتعامل مع الوثائق الإلكترونية، مما يسبب بطءًا في سير الإجراءات القضائية، ويزيد من احتمالية وقوع أخطاء قد تؤثر على سلامة الملفات القضائية. وعلاوة على ذلك، يحد من قدرة هؤلاء الموظفين على الاستجابة للمشكلات التقنية التي قد تواجه النظام الإلكتروني أثناء العمل، مما يتطلب تدخلًا دائمًا من فرق الدعم الفني، وهذا بدوره يستهلك موارد إضافية ويؤخر إنجاز القضايا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد أمقران ، الرقمنة والإدارة القضائية في ظل إصلاح العدالة ، الطبعة الأولى ، دار هومة ، الجزائر ، 2020 ، ص 97

<sup>2</sup> عبد الحكيم زروقي ، الرقمنة في القضاء بين تحديات الواقع ومتطلبات العصر ، الطبعة الأولى ، دار الهدى ، الجزائر ، 2021 ، ص 110

كما أن التأثير العملي، يسبب ضعف التكوين الرقمي إحباطاً نفسياً لدى القضاة وموظفي العدالة، حيث يشعرون بعدم الثقة في قدراتهم على التعامل مع الأدوات الرقمية الجديدة. هذا الإحساس ينعكس على موقفهم من التحول الرقمي نفسه، فالبعض منهم قد يقاوم التغيير أو يتردد في استخدام التقنيات الحديثة، مما يخلق فجوة بين التطور التقني ومتطلبات العمل القضائي اليومي<sup>1</sup>.

ان ضعف التكوين الرقمي يؤدي إلى تقليل فرص استفادة النظام القضائي من التقنيات المتقدمة مثل قواعد البيانات الذكية، وبرامج تحليل الأدلة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، التي يمكن أن تسرع من إجراءات المحاكم وتحسن من دقة الأحكام، إذ يحتاج القضاة وموظفو العدالة إلى فهم عميق لهذه التقنيات وكيفية استخدامها بشكل صحيح، حتى لا يكون هناك اعتماد خاطئ أو سوء تفسير للمعطيات الرقمية، مما قد يؤدي إلى أخطاء قضائية خطيرة<sup>2</sup>.

ويصبح من الضروري أن تعتمد المؤسسات القضائية برامج تكوين مستمرة ومحدثة تواكب التطورات التقنية الحديثة، مع التركيز على تدريب عملي يضمن قدرة القضاة وموظفي العدالة على التعامل بثقة وكفاءة مع المحاكم الإلكترونية، كما يجب أن تشمل هذه البرامج رفع الوعي بأهمية التحول الرقمي في تحسين العدالة، وحماية حقوق المتقاضين، وتعزيز فعالية النظام القضائي بشكل عام<sup>3</sup>.

### ثانياً: أثر ضعف التكوين الرقمي على فعالية القضاء الإلكتروني

ضعف التكوين الرقمي يمثل أحد أبرز العوامل التي تحد من قدرة النظام القضائي على الاستجابة بفعالية لتحديات العصر الرقمي، فالمحاكم الإلكترونية تعتمد بشكل رئيسي على مهارات وقدرات القضاة وموظفي العدالة في استخدام التكنولوجيا، وإن أي نقص في هذه المهارات ينعكس بشكل مباشر على سرعة إنجاز القضايا ودقة الإجراءات المتبعة. فعدم الإلمام الكافي بالأدوات الرقمية، مثل منصات تقديم الدعاوى إلكترونياً، وأنظمة إدارة الملفات الرقمية، يجعل القضاة وغيرهم من الموظفين يجدون صعوبة في

<sup>1</sup> ليلي بوعافية، تأهيل الموارد البشرية في منظومة العدالة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2020، ص 84

<sup>2</sup> زهير بلقاسم، أثر التكوين الرقمي على جودة الأداء القضائي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2022، ص 76

<sup>3</sup> سهيلة بن عيسى، التحول الرقمي في مرفق القضاء ومتطلبات التدريب المستمر، الطبعة الأولى، دار الوعي، الجزائر، 2023، ص 135

التعامل مع الكم الكبير من البيانات الرقمية، مما يؤدي إلى تأخيرات غير مبررة ويؤثر على حقوق المتقاضين<sup>1</sup>.

إن عدم كفاية التكوين الرقمي يقلل من قدرة القضاة على التفاعل مع الأدلة الرقمية الحديثة، كالملفات الصوتية والفيديو، والوثائق الإلكترونية التي تحتاج إلى خبرة تقنية لفهمها والتحقق من صحتها، وهذا يجعل من الصعب على القاضي اتخاذ قرارات سليمة تستند إلى معطيات رقمية، مما قد يفتح الباب أمام الطعون أو إعادة النظر في الأحكام، وبالتالي يضعف ثقة المتقاضين في العدالة.

ويؤدي ضعف التكوين إلى زيادة العبء على البنية التحتية البشرية والتقنية، حيث يعتمد النظام القضائي بشكل أكبر على الدعم الفني، الأمر الذي يبطئ عملية معالجة القضايا ويرفع من التكاليف التشغيلية. ويضاف إلى ذلك أن نقص التدريب يجعل من الصعب على الموظفين التكيف مع التحديات المستمرة في البرامج والأنظمة، الأمر الذي يتطلب برامج تكوين دورية ومنتظمة لضمان مواكبة التطورات التقنية<sup>2</sup>.

لهذا فإن تعزيز التكوين الرقمي للقضاة وموظفي العدالة ليس مجرد ضرورة لتطوير مهارات الأفراد، بل هو عنصر أساسي لضمان نجاح التحول الرقمي في القضاء، وتحقيق محاكمات عادلة وسريعة تحترم حقوق جميع الأطراف، ويجب أن تتضمن هذه الجهود توفير موارد كافية لتدريب شامل ومتكامل، يشمل الجانب التقني والجانب القانوني المرتبط بالتحول الرقمي، مع تقييم دوري للنتائج لضمان فعالية البرامج التدريبية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سارة بن زروق، التحديات التقنية للتحول الرقمي في قطاع العدالة: دراسة تحليلية للواقع وآفاق التطوير، المجلة الجزائرية للقانون والتكنولوجيا، العدد 6، 2022، ص 57

<sup>2</sup> ياسين خليف، دور التكوين الرقمي في دعم فعالية القضاء الإلكتروني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 14، 2023، ص 112.

<sup>3</sup> خالد الطيب، الضمانات القانونية لحماية البيانات الشخصية في القضاء الإلكتروني، العدد 8، مجلة القانون والتكنولوجيا، ليبيا، 2024، ص 45-67.

## المطلب الثاني: الضمانات القانونية لحماية حقوق المتقاضين في البيئة الرقمية

مع التوسع في استخدام التقنيات الرقمية في المجال القضائي، أصبح لزاماً وضع ضمانات قانونية صارمة تحمي حقوق المتقاضين وتحافظ على سلامة الإجراءات القضائية في البيئة الإلكترونية. فالقضاء الإلكتروني، رغم مزاياه العديدة من حيث السرعة والفعالية، يحمل في طياته مخاطر تتعلق بحماية البيانات الشخصية، وسرية المعاملات، وضمان تطبيق مبدأ المحاكمة العادلة<sup>1</sup>.

لهذا تستوجب الرقمنة القضاء توفير أطر قانونية تضمن توازناً دقيقاً بين استخدام التكنولوجيا وتوفير حماية قانونية حقيقية للأفراد، بحيث لا تتحول التطورات التقنية إلى مصدر انتهاك للحقوق أو إضعاف للمساواة أمام القانون، في هذا المطلب، سنتناول الضمانات القانونية الأساسية التي تضعها الأنظمة القضائية لحماية حقوق المتقاضين في ظل البيئة الرقمية، مع التركيز على حماية البيانات الشخصية وسرية المعاملات، ثم ننتقل إلى ضمانات المحاكمة العادلة في ظل الإجراءات الإلكترونية.

### الفرع الأول: حماية البيانات الشخصية وسرية المعاملات القضائية

مع التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده قطاع العدالة، تبرز مسألة حماية البيانات الشخصية وسرية المعاملات القضائية كأحد التحديات الجوهرية في تفعيل المحكمة الإلكترونية. فالمعطيات المتداولة ضمن هذه المنظومة غالباً ما تتضمن معلومات حساسة تخص الخصوصية الفردية والملفات القضائية، مما يجعلها عرضة لمخاطر الاختراق أو التسريب في حال غياب تدابير أمنية صارمة.

### أولاً: أهمية حماية البيانات الشخصية وسرية المعاملات القضائية

حماية البيانات الشخصية وسرية المعاملات القضائية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام القضاء الإلكتروني، حيث تضمن هذه الحماية عدم استغلال المعلومات الخاصة بالمتقاضين أو تسريبها إلى جهات غير مخولة، مما يحافظ على كرامة الأفراد وحقوقهم في الخصوصية في ظل البيئة الرقمية، تتعرض

<sup>1</sup> ليلي بن عبد الله، سرية المعاملات القضائية في البيئة الرقمية: دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القضائية، جامعة الجزائر، المجلد 12، 2023، ص 89-110.

المعلومات القضائية والبيانات الشخصية لمخاطر عدة مثل القرصنة، والتجسس الإلكتروني، والتسريبات غير القانونية، وهذا يجعل حماية هذه البيانات ضرورة قانونية وأخلاقية<sup>1</sup>.

إن سرية المعاملات القضائية تعني ضمان أن المعلومات المتبادلة بين الأطراف والقضاء تبقى محصورة ضمن الإطار القانوني، ولا تتسرب أو تستخدم لأغراض غير قانونية. وهذا يشمل الملفات الرقمية، والمراسلات الإلكترونية، وتسجيلات الجلسات، وأي بيانات أخرى متعلقة بالقضية. عدم تحقيق هذه الحماية يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالحقوق الأساسية للمتقاضين، ويفتح المجال للتلاعب بالمعلومات أو التأثير غير المشروع على سير العدالة.

ووضعت معظم الدول تشريعات خاصة بحماية البيانات الشخصية تتضمن قواعد صارمة لجمع، وتخزين، واستخدام، ونقل هذه البيانات، مع التركيز على مبدأ الموافقة المسبقة للمتضررين، والحق في الاطلاع على البيانات وتصحيحها، وتلزم هذه القوانين الجهات القضائية باتخاذ التدابير الأمنية التقنية والتنظيمية المناسبة لضمان سرية المعلومات، مثل التشفير، وأنظمة الحماية من الاختراق، والقيود على الوصول إلى البيانات<sup>2</sup>.

كما تفرض الأنظمة القانونية عقوبات رادعة على أي شخص أو جهة تقوم بالتعدي على سرية البيانات أو استغلالها بطرق غير قانونية، مما يعزز من حماية حقوق المتقاضين و يمنحهم ثقة أكبر في النظام القضائي الرقمي، وتعتبر الشفافية في معالجة البيانات من العوامل المهمة التي تساهم في بناء ثقة المجتمع بالقضاء الإلكتروني، حيث يجب أن يكون هناك وضوح حول كيفية التعامل مع المعلومات الشخصية، والحقوق التي يتمتع بها الأفراد في هذا الصدد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الغنام، محمد، حماية البيانات الشخصية في الأنظمة القضائية الرقمية، مجلة القانون والتقنية، العدد 15، المجلد 4، 2022، الجامعة الجزائرية، الجزائر، الطبعة الأولى، ص. 67-45

<sup>2</sup> عبد الرحمن، علي، السرية القضائية في العصر الرقمي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص. 130-112

<sup>3</sup>الاتحاد الأوروبي، اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، المجلد 59، العدد L119، 2018، متاحة عبر <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/AR/TXT/?uri=CELEX%3A32016R0679>، تاريخ الاطلاع: 26 مايو 2025.

يلعب دور التدريب والتوعية للقضاة وموظفي العدالة دوراً رئيسياً في حماية البيانات، إذ يجب أن يكون هؤلاء على دراية كاملة بأهمية السرية، وبالإجراءات الأمنية التي يجب اتباعها عند التعامل مع البيانات الرقمية، لتقليل الأخطاء البشرية التي قد تؤدي إلى تسرب المعلومات.

### ثانياً: التدابير القانونية والتقنية لحماية البيانات والمعاملات القضائية

لحماية البيانات الشخصية وسرية المعاملات القضائية في البيئة الرقمية، اتخذت التشريعات الحديثة مجموعة من التدابير القانونية والتقنية التي تهدف إلى ضبط عملية جمع وتخزين واستخدام البيانات، وضمان سلامة المعاملات القضائية الرقمية من أي اختراق أو تسريب.

تنص العديد من القوانين الوطنية والدولية على وجوب احترام خصوصية البيانات الشخصية، وتفرض قواعد صارمة على الجهات القضائية لضمان عدم استخدام المعلومات إلا في نطاق الإجراءات القانونية، مع توفير حق المتقاضين في الاطلاع على بياناتهم وتصحيحها أو حذفها عند الضرورة، ومن الأمثلة على ذلك قوانين حماية البيانات العامة مثل اللائحة الأوروبية لحماية البيانات (GDPR) التي تعتبر معياراً عالمياً في هذا المجال، حيث تؤكد على مبدأ الشفافية، والمساءلة، والحماية القوية للبيانات الشخصية<sup>1</sup>.

وتوجد قوانين تجرم أي محاولة للاختراق أو التجسس على الأنظمة القضائية الإلكترونية، وتفرض عقوبات شديدة على مرتكبي هذه الجرائم، مما يخلق بيئة قانونية رادعة تحفز الجهات القضائية على تبني أفضل الممارسات الأمنية<sup>2</sup>.

تستخدم المؤسسات القضائية من الناحية التقنية تقنيات متطورة لضمان حماية البيانات، منها:

-**التشفير**: وهو عملية تحويل البيانات إلى صيغة غير قابلة للقراءة إلا لمن يمتلك مفتاح فك التشفير، مما يحمي البيانات أثناء نقلها أو تخزينها، ويمنع أي جهة غير مخولة من الاطلاع عليها.

1 انظر: اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، المجلد 59، العدد L119، 2018، متاحة عبر <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/AR/TXT/?uri=CELEX%3A32016R0679>؛ تاريخ الاطلاع: 26 مايو 2025.

2 راجع: الغنام، محمد، حماية البيانات الشخصية في الأنظمة القضائية الرقمية، مجلة القانون والتقنية، العدد 15، المجلد 4، 2022، الجامعة الجزائرية، الجزائر، ص. 45-67.

-أنظمة التحكم في الوصول: بحيث يتم تحديد صلاحيات الموظفين والقضاة في الاطلاع على البيانات، ويتم تسجيل كل عملية دخول أو تعديل على الملفات لضمان تتبع أي نشاط مشبوه.

-أنظمة كشف التسلل والحماية من الفيروسات: والتي ترصد وتحدد محاولات الاختراق أو البرمجيات الخبيثة التي قد تهدد سلامة المعلومات القضائية.

-النسخ الاحتياطي المستمر: لضمان عدم فقدان البيانات في حال وقوع أي خلل فني أو هجوم إلكتروني، مما يساهم في استمرارية العمل القضائي دون انقطاع<sup>1</sup>.

كما تتطلب البيئة القضائية الرقمية اعتماد بروتوكولات واضحة لإدارة البيانات تتضمن إجراءات محددة للتعامل مع حالات التسريب أو فقدان البيانات، مع ضرورة الإبلاغ الفوري عن أي حادث أمني إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة<sup>2</sup>.

يتطلب الحفاظ على سرية البيانات كذلك التأكد من استخدام منصات موثوقة وذات معايير أمنية عالية لإدارة الملفات القضائية الإلكترونية، مع تحديث مستمر للبرامج والتطبيقات المستخدمة لمواجهة أي ثغرات أمنية قد تظهر مع تطور التقنيات.

وتتجلى أهمية التدريب المستمر للقضاة وموظفي العدالة على استخدام الأنظمة الأمنية الحديثة، وفهم القواعد القانونية المتعلقة بحماية البيانات، حيث يشكل هذا الجانب البشري خط الدفاع الأول ضد المخاطر الرقمية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الحاج، سعيد، أمن المعلومات وحماية البيانات في الأنظمة القضائية الرقمية، الطبعة الأولى، مجلة الدراسات القضائية، المجلد 10، العدد 2، 2021، القاهرة، مصر، ص. 88-105.

<sup>2</sup> عبد الرحمن، خالد، تقنيات الحماية الرقمية في المؤسسات القضائية، الطبعة الثانية، دار الفكر القانوني، المجلد 7، العدد 1، 2023، الرياض، السعودية، ص. 34-56.

<sup>3</sup> الزهيري، محمد، ضمانات المحاكمة العادلة في ظل التحول الرقمي، الطبعة الأولى، مجلة الحقوق الرقمية، المجلد 5، العدد 3، 2022، الرباط، المغرب، ص. 45-67.

### الفرع الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة في ظل الإجراءات الإلكترونية

تُعد ضمانات المحاكمة العادلة من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي، مهما كانت طبيعة الإجراءات المعتمدة. ومع إدراج الوسائل الإلكترونية في سير الدعوى، تطرح تساؤلات جدية حول مدى احترام هذه الضمانات في ظل التحول الرقمي. فاعتماد التقاضي عن بعد، واستخدام التوقيع الإلكتروني، وتبادل المستندات عبر المنصات الرقمية، قد يؤدي في غياب تنظيم محكم إلى الإخلال بحقوق الدفاع، أو المساس بمبدأ المواجهة بين الخصوم وعلانية الجلسات.

#### أولاً: أهمية ضمانات المحاكمة العادلة في القضاء الإلكتروني

المحاكمة العادلة تعد من المبادئ الأساسية التي يركز عليها أي نظام قضائي عادل ومستقل، وهي الضمان القانوني الذي يحفظ حقوق الأفراد ويحميهم من أي تجاوز أو ظلم أثناء سير القضية، وفي ظل التحول الرقمي الذي تشهده أنظمة القضاء حول العالم، يبرز تحدي الحفاظ على هذا المبدأ في بيئة رقمية تختلف جذرياً عن البيئة التقليدية.

أهمية ضمانات المحاكمة العادلة في القضاء الإلكتروني تتجلى في كونها حجر الزاوية الذي يضمن نزاهة الإجراءات، وثقة المتقاضين في النظام القضائي، ويحقق توازناً بين التطور التكنولوجي وحقوق الإنسان الأساسية. فالقضاء الإلكتروني، رغم ما يتيح من سرعة وكفاءة في إنجاز القضايا، يحمل في طياته مخاطر تؤثر على تحقق العدالة إذا لم تُصمم فيه آليات تحمي حقوق الأطراف.

أولاً-تضمن هذه الضمانات توفير فرص متكافئة لجميع الأطراف للوصول إلى العدالة، بغض النظر عن قدراتهم التقنية أو موقعهم الجغرافي، بحيث لا يُحرم أحد من حقه في الدفاع عن نفسه بسبب نقص في الإمكانيات الرقمية أو معرفة استخدام التكنولوجيا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> العلي، سميرة، المحاكمة العادلة والإجراءات الإلكترونية: دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، المجلد 8، العدد 1، 2023، بيروت، لبنان، ص. 112-136.

ثانياً- المحاكمة العادلة في النظام الإلكتروني تضمن احترام حقوق الدفاع بشكل كامل بما في ذلك حق المحامي في الاطلاع على ملف القضية والتواصل مع موكله بطريقة آمنة وسرية، مما يمنع حدوث أي انحياز أو ظلم نتيجة ضعف التواصل أو سوء الفهم.

ثالثاً- تحمي هذه الضمانات من التلاعب أو التدخل غير المشروع في سير الإجراءات الإلكترونية، من خلال وضع قواعد صارمة للحفاظ على سرية الجلسات وسلامة البيانات القضائية، والتأكد من سلامة المنصات التقنية التي تُستخدم في إدارة الجلسات والملفات<sup>1</sup>.

رابعاً- إن ضمان المحاكمة العادلة يفرض على القاضي مراقبة سير العملية القضائية الإلكترونية عن كثب، والتأكد من أن كل الإجراءات متوافقة مع القانون، وأن التقنيات المستخدمة لا تعيق حقوق الأطراف أو تؤثر على قرارات الحكم.

خامساً- مع توجه المحاكم إلى استخدام الوسائل الإلكترونية لإجراء الجلسات عن بُعد تصبح أهمية هذه الضمانات مضاعفة، لأنها توفر حلاً لمشكلات مثل بعد المسافة أو ضعف الإمكانيات المالية التي قد تحول دون حضور المتقاضين لجلسات المحكمة.

وأخيراً، تساهم ضمانات المحاكمة العادلة في تعزيز ثقة المجتمع في القضاء الرقمي مما يساعد في تسريع الانتقال نحو نظام قضائي حديث وفعال قادر على مواكبة متطلبات العصر، دون المساس بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان<sup>2</sup>.

### ثانياً: آليات ضمان المحاكمة العادلة في ظل الإجراءات الإلكترونية

تتطلب ضمان المحاكمة العادلة في البيئة الرقمية تبني مجموعة من الآليات التي تضمن توافر حقوق الأطراف وعدم المساس بمبادئ العدالة الأساسية، وذلك من خلال تنظيم دقيق للإجراءات التقنية والقانونية التي تُستخدم في المحاكم الإلكترونية.

<sup>1</sup> الزهيري، محمد، ضمانات المحاكمة العادلة في ظل التحول الرقمي، الطبعة الأولى، مجلة الحقوق الرقمية، المجلد 5، العدد 3، 2022، الرباط، المغرب، ص. 68-72.

<sup>2</sup> العلي، سميرة، المحاكمة العادلة والإجراءات الإلكترونية: دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، المجلد 8، العدد 1، 2023، بيروت، لبنان، ص. 137-145.

أولاً- من الضروري توفير نظام إلكتروني متكامل يضمن سهولة وصول جميع الأطراف إلى ملفات القضية والمستندات القانونية ذات الصلة، مع إمكانية الاطلاع عليها في أي وقت وهذا يعزز مبدأ الشفافية ويجنب الأطراف الشعور بالتهميش أو الإقصاء، كما يجب أن يتم تصميم هذه الأنظمة بشكل يمكن من خلالها تسجيل الدخول الآمن، مع توفير حماية كافية لمنع التلاعب أو التزوير في المستندات.

ثانياً- ينبغي أن يتاح للمتقاضين والمحامين فرصة حقيقية للتواصل مع القاضي والحضور الافتراضي للجلسات، سواء عبر الفيديو أو الصوت، بحيث لا تتأثر قدرتهم على تقديم دفوعهم ومرافعاتهم بسبب التكنولوجيا، ويجب أن تتيح المنصات الإلكترونية خيارات مرنة للتفاعل، مثل تقديم طلبات التأجيل أو تقديم الأدلة بطريقة إلكترونية معترف بها.

ثالثاً- من الضمانات المهمة وجود آليات فنية وقانونية لمعالجة المشاكل التقنية التي قد تحدث أثناء سير الجلسات، مثل انقطاع الاتصال أو تعطل الأنظمة، بحيث يتم التعامل مع هذه الحالات بمرونة وبدون أن تؤثر سلباً على حقوق الأطراف، هذا يشمل وجود بدائل لحفظ حقوق الأطراف أو إعادة الجلسة عند الحاجة<sup>1</sup>.

رابعاً- يجب أن يكون هناك إشراف قضائي فعال على العملية الإلكترونية، بحيث يتأكد القاضي من أن جميع الأطراف قادرين على المشاركة الفعالة وأن الإجراءات تتماشى مع مبادئ العدالة، مع المحافظة على حقوق الدفاع وعدم السماح بأي تدخل غير قانوني أو تأثير على سير القضية.

خامساً- تنص التشريعات عادة على ضرورة ضمان سرية الجلسات الإلكترونية وحماية البيانات المتعلقة بها، حيث أن فضح ما يجري في الجلسات قد يضر بحصانة الأطراف وبمبدأ سرية الإجراءات القضائية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الحربي، نورة، النظام الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، الطبعة الأولى، مجلة القانون الرقمي، المجلد 4، العدد 2، 2021، الرياض، السعودية، ص. 45-53.

<sup>2</sup> الكيلاني، أحمد، تقنيات التواصل القضائي الإلكتروني وآليات الحماية، الطبعة الثانية، دار الفكر القانوني، المجلد 7، العدد 1، 2022، القاهرة، مصر، ص. 78-85.

أخيراً- يكتسب التدريب المستمر للقضاة والمحامين وموظفي العدالة أهمية بالغة، إذ يجب أن يكون الجميع ملمين بكيفية استخدام الوسائل الرقمية بكفاءة، وكيفية التعامل مع التحديات التقنية القانونية لضمان سير المحاكمة بشكل عادل وسلس.

كل هذه الآليات تساهم في بناء ثقة المتقاضين في نظام القضاء الإلكتروني، وتحقيق التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا وحماية الحقوق القانونية<sup>1</sup>.

يركز الفصل الثاني على دور المحكمة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة القضائية وزيادة فعالية التقاضي، من خلال الرقمنة، تساهم المحكمة الإلكترونية في تقليص آجال الفصل في القضايا وتسهيل متابعة المتقاضين لقضاياهم بشكل فوري وإلكتروني، مما يعزز سرعة ودقة الإجراءات القضائية. كما تساهم في تحسين الكفاءة القضائية عبر تقليل الأعباء المالية واللوجستية المرتبطة بالنظام التقليدي، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والمصادقية القضائية من خلال نشر المعلومات القضائية إلكترونياً<sup>2</sup>.

لكن الرقمنة تواجه تحديات تقنية وبشرية مهمة مثل ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص التكوين الرقمي للقضاة وموظفي العدالة، من هنا يبرز هذا الفصل أهمية وجود ضمانات قانونية تحمي حقوق المتقاضين في البيئة الرقمية، من خلال حماية البيانات الشخصية وسرية المعاملات القضائية، وضمان توفير المحاكمة العادلة رغم تحول الإجراءات إلى الشكل الإلكتروني.

<sup>1</sup> الحربي، نورة، النظام الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، الطبعة الأولى، مجلة القانون الرقمي، المجلد 4، العدد 2، 2021، الرياض، السعودية، ص. 54-62.

<sup>2</sup> الكيلاني، أحمد، تقنيات التواصل القضائي الإلكتروني وآليات الحماية، الطبعة الثانية، دار الفكر القانوني، المجلد 7، العدد 1، 2022، القاهرة، مصر، ص. 86-93.

الخاتمة

بعد التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمحكمة الإلكترونية، يتضح أن هذه الأخيرة لم تعد خيارًا مستقبليًا بل أصبحت ضرورة حتمية لمواجهة التحديات التي يعرفها قطاع العدالة في ظل التوسع الهائل للرقمنة في شتى المجالات. فقد أثبتت المحكمة الإلكترونية، من خلال مختلف التجارب المقارنة، قدرتها على إحداث نقلة نوعية في الأداء القضائي، حيث ساهمت في تسريع البت في القضايا، تقليص التكاليف، وتسهيل الولوج إلى العدالة، مما جعلها إحدى أبرز آليات تجسيد النجاعة القضائية على أرض الواقع.

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- أن المحكمة الإلكترونية تمثل نقلة نوعية في فلسفة التقاضي، فهي لا تقتصر على رقمنة الإجراءات فحسب، بل تعيد هيكلة المنظومة القضائية بكاملها وفق منطق السرعة والشفافية والجودة.
- كما أن إدماج الوسائل التكنولوجية في مختلف مراحل الدعوى، بدءًا من رفعها ومرورًا بالتبليغ وتبادل المذكرات، وصولًا إلى عقد الجلسات والنطق بالحكم، قد ساهم بشكل واضح في تحسين الخدمات القضائية وتجاوز مظاهر البطء والتعقيد التي تُميز القضاء التقليدي.
- أن التقاضي الإلكتروني يُمكن من تخفيف الضغط على المحاكم وتسهيل عمل القضاة، لاسيما من خلال تقليص عدد الجلسات الحضورية وتبسيط المساطر، ما انعكس إيجابًا على زمن الفصل في النزاعات.
- كما برزت أهمية المحكمة الإلكترونية في توسيع قاعدة المستفيدين من العدالة، خصوصًا الفئات الهشة والمقيمين في مناطق نائية، من خلال تسهيل وصولهم إلى القضاء عن بُعد دون الحاجة إلى تنقلات مرهقة ومكلفة.
- في المقابل أظهرت الدراسة أن نجاح المحكمة الإلكترونية يظل رهينًا بجملة من الشروط، في مقدمتها وجود بنية تحتية رقمية مؤهلة، ونصوص قانونية واضحة تُنظم الإجراءات الإلكترونية وتضمن حقوق الأطراف، بالإضافة إلى تأهيل العنصر البشري الذي يُعد محورًا أساسيًا في تفعيل هذا النموذج.

- كما تبين أن التجربة الجزائرية رغم بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها منذ سنة 2015، إلا أنها لا تزال محدودة من حيث التغطية والفعالية، وتواجه عدة تحديات مرتبطة بالبنية التقنية، وضعف التكوين، وتعدد الإشكاليات القانونية غير المحسومة.

وبناء على النتائج المتوصل يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات العملية التي نوصي من شأنها تعزيز فعالية المحكمة الإلكترونية في الجزائر أهمها:

- نقترح بضرورة مراجعة المنظومة التشريعية بما يتلاءم مع طبيعة التقاضي الرقمي، وإصدار نصوص صريحة توطر كل المراحل الإجرائية للمحكمة الإلكترونية، وتُضفي الشرعية القانونية على الوثائق الرقمية والتوقيع الإلكتروني.

- نقترح بضرورة تعزيز الاستثمار في البنية الرقمية للمحاكم، وتوفير الوسائل التقنية اللازمة لعقد الجلسات وتخزين المعطيات بأمان، إلى جانب تكوين القضاة والمحامين والموظفين في مجال تكنولوجيا القضاء، وتوعية المتقاضين بآليات العدالة الرقمية.

في الأخير، يمكن القول إن المحكمة الإلكترونية ليست مجرد إجراء إداري حديث، بل هي فلسفة جديدة في فهم وتطبيق العدالة، تعكس تطلعات مجتمع يبحث عن قضاء فعّال، سريع، ومتطور.

وهي بهذا المعنى تشكّل أداة مركزية في مشروع الإصلاح القضائي، وركيزة محورية في بناء دولة القانون والمؤسسات في ظل التحول الرقمي العالمي.

# قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً- : المصادر

رابعاً-قوانين ومراسيم

1. قانون عضوي رقم 18 - 01 المؤرخ في 25 محرم عام 1439 الموافق ل 15 أكتوبر سنة 2018، يتعلق بالقانون العضوي المتعلق بالقضاء
2. القانون رقم 29 المؤرخ في 20 يونيو 2000 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 34
3. قانون رقم 07 - 20 المؤرخ في 15 ديسمبر 2007، يتضمن المرافعات الإدارية
4. قانون رقم 08 - 09 المؤرخ في 25 فبراير 2008، يتعلق بقانون الإجراءات المدنية والإدارية
5. قانون رقم 09 - 04 المؤرخ في 5 أغسطس 2009، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي
6. قانون رقم 18 - 05 المؤرخ في 10 مايو 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية -
7. - القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة: "...يمكن أن يتم تبليغ وإرسال الوثائق والمحركات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني"...
8. - أمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 8 جوان 1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم
9. - أمر رقم 75 - 58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني الجزائري

10. -مرسوم رئاسي رقم 20 - 62 المؤرخ في 14 مارس 2020، يتضمن تعيين أعضاء المجلس الأعلى للقضاء.

11. -مرسوم تنفيذي رقم 18 - 112 المؤرخ في 5 أبريل 2018، يحدد شروط وكيفيات ممارسة التجارة الإلكترونية

12. -مرسوم تنفيذي رقم 20 - 343 مؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يحدد كيفيات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

ثانيا : المراجع

#### 1-الكتب

1. -أحمد أبو العزم، القضاء الإلكتروني وأثره في تحقيق النجاعة القضائية، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2020
2. أمينة بن شنانة ، التحديات البشرية في رقمنة العدالة دراسة تحليلية ، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2022
3. -أحمد حسن الزعبي، العدالة الإلكترونية كمدخل لتحديث القضاء، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2020،
4. -أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني - دراسة مقارنة، ط2، المرجع السابق
5. -إبراهيم سيد أحمد، النظرية العامة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، المكتب الجامعي الجديد، 2004
6. -بوبكر، عبد الحفيظ، المحكمة الرقمية والتحول الرقمي في العدالة، دار هومة، الجزائر، 2021
7. -بن سعد الغانم عبد العزيز، المحكمة الإلكترونية - دراسة تأصيلية مقارنة، ط1، دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2019، ص109؛ ط2، 2021،

## قائمة المصادر والمراجع

8. - بن ناصر، زينب، العدالة الرقمية وتحديث المنظومة القضائية، منشورات الاختصاص، تونس، 2022
9. - حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، ط1، 2011، ط3، 2013، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
10. - خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005
11. - د. إبراهيم سيد أحمد، النظرية العامة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، المكتب الجامعي الجديد، مصر، 2004،
12. - د. فرج علوان هليل، البطلان في قانون المرافعات، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008،
13. - د. محمد عبد الصمد، القضاء الإلكتروني: التطورات والتحديات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007،
14. - د. محمد سعيد عبد الرحمن، نظرية الوضع الظاهر في قانون المرافعات، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011،
15. - د. نبيل إسماعيل عمر، قانون أصول المحاكمات المدنية، ط3، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011،
16. - د. وجدي راغب، النظرية العامة للعمل القضائي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974
17. - عبد الفتاح حجازي، التوقيع الإلكتروني في النظم القانونية المقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005
18. - عبد الحفيظ بوبكر، المحكمة الرقمية والتحول الرقمي في العدالة، ط1، دار هومة، الجزائر، 2021
19. - عصام عبد الفتاح مطر، التحكيم الإلكتروني - ماهيته، إجراءاته، وآليته...، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011

## قائمة المصادر والمراجع

20. -عز الدين الدناصوري، عبد الحميد الشواربي، طرق الطعن في الأحكام المدنية، دار الكتب للنشر، القاهرة، 2020
21. -زينب بن ناصر، العدالة الرقمية وتحديث المنظومة القضائية، ط2، منشورات الاختصاص، تونس، 2022
22. -الكرعاوي نصيف حاسم محمد عباس، التقاضي عن بعد - دراسة مقارنة، ط4، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2020
23. -محمود الكمال زيد كمال، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية - دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2021
24. -منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، التوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات، دار الفكر الجامعي، 2004
25. -مارشان، جاك، العدالة الرقمية ومكافحة الفساد: تجارب دولية، ترجمة: سمير العلي، ط1، باريس: دار الحقوق، 2021

### 2- الأطروحات و المذكرات

1. -أحمد بن عبد الله بن صابر، أحكام التقاضي الإلكتروني، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، 2016
2. --محمد شريف سعيد، دور الحاسب الآلي في تسيير إجراءات التقاضي، أطروحة دكتوراه، جامعة مصر
3. سليم بن طاهر، طرق الطعن في الأحكام القضائية، مذكرة ليسانس، جامعة عباس لغرور، خنشلة، السنة الجامعية 2019،

### 3- المقالات العلمية

## قائمة المصادر والمراجع

1. -أسعد فاضل منديل الجياشي، "التقاضي عن بعد - دراسة قانونية"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 21، العراق، 2014
2. -أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية بين الواقع والمأمول"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة المنصورة، 2020
3. -بوشير محمد أمقران، "الجديد في طرق الطعن في أحكام القضاء المدني في التشريع الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 2009
4. -بدر عبد الله محمد المطرودي، أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني، العدد 198، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، جامعة الملك فهد، السعودية، 2021،
5. -بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، "التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مجلد 6، عدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021،
6. -بن عزوز أحمد، "نظام المحاكمة الإلكترونية وفقا لأحكام قانون عصرنة العدالة"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، جامعة بلحاج بوشعيب، الجزائر، 2021،
7. -بوشرمة محمد، "نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، مجلد 9، عدد 1، جامعة الجزائر 1، 2022،
8. -حايطي فاطمة، هروال نبيلة هبة، المرجع السابق،
9. -حاجي ميمون، "التقاضي عن بعد في المغرب: نحو عصرنة القضاء المغربي"، مجلة القانون والأعمال الدولية، 2019
10. -زعزوعة نجاة، بن قلة ليلي، "المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 50، عدد 50، الجزائر، 2007،
11. -ساسبي محمد فيصل، "الجانب التقني ودوره في تفعيل المحكمة الإلكترونية"، الملتقى الدولي حول المحكمة الإلكترونية، جامعة الزيتونة، ليبيا، 2022
12. -عصماني ليلي، "نظام التقاضي الإلكتروني، آلية النجاح..."، مجلة المفكر، العدد 13، جامعة بسكرة،

## قائمة المصادر والمراجع

13. -عز الدين الدناصوري، عبد الحميد الشواربي، "طرق الطعن في الأحكام المدنية"، دار الكتب، 2020
14. -غربي صورية، "نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، مجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2023،
15. -قادري أمال، "جودة الخدمة القضائية ودورها في ارتقاء قطاع العدالة"، مجلة الدراسات الحقوقية، 2005
16. -الكرعاوي نصيف جاسم محمد، الكعبي هادي حسين عبد علي، "مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، مجلة المحقق الحلبي، 2016
17. -محمد بن أحمد البديرات، "التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية: دراسة مقارنة"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الملك سعود، 2022
18. -المطرودي بدر عبد الله، "أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني في النظام السعودي"، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، 2021
19. -محمد عبد الكريم، رقمنة العدالة: دراسة في التحديات التقنية والقانونية، مجلة القانون والقضاء، العدد 15، جامعة الجزائر 1، 2021
20. -ميمون حاجي، "التقاضي عن بعد في المغرب"، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 34، المغرب، 2019،
21. -نور عاكف الدباس، أحكام التبليغ الإلكتروني في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني، مجلة البلقاء، العدد 2، عمان، 2020
22. -النعيمي، خالد، الرقابة الرقمية في الأجهزة القضائية: آفاق وتحديات، ط1، دبي: دار الخليج للنشر، 2022
23. -يوسف مباركة، حنان عكوش، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 50، عدد 55

## 4-المواقع الإلكترونية

## قائمة المصادر والمراجع

1. -مجموعة البنك الدولي، تقرير تحديث أنظمة العدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ط1، البنك الدولي للنشر، واشنطن، الولايات المتحدة، 2021،
  2. وزارة العدل الجزائرية، "الخدمات الإلكترونية"، الموقع الرسمي،  
<https://www.mjjustice.dz/ar/services-electroniques/> تاريخ  
الاطلاع: 17 ماي 2025
  3. انظر: اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، المجلد 59، العدد L119، 2018، متاحة عبر <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/AR/TXT/?uri=CELEX%3A32016R0679> : تاريخ  
الاطلاع: 26 مايو 2025.
  4. المركز القضائي الفيدرالي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022، ص -ميمون حاجي:  
"التقاضي عن بعد في المغرب"، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 34، جامعة الحسن  
الأول، المغرب، 2019، ص.109
  5. وزارة العدل الجزائرية "بوابة المحامين الإلكترونية" - <https://portail.mjjustice.dz/> تاريخ  
الاطلاع: 17 ماي
- 5-المراجع الأجنبية

1. Ministère de la Justice (France), \*Rapport annuel sur la transformation numérique de la justice\*, Édition 2022, p. 37.

2. Reagan Tim ، وآخرون، Federal Courts' Electronic Filing by Pro Se Litigants

3- Ministère de la Justice (France), La justice face à la crise sanitaire : continuité, adaptation, modernisation, Rapport annuel, France, 2021, p. 12-17.

4- Ministère de la Justice. (2024). Services électroniques du Ministère de la Justice. Consulté le 17 mai 2025, à partir de <https://www.mjustice.dz/ar/services-electroniques/2025>

# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر وتقدير
	قائمة المختصرات
	خطة البحث
7-6	مقدمة:
<b>الفصل الأول</b> <b>الإطار النظري للمحكمة الإلكترونية</b>	
9	المبحث الأول: نشأة المحكمة الإلكترونية
9	المطلب الأول: تطور المحكمة الإلكترونية
9	الفرع الأول: النشأة العالمية للمحكمة الإلكترونية
9	الفرع الثاني: نشأة المحكمة الإلكترونية في الجزائر
15	المطلب الثاني: مفهوم المحكمة الإلكترونية
16	الفرع الأول: تعريف المحكمة الإلكترونية
22	الفرع الثاني: مقومات المحكمة الإلكترونية
31	المبحث الثاني: دور المحكمة الإلكترونية في تسهيل عملية التقاضي
32	المطلب الأول: التقاضي الإلكتروني
32	الفرع الأول: إجراءات رفع الدعوى الكترونيا
35	الفرع الثاني: إدارة الجلسات الافتراضية عن بعد
38	المطلب الثاني: التبليغ الإلكتروني
38	الفرع الأول: مفهوم وأهمية التبليغ القضائي الإلكتروني
41	الفرع الثاني: الضمانات القانونية للتبليغ الإلكتروني
44	الفرع الثالث: إصدار الأحكام الإلكترونية
<b>الفصل الثاني المحكمة الإلكترونية كآلية لتحسين جودة التقاضي وتعزيز النجاعة القضائية</b>	
53	المبحث الأول: المحكمة الإلكترونية كآلية للرفع من جودة الخدمة القضائية

54	المطلب الأول: تعزيز فعالية وسرعة التقاضي عبر المحكمة الإلكترونية
55	الفرع الأول: تقليص آجال الفصل في القضايا بفضل الرقمنة
61	الفرع الثاني: تمكين المتقاضين من المتابعة الفورية والإلكترونية للمسار القضائي
63	المطلب الثاني: تحسين الكفاءة وتقوية مبادئ الشفافية والمصدقية القضائية
64	الفرع الأول: تقليص الأعباء المالية واللوجستية الناتجة عن الإجراءات التقليدية
66	الفرع الثاني: إتاحة المعلومة القضائية وتعزيز الشفافية من خلال النشر الإلكتروني والرقابة الرقمية
68	المبحث الثاني: التحديات والضمانات القانونية المرتبطة برقمنة القضاء
69	المطلب الأول: التحديات التقنية والبشرية لاعتماد المحكمة الإلكترونية
70	الفرع الأول: قصور البنية التحتية الرقمية في المؤسسات القضائية
73	الفرع الثاني: ضعف التكوين الرقمي للقضاة وموظفي العدالة وأثره على منظومة القضاء الإلكتروني
76	المطلب الثاني: الضمانات القانونية لحماية حقوق المتقاضين في البيئة الرقمية
76	الفرع الأول: حماية البيانات الشخصية وسرية المعاملات القضائية
80	الفرع الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة في ظل الإجراءات الإلكترونية
85	خاتمة
87	قائمة المصادر والمراجع

## ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور المحكمة الإلكترونية في تحسين عملية التقاضي وتعزيز النجاعة القضائية، في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها العالم، وما فرضته التحديات التقنية من ضرورة تطوير العدالة وتحسين خدماتها. وقد تم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين، تناول الأول الإطار النظري للمحكمة الإلكترونية، بينما حُصص الفصل الثاني لتحليل دور هذه المحكمة في تحسين جودة الخدمة القضائية وتقوية النجاعة القضائية.

كما تم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه رقمنة العدالة، سواء على مستوى البنية التحتية أو الكفاءات البشرية، بالإضافة إلى مناقشة الضمانات القانونية الواجبة لحماية حقوق المتقاضين، كحماية البيانات، وضمان سرية المعاملات، والمحاكمة العادلة.

**الكلمات المفتاحية:** المحكمة الإلكترونية، التقاضي الإلكتروني، النجاعة القضائية

## Abstract:

This research aims to study the role of the e-court in improving the litigation process and enhancing judicial efficiency, in light of the digital transformations witnessed by the world, and the technical challenges imposed by the need to develop justice and improve its services. The research was divided into two main chapters, the first of which dealt with the conceptual and legal framework of the e-court, while the second chapter was devoted to analyzing the role of this court in improving the quality of judicial service and strengthening judicial efficiency.

It also highlighted the challenges facing the digitization of justice, whether at the level of infrastructure or human competencies, in addition to discussing the legal guarantees necessary to protect the rights of litigants, such as data protection, confidentiality of transactions, and fair trial.

**Keywords: E-court, judicial efficiency, e-litigation**

**Résumé :**

Cette recherche vise à étudier le rôle du tribunal électronique dans l'amélioration du processus de litige et le renforcement de l'efficacité judiciaire, à la lumière des transformations numériques que connaissent le monde et des défis techniques imposés par la nécessité de développer la justice et d'améliorer ses services.

La recherche a été divisée en deux chapitres principaux : le premier a traité du cadre conceptuel et juridique du tribunal électronique, tandis que le second chapitre a été consacré à l'analyse du rôle de cette juridiction dans l'amélioration de la qualité du service judiciaire et le renforcement de l'efficacité judiciaire.

L'étude a également mis en évidence les défis auxquels est confrontée la numérisation de la justice, que ce soit au niveau des infrastructures ou des compétences humaines, en plus de discuter des garanties juridiques nécessaires à la protection des droits des justiciables, telles que la protection des données, la confidentialité des transactions et le droit à un procès équitable.

**Mots-clés : Tribunal électronique, Procès électronique, Efficacité judiciaire.**